جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أثر العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي 1994 - 2016

The Impact of Jordanian-Israeli Relations on Resolving the Palestinian-Israeli Conflict 1994-2016

إعداد الطالب
سليمان فلاح عقيل الغويري
1320600023

إشراف
الدكتور صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت – الأردن

الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2017/2016

تفويض

أنا الطالب **سليمان فلاح عقيل الغويري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ....

التاريخ: ١٨/ ٥/ 2017م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : **سليمان فلاح عقيل الغويري** الرقم الجامعي : **1320600023**

التخصص : **العلوم السياسية** الكلية : **معهد بيت الحكمة**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي 1994 - 2016

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية, وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الإعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : .... التاريخ : ١٠ / ٥ / 2017

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أثر العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي 2016 - 1994

The Impact of Jordanian-Israeli Relations on Resolving the Palestinian-Israeli Conflict 1994-2016

إعداد الطالب
سليمان فلاح عقيل الغويري
1320600023

إشراف

الدكتور صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت – الأردن

لجنة المناقشة

د. صايل السرحان	....	مشرفاً ورئيساً
د. هاني أخو إرشيده	....	عضواً
د. علي عواد الشرعة	....	عضواً
د. وصفي الشرعة	....	عضواً خارجياً

تاريخ المناقشة يوم الخميس الموافق 2017/5/18م

الإهــداء

إلى أرواح من فقدتهم في العامين السابقين ... والدتي ، ووالدي ، وأخي

أبو فادي رحمهم الله جميعاً

إلى أرواح شهداء الأردن وفلسطين

إلى زوجتي ... وأولادي

الشكر والتقدير

في البداية أشكر الله تعالى شكر الحامدين على منِّه وفضله العظيم أن أعانني على إنجاز هذه الدراسة.

أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الكرام في معهد بيت الحكمة على ما قدموا لنا كطلبة ماجستير من علم ومعرفة جعلتنا نتمكن من الوصول إلى مقدرتنا على إنجاز رسائل الماجستير بالأساليب البحثية العلمية الدقيقة.

وأتقدم بالشكر الموصول لمشرفي الدكتور صايل السرحان، على ما قدمه لي من إرشاد وتوجيه كان له الأثر البالغ في تهذيب وتقويم الرسالة بهذا الشكل والمضمون.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة عبدالحميد شومان، ممثلة بدائرة المكتبة، وأخص موظفي قسم خدمات المستفيدين (الإعارة) على ما قدموه لي من مساعدة خلال فترة الدراسة.

وأخيراً أتقدم بعظيم شكري وامتناني لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور هاني أخو إرشيده، والدكتور علي الشرعة، والدكتور وصفي الشرعة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها.

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

أثر العلاقات الأردنية-الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي 1994-2016

إعداد الطالب: سليمان فلاح عقيل الغويري

إشراف الدكتور: صايل السرحان

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العلاقات الأردنية-الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث مثلت العلاقات الأردنية-الإسرائيلية المتغير المستقل. أما الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي فهو المتغير التابع.

وقد برزت مشكلة الدراسة في بيان أثر العلاقات الأردنية-الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وبناءاً على المشكلة كان السؤال المحوري في الدراسة ما هو أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ولقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: "أن هناك علاقة ارتباطية بين العلاقات الأردنية-الإسرائيلية وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

وللتحقق من صحة الفرضية استخدمت الدراسة كلاً من نظرية الدور في العلاقات الدولية ومنهج النظام الدولي للوصول إلى النتائج المرجوه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية كان من أبرزها أنه لا يوجد تأثير للعلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

وبناءً عليه، قدم الباحث جملة من التوصيات والمقترحات كان أهمها أنه يتوجب على السياسة الخارجية الأردنية أن تُعيد تقييم علاقتها مع (إسرائيل) وأن تقنن من اندفاعها نحو التطبيع الاقتصادي.

الكلمات الدالة: العلاقات الأردنية الإسرائيلية – الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

Abstract

The Impact of Jordanian-Israeli Relations on Resolving the Palestinian-Israeli Conflict 1994-2016

Prepared by: Sulaiman Falah Aqeel Al-Ghuwairi

Supervisor: Dr. Sayel Al Sarhan

The study aimed to identify the impact of Jordanian-Israeli relations on resolving the Palestinian-Israeli conflict. Jordanian-Israeli relations are the independent variable, while the Palestinian-Israeli conflict is the dependent variable.

The problem of the study was the impact of Jordanian-Israeli relations on resolving the Palestinian-Israeli conflict. Based on the problem, the main question in the study was the impact of Jordanian-Israeli relations on resolving the Palestinian-Israeli conflict.

The study was based on the hypothesis that "there is a relationship between the Jordanian-Israeli relations and the resolution of the Palestinian-Israeli conflict".

In order to verify the validity of the hypothesis, the study used both the theory of role in international relations and the approach of the international system to achieve the desired results.

The study concluded several main conclusions; the most important was that there was no impact on Jordanian-Israeli relations in resolving the Palestinian-Israeli conflict.

Accordingly, the researcher presented a number of recommendations and suggestions, such as that Jordan's foreign policy must reassess its relationship with Israel and codify its drive towards economic normalization.

Key words: Jordanian-Israeli relations - Palestinian-Israeli conflict

المقدمة

تُعد القضية الفلسطينية القضية المركزية في العالم العربي بشكل خاص وعلى مدار أكثر من ستون عاماً مضت، إلاّ أنها فقدت بعدها العربي بعد أن وصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى إعلان المبادىء وما أُطلق عليه اتفاق أوسلو، وبحكم العلاقة التي ربطت بين الأردن وفلسطين من خلال قرار ضم الضفة العربية عام 1952، ومن ثم خسارتها بعد حرب عام 1967، ومن ثم قرار فك الارتباط الذي اتخذه الملك حسين عام 1988، ومن ثم دخول الأردن في مفاوضات سلام مع (إسرائيل) أسفرت عن اتفاقية وادي عربه عام 1994، كان لا بد لنا أن نتعرف على العلاقات الأردنية الإسرائيلية منذ توقيع الاتفاقية وحتى يومنا هذا، وكيف وظف الأردن هذه العلاقات في التأثير على سير العملية التفاوضية بين الفلسطينين والإسرائيليين للتوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وحصول الفلسطينين على كامل حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة وذات السيادة الكاملة.

إن تعثر العملية التفاوضية وعدم توصل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى نتيجة في مفاوضات الحل النهائي وبعد أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو، وفي خضم الأحداث التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط وثورات الربيع العربي وما آلت إليه الأوضاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا، أصبحت القضية الفلسطينية على هامش اهتمامات السياسيين والكتاب العرب، فوجد الباحث أنه لا بد أن يبحث في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وأن نعيد التركيز على القضية الأهم والأبرز في تاريخ العرب الحديث، ولأن الأردن هي الأكثر إلتصاقاً بالقضية الفلسطينية عبر تاريخ طويل من الصراع العربي– الإسرائيلي انتهى باتفاقية سلام أردنية– إسرائيلية، ولأن الأردن يعتمد في استقراره على استقرار الأوضاع في محيطة العربي بشكل عام واستقرار الوضع في داخل الأراضي المحتله، فإن من مصلحة الأردن أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى حل لجميع القضايا العالقه وفي مقدمتها قضيتي القدس واللاجئين، وأن تقوم دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وبناءاً على ما تقدم ستناقش الدراسة العلاقات الأردنية–الإسرائيلية وتأثيرها في حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وهل تتمكن السياسة الأردنية من التأثير على سير العملية السلمية في الشرق الأوسط.

أولاً: أهمية الدراسة:

حيث تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

- **الأهمية العلمية (النظرية):** تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثراء المكتبة العلمية فيما يتعلق في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، وفيما يخص العلاقات الأردنية–الإسرائيلية بشكل خاص، حيث أن البحوث والدراسات في العلاقات الأردنية–الإسرائيلية وأثرها في حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي تحتاج منا أن تأخذ حقها أكاديمياً من ناحية البحث العلمي وإثراء المكتبة العلمية.

- **الأهمية العملية (التطبيقية):** من خلال هذا الدراسة وما ستتوصل إليه من نتائج وتوصيات، فأنها ستُفيد المُطلّعين من صنّاع القرار السياسي الأردني، وكذلك المؤثرين في الرأي العام الأردني على صانع القرار أيضاً في تحديد مدى أهمية العلاقات الأردنية–الإسرائيلية أو سلبياتها في حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على طبيعة العلاقات الأردنية – الإسرائيلية من خلال التعرض لبعض بنود اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية.

2- بيان ماهيّة الأثر الذي أحدثته العلاقات الأردنية–الإسرائيلية في التوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي يُرضى جميع الأطراف.

3- الوقوف على مدى توظيف العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال السؤال المحوري التالي:

- **ما الأثر الذي أحدثته العلاقات الأردنية–الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟**

ولنصل إلى الإجابة عن هذا السؤال المحوري لا بد من أن نتوصل إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة العلاقات الأردنية–الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية؟

2- ما هي الإسهامات التي قدمتها العلاقات الإردنية–الإسرائيلية في عملية السلام بين الفلسطينين والإسرائيليين؟

3- ما هو الأثر الذي أضفته معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية والعلاقات الأردنية الإسرائيلية في تعزيز الموقف الفلسطيني لنيل حقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

- **هناك علاقة ارتباطية بين العلاقات الأردنية–الإسرائيلية وحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.**

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1- كلما تعززت العلاقات الأردنية–الإسرائيلية كلما تعزز الموقف الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي.

2- أسهمت العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في دعم الموقف الفلسطيني.

خامساً: منهجية الدراسة

استناداً إلى طبيعية الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأي الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج نظرية الدور في العلاقات الدولية، وكذلك سيتم الاستعانه بمنهج النظام الدولي.

- **نظرية الدور في العلاقات الدولية:**

أ- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

أسهم كل من (جورج ميرا) و(جوزيف مورينو) و(بروس بيرل) في إيجاد هذه النظرية وتطويرها (Steven, 1991: 3-6).

يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجه عنه (Steph, 1987: 2-6).

ب-مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحدث السياسية، إذ يعتبر منظار الدور "The Role Perspecive" الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها، كما أن أداء الدور "The Role Performance" يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعتبر جوهر الدور "The Role Essence" المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (Stoll, 1991: 1-8).

جـ- كيفية توظيف النظرية:

نظراً لمشكلة البحث واسئلته فإنّ هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي

تشكل مصادر الدور "The Role Resource" وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

- **منهج النظام الدولي**

يعتبر منهج النظام الدولي هو الأنسب لموضوع الدراسة نظراً للمزايا التي يقدمها واتساقاً مع المشكلة البحثية التي تُعنى الدراسة بالإجابة على أسئلتها.

يعرف النظام الدولي، بأنه أداة لتطوير التفاعل بين وحداته من خلال استراتيجية تقوم على الوعي بوجود العديد من الظواهر تعمل عبر علاقات تبادلية فيما بينهما، وهي بذلك تكون نظاماً، وهذا يستوجب التفحص الدقيق للعلاقات القائمة وتفاعلات وحداتها وتحديد مستوياتها بين النظام ووحداته الفرعية، فهو بذلك (النظام) يحتوي على التفاعلات بين الوحدات التي تتسم بالشدة والتكرار وتؤدي إلى التغيير في هيكلة وبناءه وأشكاله (Walts, 1970:318-334)، كما يرى أصحابه (حتي، 1985: 46-47): (تشارلز مكليلاند) و(جورج مودلسكي) و(مورتن كابلان). إن هذا المنهج يمكن توظيفه نظراً لمناسبة مقوماته وركائزه ومزاياه لأن الدراسى تُعنى بالتفاعلات بين نظم مختلفة، الأمر الذي يؤكد الترابط بين متغيرات الدراسة، وبالإضافة لذلك تمت المواءمة بين هذا المنهج، والمنهج التاريخي المعاصر الذي يقوم أساسه على البحث والاستقراء والاستنباط المباشر.

سادساً: حدود الدراسة:

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية بين عام (1994) و (2016).

- أما مبررات اختيار عام 1994 كبداية للفترة الزمنية للدراسة، فذلك لأن هذا العام شهد توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية والتي كانت بداية لتاريخ العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الأردن و(إسرائيل).
- أما اختيار العام 2016 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، لأنه التاريخ الذي توقف عنده الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنا من إنجاز هذه الدراسة.
- أما الحدود المكانية، فتقتصر على الأردن – فلسطين – (إسرائيل).

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذة الدراسة المتغيرين الرئيسيين التاليين:

1- **المتغير المستقل:** العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

2- **المتغير التابع:** الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ومن خلال عنوان الدراسة تبرز المفاهيم الأساسية التالية:

- **العلاقات الأردنية الإسرائيلية:**

أ- **التعريف الإسمي:**

لقد تم استخدام مصطلح العلاقات الدولية لأول مره من قِبل (جيرمي بنثام) في آواخر القرن الثامن عشر، حيث استخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك.

وربما تُعد أكثر دقة في تعبير الدولية، لأن مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات (توفيق، 1999: 12).

ب-**التعريف الأجرائي:**

العلاقات الدولية هي ذلك العلم الذي يعرفه (جون بورتون) بأنه علم مهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ (توفيق، 1999: 23).

وعلى الرغم من تعدد التعاريف للعلاقات الدولية وعدم وجود تعريف شامل لمفهوم العلاقات الدولية، فإنه من خلال الإطلاع على هذه التعاريف نجد أن العلاقات الدولية هي عبارة ظاهرة دولية تتسم بالمبادلات المتداخلة بين الدول من علاقات اقتصادية، وثقافية، وعسكرية، ودبلوماسية، تتسم بتبادل المنفعة والمصالح.

- **الصراع الفلسطيني – الإسرئيلي:**

أ- التعريف الإسمي:

تُعد ظاهرة الصراع باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك حيث يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، وحيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأت الإنسان الأولى حيث عرفتها علاقاته في مستويات مختلفة فردية كانت أم جماعية، وأيضاً في أبعادها المتنوعة النفسية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية ، حيث أن مفهوم الصراع يعرف في إطار طبيعة الصراع وأسبابه وأنواعه.

وفي مفهوم اللغوي، فإن مفهوم الصراع يمثل الاختلافات وعدم الاتفاق والمشكلة التي تحدث نتيجة لتلك الاختلافات.

ب-التعريف الإجرائي:

هو ذلك النزاع والتوترات التي بدأت منذ إعلان (إسرائيل) دولة في عام 1948، وأخذ هذا النزاع أشكالاً من الصراع العسكري والسياسي والاقتصادي والوجودي، حيث أصبح هذا الصراع مركزياً على المستوى الإقليمي والدولي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العلمية التي تناولت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي منها ما تم نشره في كتب أو مجلات علمية محكمة أو رسائل جامعية.

لذا، سيستعرض الباحث عدداً من الدراسات وما خلصت إليه من نتائج للوقوف بالتالي عما تختلف به هذه الدراسة البحثية عن الدراسات السابقة.

1- دراسة الوزير (2014) "**العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية وتم استعراض فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من عام 2000-2008 كفترة زمنية للدراسة، حيث بينت الدراسة مدى تأثير الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل) على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والتعرف على مجالات الإتفاق والاختلاف في السياسات الأمريكية والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وتوضيح دور اللوبي الصهيوني في تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وتوصلت الدراسة بأنه يوجد تداخل بين أهداف اللوبي الصهيوني والإدارة الأمريكية الأمر الذي يفسر العلاقة المتميزه الإستثنائية في إطار العلاقات الدولية الراهنة، وقد تبقى العلاقات متينة واستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) طالما استمرت (إسرائيل) في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

2- دراسة الشهوان (2014)، "**أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط 2011-2013**"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور عملية السلام في الشرق الأوسط والأهداف الاستراتيجية من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وعرض لأهم مراحل ثورات الربيع العربي في الفترة 2011-2013 وتداعياتها العربية والإقليمية والدولية، كما هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين ثورات الربيع العربي والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيادة التغيير في الوطن العربي أصبحت بيد الشعوب وأن الشعوب العربية أحرص على استقلال الأمة من حكامها.

3- دراسة النوافله (2007)، "**أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي**"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرها على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نصوص المعاهدة والإتفاقيات الدولية التي تترتب عليها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها، التنسيق العربي المشترك، وتحفيز الاستثمارات العربية والقضايا الأخرى التي من شأنها تمكين الدول العربية من مراجعة مختلف التحديات.

4- دراسة المجالي (2007)، "**القدس في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية**"، تناولت الدراسة رصد وتحليل مواقف وسلوك الطرفين العربي الفلسطيني والإسرائيلي بشأن القدس في حالات ومراحل التفاوض التي تمت منذ اتفاقية كامب ديفيد الأولى عام 1978، وما تلاها من إبرام معاهدات سلام بين الأردن من جهة واسرائيل من جهة أخرى، ثم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فيما عُرف بإتفاقيات أوسلو 1993، وحتى مفاوضات كامب ديفيد التانية عام 2000، وما تلاها من اتصالات.

5- دراسة محمد خير (2005)، "**دور الجماعات الإسلامية في الصراع العربي الإسرائيلي: دراسة حالة (حركة حماس) 1980-2005**"، هدفت الدراسة لشرح تاريخي لمراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي ثم فصّلت نشأة التيار الإسلامي في فلسطين من عام 1948 ثم ركزت بعد ذلك على الفترة من 1980-2005، وخلصت الدراسة إلى تعاظم التيار الإسلامي المقاوم لـ (إسرائيل) وأهمية الأثر الذي تركه في تأطير الصراع العربي الإسرائيلي والتأكيد على قضية الإسلام في الصراع بين الحق والباطل، وكذلك عجز الأمة العربية والإسلامية عن أداء دورها مع قوة التيار الإسلامي المتمثل في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأخذ بزمام المبادرة في القضية الفلسطينية وتحقيق الكثير من التطورات الإيجابية مؤخراً.

6- دراسة الشياب (2005)، **أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية**"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية على المديونية الأردنية في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلام عام 1994 وإبراز دور هذه المعاهدة في زيادة أو تخفيض حجم المديونية، إضافة إلى تناول موضوع المنح

والمساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن وعلاقة ذلك بعملية السلام. وخلصت الدراسة إلى أن الأردن يواجه مشكلات اقتصادية كبيرة تعود لأسباب تتعلق بقلة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها الأردن معللاً الباحث حل المشكلات الاقتصادية للأردن من خلال معاهدة السلام في خدمتها للاقتصاد الأردني إضافة إلى حصول الأردن على منح ومساعدات خارجية الأمر الذي يؤدي خفض العجز في الموازنة ومن ثم تخفيض عبء المديونية الخارجية.

7- دراسة الحسامي (2004)، "**سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990-1999)**"، تسعى هذه الدراسة للتركيز على تحليل التطور في السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية السلمية والتعرف على أسباب هذا التطور في الدور الأوروبي، ومدى العلاقة بينه وبين تطور عملية الإندماج السياسي والأمني بين دول الاتحاد الأوروبي، وتأتي هذه الدراسة في ظل التغيرات التي أصابت هيكل النظام الدولي وهي تحاول أن تحدد طبيعة هيكل النظام الدولي الجديد وبالتالي دراسة موقع الاتحاد الأوروبي في هذا النظام وعلاقته بالأقطاب الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يترتب عليه تحليل مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسات أكثر فعالية تجاه العملية السلمية في الشرق الأوسط. وقد خلصت الدراسة إلى أن دور الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المذكورة ما زال ضعيفاً وغير مؤثر خاصة في المفاوضات الثنائية، إلاّ أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تطور سياسته الدفاعية والأمنية والخارجية المشتركة وإلى إعادة هيكلة مؤسسات صنع القرار الخارجي الذي قد يزيد من مساهمته في عملية التسوية السلمية مستقبلاً.

8- دراسة ميا (1998)، "**العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي**"، تناولت الدراسة العلاقات الأمريكيه الإسرائيلية وأثارها على الصراع العربي الإسرائيلي بصورة مباشرة، وكذلك أثر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في توجيه السياسه الخارجية الأمريكية والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ساسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، والدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

9- دراسة إيسنبرغ Eisenberg, 2003 بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ"، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية باعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي-الإسرائيلي في مدريد وإسبانيا. وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها

المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك استحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو المملكة الأردنية الهاشمية في بناء علاقات طبيعية بينها وبين (إسرائيل).

10- دراسة بيومنت Beaumont, 1994 بعنوان: "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة وادي عربة التي وقعت بين الأردن وإسرائيل 1994 والتي أنهت حالة التوتر طوال السنيين الماضية، وأنهت الخلافات فيما يتعلق بالمطالبات المائية في حوض الأردن، وأظهرت نتائج هذه الدراسة بالتوصل إلى العديد من التسويات بين الطرفين من خلال تعهد الطرفين بحل المشكلة المائية بأسلوب عادل وحصول كلا الطرفين على حصته من الماء حسبما تحدده المعاهدة. والوصول بذلك إلى الحل النهائي بتوزيع المياه بنواحي ثلاث، وهي: استعمال (إسرائيل) الزائد لمياه اليرموك. إيجاد مكون لتخزين مياه الفيضانات. إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب. وأوصت الدراسة بجدية تطبيق بنود المعاهدة والمحاولة بعقد اتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياسية. كما وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (2) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة الأردنية وبناء سد على نهر اليرموك

أما ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على العلاقات الأردنية–الإسرائيلية وتناولت بعض جوانب معاهدة السلام بين الأردن و(إسرائيل) وأثرها على الأمن الوطني الأردني والأمن القومي العربي، كما أنها أوضحت العلاقة الأردنية بالقضية الفلسطينية والدور الذي لعبه الأردن في قضية القدس واللاجئين، وقضية المصالحة الوطنية، وكذلك بينت الدور الأردني في المحافل الدولية ودعم الموقف الفلسطيني.

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الأردنية–الإسرائيلية في اطار

معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الأردنية-الإسرائيلية في اطار

معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية

لقد طوت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عقوداً من حالة الحرب وحالة اللاحرب واللاسلام إلى علاقات بين الدولتين بُنيت على الاعتراف المتبادل وترسيم الحدود بينهما، فكانت معاهدة السلام بين الأردن و(إسرائيل) بداية لعلاقات رسمية بين الدولتين وتبادل للبعثات الدبلوماسية، وليس ذلك فحسب بل شملت شتى مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري والثقافي وغيره من المجالات. ولكي نقف على طبيعة هذه العلاقات سندرس تلك العلاقة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التجاذب والاستقطاب في العلاقة الأردنية-الإسرائيلية خلال فترة الدراسة

المبحث الثاني: مساهمة العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في إرساء سلام فلسطيني-اسرائيلي

المبحث الأول: التجاذب والاستقطاب في العلاقة الأردنية–الإسرائيلية خلال فترة الدراسة:

لقد بدأت العلاقات الأردنية–الإسرائيلية تأخذ في التطور منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، وكانت العلاقات مبنية على تفاهمات معاهدة السلام، وما صدر عنها من اتفاقيات في مجالات متعددة، ولكنها لم تكن تسير على وتيرة واحدة، وقد لاقت هذه المعاهدة المعارضة الشعبية والحزبية من كلا الطرفين، فاتسمت العلاقة الرسمية بالتجاذب والاستقطاب في العديد من القضايا، وسندرس ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: محددات العلاقات الأردنية الإسرائيلية في إطار المعاهدة

المطلب الثاني: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وأثرها في الأمن الوطني الأردني القومي العربي.

الطلب الثالث: الأمن القومي العربي

المطلب الأول: محددات العلاقات الأردنية الإسرائيلية في إطار معاهدة السلام:

لقد حققت معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية من وجهة نظر رسمية أردنية الكثير من المزايا والأهداف في جوانب متعددة، ولكنها أخفقت بوجهة نظر المعارضين في الكثير من جوانبها، وسندرس محددات العلاقات الأردنية الإسرائيلية من خلال القضايا التالية:

أولاً: قضية المياه:

تشكل المياه العنصر المهم لمتطلبات الحياة البشرية وتنمية المجتمعات على مختلف أشكالها وأنواعها سواء أكانت مجتمعات رعوية أو قروية زراعية تعتمد بشكل مباشر على المياه في تربية المواشي أو الزراعة أو كانت مجتمعات حضرية تعتمد على الصناعة والتجارة. فالمياه عامل أساسي في تنمية اقتصاديات الدول وتطورها في جميع مجالات الحياة.

لقد شكلت المياه في مسيرة الإنسانية عاملاً مهماً في ظهور الحضارات وتقدمها، لِما يشكله الماء من حالة استقطاب للأفراد والجماعات مهدَّت لإقامة المجتمع، وإرساء أسسه، وإيجاد اللبنه الأولى لقيامه من خلال إقامة التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية الطبيعية، وهذا يسوقنا إلى ارتباط نشوء الحضارات بالموارد المائية على مر التاريخ في الوطن العربي من العراق إلى بلاد الشام إلى مصر وغيرها (موسى، 2001: 68).

وكما تعتبر المياه سبباً في الحياة، فهي من جانب آخر تعتبر سبباً للحروب والصراع بين الدول، لأهميتها، ولكونها تعتبر من القضايا الأمنية للدول. وهنا لا بد أن نذكر كيف انتعشت الحضارات في بلاد حوض نهر الأردن منذ قديم الزمان، وكانت المناطق فيه، وحوله، تحكمها هوية سياسية واحدة على امتداد قرون خلت، ولم تتشكل الدول المتعددة في حوضه والتي أصبحت دولاً متشاطئة على النهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما ورثت كل من بريطانيا وفرنسا تركة الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت الدول المستحدثة هي لبنان وسوريا والأردن وفلسطين هويات سياسية قائمة بذاتها، وأصبحت فلسطين هدفاً للحركة الصهيونية من أجل إنشاء وطن قومي لليهود بدعم من بريطانيا التي أصدرت وعد بلفور عام 1917، حيث أنشأت دولة اسرائيل على القسم الأكبر من فلسطين عام 1948، وأصبحت أحد الأطراف المتشاطئة على نهر الأردن (حدادين، 2004: 15).

وقبل الخوض في الصراع العربي–الإسرائيلي على مياه حوض نهر الأردن، لا بد من الحديث عن الأطماع الصهيونية في المياه العربية، إذ أن تطلعات الصهيونية العالمية بإقامة وطن قومي لليهود بدأت منذ القرن الثامن عشر، وكان لبريطانيا الدور الأكبر في تهيئة الأجواء العالمية والدراسات اللازمة، خاصة فيما يتعلق بالمياه لغرض رسم معالم هذه الدولة، وعلى حساب السكان العرب في فلسطين. ولقد أوفدت الجمعية العلمية البريطانية عدداً من خبراء المياه برئاسة الجنرال (تشارلز وارن) عام 1873 لغرض دراسة موارد المياه في فلسطين، وتقديم الاقتراحات اللازمة لنقل المياه من شمال فلسطين إلى صحراء النقب بهدف توطين اليهود، وتوالت بعد ذلك البعثات لتقديم المزيد من الدراسات عن الموارد المائية في فلسطين (الربيعي، 2000: 32).

لقد احتلت المياه أهمية بارزة في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ تأسيس الحركة، وقيام الدولة العبرية على أرض فلسطين وحتى يومنا هذا، حيث قال (بن غوريون) عام 1956: "إن اليهود إنما يخوضون ضد العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة، يتوقف على نتيجتها مصير (إسرائيل)" (شديد، 1999: 172).

وبعيداً عن تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي على المياه في حوض نهر الأردن، ودون التطرق للمشاريع التي قامت أو التي كانت ستُقام على نهر الأردن واليرموك، فإن الباحث سيتطرق هنا إلى معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، وما توصلت إليه اتفاقية (وادي عربة) من تقسيم للمياه بين الأردن و(إسرائيل)، وما آلت إليه الإتفاقية إلى الآن، وماذا كانت نتائجها الإيجابية والسلبية على الأردن من جانب، وعلى (إسرائيل) من جانب آخر، وما ترتب عليها من آثار على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد بدأ النزاع بين الأردن و(إسرائيل) على المياه منذ خمسينات القرن الماضي، وتعود أسبابه إلى احتلال (إسرائيل) لمنطقتي الباقورة ووادي عربة، ثم تطور هذا الصراعبعد حرب عام 1967 ليشمل مياه نهر الأردن التي سعت (إسرائيل) إلى تحويلها إلى صحراء النقب بشكل فعلي، وبهذا شكلت مياه نهر الأردن، ونهر اليرموك، والمياه الجوفية في وادي عربة، والباقورة محور هذا النزاع الذي استمر حتى توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994، حيث بقيت خلالها العلاقات المائية بين الطرفين تحكمها خطة (جونستون)* بشكل غير مباشر لتوزيع مياه نهري

* **خطة جونستون:** في عام 1953، أرسل الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) مبعوثاً خاصاً إلى منطقة الشرق الأوسط هو (أريل جونستون)، وذلك لإيجاد توزيع مناسب لمياه نهري الأردن واليرموك بين كل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتله، بعد أن قام كل بلد بتطوير خططه في الأربعينيات وأوائل الخمسينات من القرن الماضي لاستغلال مياه النهرين، ولكن هذه الخطط كانت متعارضة، فقام (جونستون) بدمج مياه نهر الأردن واليرموك في خطة واحدة أطلق عليها فيما بعد (خطة جونستون) التي تمت بعد عامين من مجيئه إلى المنطقة في عام 1955، حيث وُزعت المياه طبقاً لها.

الأردن واليرموك (العضايلة، 2005: 215). إذ تم توزيع مياه نهري الأردن واليرموك بعد سلسلة من المفاوضات أجراها (جونستون) مع الدول العربية و(إسرائيل)، امتدت لعامين 1953–1955، والجدول التالي يبين حصة الدول العربية وإسرائيل حسب خطة جونستون (الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net).

جدول (1)

تقسيم مياه نهري الأردن واليرموك بين الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل حسب خطة جونستون

	الأردن	**سوريا**	**لبنان**	**اسرائيل**
	مليون متر مكعب			
نهر الأردن حتى بحيرة طبرية	100	42	35	375
نهر اليرموك	377	90	–	35

وبالرغم من وجود اتفاقية (جونستون) إلا أن إسرائيل لم تلتزم بها، والأطماع الصهيونية المائية تتزايد حتى استطاعت (إسرائيل) أن تحتل أغلب منابع المياه المحيطة أو مجاريها بعد حرب عام 1967، واجتياح جنوب لبنان عام 1982، وتحولت قضية المياه إلى أحد العناصر المهمة في طروحات (إسرائيل) حول مفهومها للأمن في عمليات التسوية السياسية الجارية. (خدام، 2001: 222).

تعتبر اتفاقية وادي عربه الموقعة بين الأردن و(إسرائيل) أول اتفاقية ناجزه بين بلد عربي و(إسرائيل)، تعالج مشكلة المياه المشتركة، حيث جرت المفاوضات الخاصة بموضوع المياه في ظل إنفراد (إسرائيل) بمفاوضات أحادية الجانب مع الأردن، وكذلك مفاوضات سرية مع الجانب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، ودون أدنى تنسيق بين الجانب الأردني والفلسطيني، في حين أن المسار اللبناني كان مجمداً في انتظار حدوث تطور على المسار السوري المتعثر أصلاً.

لقد ذهب الوفد الأردني المفاوض بخصوص المياه، وهو معلوم لديه أن الكمية الأكبر من المياه السطحية في حوض نهر الأردن بما فيها نهرا الأردن واليرموك تستخدمها إسرائيل بغير وجه حق، ويطالب الأردن بحصة أكبر في هذه المياه، ولهذا يأمل في حل مشاكله المائية، حيث يبني الأردن مطالبه بناءً على مشروع (جونستون) الذي خصص للأردن حصة تبلغ (377 مليون م^3) سنوياً من نهر اليرموك و (100 مليون م^3) من نهر الأردن، في حين أنه يتلقى حوالي (120 مليون م^3) سنوياً فقط من نهر اليرموك، ولا يتلقى أي مياه من نهر الأردن (القوتلي، 1997: 320).

يستطرد الدكتور (فايز الطراونة)، رئيس الوفد الأردني المفاوض في حديثة حول قضية المياه، فيقول: "لقد تفاوضنا مطولاً حول المياه التي تحصل عليها (إسرائيل) من نهر اليرموك، والتي تبلغ (70 مليون م^3)، وكان إصرارنا كبيراً على أن تكون حصة (إسرائيل) وفق ما أُقر لها في مشروع (جونستون) في أوائل الخمسينات؛ أي ما يعادل (25 مليون م^3) تحصل عليها على دفعتين: (13 مليون م^3) في الصيف و(12 مليون م^3) في الشتاء، وكان للأردن ما أراد بانتزاع (45 مليون م^3) من المياه كانت (إسرائيل) تستغلها بغير وجه حق" (المصالحة، 2005: 205).

لقد تمخضت مفاوضات لجنة المياه على ما تم الإتفاق عليه بين الجانبين الأردني و(الإسرائيلي) في المادة السادسة من اتفاقية السلام بين الطرفين والتي نصت على ما يلي (عايش، 2001: 94) بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

1- يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفيه لوادي عربه، وذلك بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (2) من الإتفاقية، والتي سيُصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

2- انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالأضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

3- يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4- في ضوء أحكام الفقرة (3) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه سيكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانينه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة بما في ذلك إمكانية نقل كمية المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل في ضمن أطر المجالات التالية:

أ- تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفر كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب- منع تلوث الموارد المائية.

ج- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية، واستخدامها.

5- يضم الملحق (2)، كافة التفاصيل المتعلقة بتنفيذ إلتزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

لقد نصت الفقرة (جـ) من المادة الأولى في الملحق (2) من الإتفاقية على أنه "يحق (لإسرائيل) الحفاظ على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن بين نقطة إلتقاء نهر اليرموك به وحتى نقطة إلتقاء وادي اليابس/ طيرات تسفييه، ويحق للأردن كمية سنوية مساوية لتلك التي تستعملها (إسرائيل) على أن لا تضر الاستعمالات الأردنية كمية المياه التي تستعملها (إسرائيل) أعلاه ونوعيتها"، وليس صعباً على (إسرائيل) أن تتهم الأردن بالإضرار بمخصصاتها المائية المذكورة طالما أن حق الأردن في استعمال مياه نهر الأردن مشروط بعدم الإضرار بمخصصات (إسرائيل)، وأنه كان من المنطقي أن يوضع هذا الشرط على (إسرائيل) وليس على الأردن، فهي التي تتحكم بالمجرى العلوي للنهر (خدام، 2001: 238).

يتضح أن الأردن لم يستعد حقوقه المائية من نهري الأردن واليرموك، إضافة لموافقته على استمرار ضخ الكيان الصهيوني لمياه الأردن الجوفيه في وادي عربة، وأن تكون السيادة الأردنية

مبتورة على الآبار الجوفيه التي يستغلها الكيان الصهيوني في تلك المنطقة، وكذلك فإن المعاهدة تُضفي شرعية على الاغتصاب الصهيوني للمياه العربية، وكذلك فإن الموضوع الخطير والمهم الذي أدخل الأردن في مأزق حيث انحصرت حصته الأكبر في مياه نهر اليرموك الذي يقع الجزء الأكبر من حوضه في سوريا، وكذلك مجراه، إذ أن 80% من موارده من داخل الأراضي السورية، مما قد يحول الصراع على مياه النهر بين سوريا والأردن ليصبح النزاع من صهيوني عربي إلى نزاع عربي عربي (الحباشنة، 1999: 84).

بالرغم من كل ما قيل بإيجابية عن اتفاقية المياه بين الأردن و(إسرائيل) من الجانب الرسمي الأردني، وكل من أيد اتفاقية وادي عربة، إلا أن هناك أيضاً من أظهر وركز على سلبيات الإتفاقية بالنسبة للجانب الأردني والفلسطيني في آنٍ واحد.

كما أن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية أثارت جدلاً واسعاً على المستويين الداخلي والإقليمي، حيث واجهت انتقادات واسعة واتهامات للأردن بانفراده في التوقيع والتفريط بحقوق الأردن في أراضي الباقورة، وحقوقه في المياه، كما أنها على المستوى الإقليمي أيضاً واجهت التشكيك الفلسطيني والسوري في صدق النوايا الأردنية بشكل عام، وتخوف الجانبان السوري والفلسطيني من الإتفاق الأردني–الإسرائيلي حول المياه قد تم على حساب حقوقهما في مياه نهري الأردن واليرموك. (العضايلة، 2005: 215).

وبالنظر إلى نصوص المعاهدة فيما يتعلق باقتسام مياه نهري الأردن واليرموك، وكذلك المياه الجوفيه في وادي عربه، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي (الحباشنة، 1999: 83):

1- عدم وجود معايير واضحة لاقتسام مياه حوض نهر الأردن، وكذلك عدم تحديد كمية المياة الإجمالية لهذا الحوض وحصة كل طرف فيها.

2- إن المعاهدة تعاملت مع احتجاز الكيان الصهيوني لمياه نهر الأردن في بحيرة طبريا، والاسئثار بها كاملة كحالة طبيعية وأمر واقع، مما يعني إسقاط الأردن لحقه في مياه هذا النهر.

3- إن المعاهدة لا تثبت للأردن كمية أو نسبة محدده من نهر اليرموك كحق ثابت وحصة عادلة له.

4- إن الأرقام الثابته في الملحق رقم (2) للمعاهدة والمتعلق بالمياه تبدأ بتحديد حصة الكيان الصهيوني في مياه نهر اليرموك، وأن حصة الأردن تأتي بعد استيفاء الكيان الصهيوني لحصصه المقرره بشرط عدم الإضرار باستخداماته المائية.

5- إن المياه المخصصة للأردن من نهر الأردن، والبالغة (20 مليون م^3) سنوياً مقابل الحصة الإضافية للكيان الصهيوني من نهر اليرموك هي جزء من المياه المالحة التي يحولها الكيان الصهيوني من بحيرة طبريا ويصبها في نهر الأردن.

إن الاتفاقية تجاهلت تماماً حقوق الدول العربية الأخرى المشتركة في حوض نهر الأردن، وكذلك حوض نهر اليرموك، وأدخلت الإتفاقية (إسرائيل) كطرف أساسي في أي تعاون إقليمي محتمل في المستقبل في تنمية الموارد المائية، كما أنها اعتبرت (إسرائيل) تفتقر إلى الموارد المائية، كما هو الحال في الأردن، وعلى قدم المساواة، مما يجعل (إسرائيل) لها الحق في المطالبة بتأمين حاجتها من المياه ولو على حساب باقي دول المنطقة (خدام، 2001: 236).

ثانياً: الحدود

تشكل مسألة الحدود في النظرية السياسية مسألة هامة في تعريف الدولة جغرافيًا، ودستوريًا، وتعتبر الحدود أحد أهم العوامل في تعريف الدولة الحديثة، إذ أن الحدود تحدد الإقليم الذي تقام عليه الوحدة السياسية والإدارية والتي تصبح فيما بعد دولة. كذلك فإن الحدود في لغة الجغرافيا تعني حافة الإقليم السياسي للدولة، وهنا يتفق الجميع على أن (إسرائيل) لا تملك حدودًا ثابته في كل الجبهات تقريبًا حتى عقد اتفاقية السلام مع مصر والأردن (مصطفى، 2008: 59).

ولهذا نجد أن (إسرائيل) هي الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بدون حدود دولية معترف بها.

وهنا، فإن مسألة الحدود في (إسرائيل) ليست مسألة سياسية أو جغرافية فقط، بل هي مسألة أيدولوجية. فالنصوص الدينية لدى اليهود مختلفة في ترسيم الحدود لإسرائيل أو أرض (إسرائيل) الدينية، كما ظهرت في التعاليم والنصوص التلمودية، فهناك حد أدنى، وحد أقصى للحدود، حيث يشمل الحد الأدنى –حسب الديانة اليهودية– على منطقة دان شمالًا إلى بئر السبع جنوبًا، ومن الشرق، بادية الشام شاملة الضفة الشرقية من الأردن، ومن الغرب، البحر. أما الحد الأقصى لهذه

الحدود، فيشمل في الجنوب الغربي، وادي العريش وصحراء سيناء، وفي الجنوب، خليج العقبة، وفي الشمال الشرقي والشمال، نهر الفرات؛ أي من نهر النيل إلى نهر الفرات. وعلى الرغم من أهمية التطرق لمسالة الحدود في الفكر اليهودي الديني؛ إلا أن أهميته التاريخية كانت هامشية في تطور الفكر الصهيوني، فأرض (إسرائيل) الكبرى كانت دائمًا خاضعه لنقاش سياسي وأيدولوجي داخل الحركة الصهيونية (مصطفى، 2008: 60).

وهنا يُمعن الباحث في التركيز على مسألة الحدود والأراضي بين الأردن و(إسرائيل)، حيث تتباين وجهات النظر الأردنية والإسرائيلية فيما يتعلق بمساحة الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) من أراضي الأردن شرقي الخط الفاصل بين أراضي فلسطين والأردن الذي قامت سلطات الإنتداب البريطاني بتحديدة إبان فترة الإنتداب، فلقد طالبت الأردن، وفق جدول الأعمال الذي تم توقيعه مع الجانب الإسرائيلي في 14 أيلول 1993م، بنحو (3800084 كم^2) احتلتها (إسرائيل) في وادي عربه، وترى حكومة (إسرائيل) أن مساحة تلك الأراضي لا تتجاوز (325 كم^2). أما أراضي الباقوة، فهي تشكل ما نسبته (8%) من مجموع الأراضي المحتلة، حيث قامت (إسرائيل) في عام 1950م باحتلالها، وتبلغ مساحة أراضي الباقورة المحتلة ما يقارب (850) دونم (الدويكات، 2000: 83).

يمكن تقسيم الأراضي التي كانت تحتلها (إسرائيل) في وادي عربة إلى أربع مناطق منفصلة، حيث تقع الأولى، على رأس خليج العقبة، غرب مدينة العقبة، تسمى (المرشرش) أو (أم الرشراش)، وتبلغ مساحتها (5 كم^2)، وتقع المنطقة الثانية، في قاع وادي عربة شمال الخليج، وتبلغ مساحتها نحو (47.262 كم^2)، وإلى الشمال منها تقع المنطقة الثالثة، وهي الأكبر، حيث تبلغ مساحتها نحو (226.978 كم^2)، أما المنطقة الرابعة، فتقع شمال مطار العقبة، وتبلغ مساحتها (2.844 كم^2)، وهي مساحة صغيرة بالنسبة لباقي المناطق المحتلة (الدويكات، 2000: 90).

جاءت مسألة الحدود في اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلة بحسب ما نصت عليه المادة الثالثة من الإتفاقية، حيث شملت على النقاط التالية (عايش، 2001: 90):

1- تحدد الحدود الدولية بين الأردن و(إسرائيل) على أساس تعريف الحدود زمن الإنتداب البريطاني، كما هو مبين في الملحق 1 (أ) والمواد الخرائطية المضافة إليه، والإحداثيات المشار إليها فيه.

2- تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق 1 (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن و(إسرائيل) دون المساس بوضع أي أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967م.

3- يعتبر الطرفان الحدود الدولية وإقليم كل طرف بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدودًا لا يجوز اختراقها، ويجب احترمها.

4- سيتم ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في الذيل (1) من الملحق 1 (أ)، وسيتم الإنتهاء منه في فترة زمنية لا تزيد عن تسعة أشهر.

5- من المتفق عليه، أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر، فإنه إذا تغير سيل مجرى النهر تغييرًا طبيعيًا، كما هو موضح في الملحق (أ: 1)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للسيل، وأنه في حالة حدوث أي تغييرات أخرى، فإن الحدود لن تتأثر، إلا إذا أُتفق على خلاف ذلك.

6- مباشرةً عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الإنتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معروف في الملحق (أ: 1).

7- عند التوقيع على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال تسعة أشهر حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

8- آخذين بعين الاعتبار، الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة/نهاريم، والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق 1(ب).

9- فيما يتعلق بمنطقة الغمر/تسوفار، تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق 1(ج).

بيّن الطراونه* في حديثة عن فوائد السلام، بأن الأردن لديه أراضٍ محتلة تُقدر مساحتها بـ (380كم^2)؛ أي ما يعادل مساحة قطاع غزة، وأن انسحاب (إسرائيل) منها مقابل السلام قد ثبّت مبدأً أساسيًا، وهو المبدأ الذي طالبت به الدول العربية عند قبولها لمؤتمر مدريد، ولا سيما سوريا، وباستعادة الأردن لأراضيه، سجّل سابقة لباقي الأطراف المشاركة في عملية السلام. كما أن المعاهدة حددت الحدود الشرقية لدولة (إسرائيل) بعد أن كانت لا تعترف ألاّ بحدودها الغربية مع مصر. أما حدودها الشرقية مع الأردن، فقد كانت تمثلها الأسلاك الشائكة التي كانت تحركها (إسرائيل) باتجاه الأراضي الأردنية بحجّة منع القدائيين من نشاطهم ضد (إسرائيل)، وبالتالي انتهى

* د. فايز الطراونة، رئيس الوفد الأردني لمفاوضات السلام الأردنية-الإسرائيلية للأعوام 1991-1994.

مفهوم التوسع شرقًا والذي كان لا يزال قائمًا بالنسبة لـ (إسرائيل) (المصالحة، 2005: 251-252).

وفيما يتعلق بترسيم الحدود الدولية بين الأردن و(إسرائيل)، فقد تم الإتفاق بموجب المادة (3)، الملحق 1 (أ/1) من المعاهدة على أن الحدود الدولية تتشكل من القطاعات التالية (القرعان، 2007: 91):

1- نهر الأردن واليرموك:

كما نصت المادة (3)، الفقرة الخامسة، أنه حيثما اتبعت الحدود مجرى نهر، فإنه إذا تغير سيل المجرى تغيرًا طبيعيًا، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للسيل، حيث يتبع خط الحدود منتصف المجرى الرئيسي لتدفق كل من نهري الأردن واليرموك، وليس للتغيرات الاصطناعية على مجرى أي من النهرين تأثيراً على مواقع الحدود ما لم يتم الإتفاق على خلاف ذلك (القرعان، 2007: 91).

2- البحر الميت:

تم تحديد الحدود في منتصف البحر الميت، كما ورد في صك الإنتداب البريطاني عام 1922م، وحسب الخرائط القديمة. أما بالنسبة للأراضي في جنوب البحر الميت، والبالغة مساحتها (5كم^2)، والتي تسمى (الملاّحات)، فقد تم تعويض الأردن مساحة (7.4كم^2) في وادي عربة الواقعة غرب خط الإنتداب، وهذه المقايضه حققت فوائد للأردن، لأن الأراضي التي تم استبدالها في البحر الميت لا يمكن استثمارها من قِبل شركة البوتاس العربية، ولذلك فإن الحصول على (7.4كم^2) من الأراضي الإسرائيلية مقابلها كان نجاحًا تفاوضيًا أردنيًا (القرعان، 2007: 92).

3- وادي عربة:

أعلن اللواء تحسين شردم*، في مؤتمر صحفي عقده في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية بتاريخ 1995/1/28، أن الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في وادي عربة سيتم

* اللواء تحسين شردم، رئيس لجنة الأمن والحدود في مفاوضات السلام الأردنية – الإسرائيلية.

على مرحلتين: الأولى، في 1995/1/30 من جنوب مزرعة الغمر/زوفر وحتى إيلات. والثانية، في 1995/2/9 من باقي المناطق، وقد تشكلت لجان عمل ميدانية مشتركة من المركز الجغرافي الأردني، والمركز الجغرافي الإسرائيلي، حيث تم وضع أعمده حديدية كعلامات حدودية ليتم لاحقاً بناء أعمدة اسمنتية من قبل سلاح الهندسة الأردني، حيث بلغ عددها (134) علامة حدودية، تبدأ من رأس خليج العقبة، وتنتهي في جنوب البحر الميت (الدويكات، 2000: 96).

4- خليج العقبة:

لقد أوضح الجانب الحكومي الأردني للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الخاص بمناقشة مشروع تصديق معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية أن ترسيم الحدود البحرية في مياه خليج العقبة يصعب تنفيذه بموجب العرف الدولي، لأن عرض الخليج يقل عن ستة أميال، وبالتالي فإن الأخذ بأقرب نقطة حدود على الشاطىء ومن ثم إسقاط عمود عليها داخل المياه الإقليمية سيعطي مساحة بحرية أكثر مما لو تم تقسيم المياه بينهما بنسبة تتوافق مع طول الشاطىء الخاضع لسيادة كل منهما في تلك المنطقة أو رسم خط متوسط يقسم المياه إلى نصفين متساويين (القرعان، 2007: 94).

أشار البند الثامن والتاسع من المادة (3)، أن منطقتي الباقورة/نهاريم، ومزارع الغمر/زوفر، أنهما تعتبرا منطقة خاضعة للسيادة الأردنية مع وجود حقوق امتلاك اسرائيلية خاصة تتعهد الأردن فيما يخصهما بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج (لملاكيهما وموظفيهما وزوارهما)، وبإعفائهما من اجراءات الجمارك، وأي ضرائب تمييزية، وباتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أي ايذاء يلحق بأي شخص يدخل هذه المنطقة، والموافقة على تواجد شرطة اسرائيلية في أراضيهما، وتطبق القوانين الإسرائيلية على ساكينهما من الإسرائيلين. وقد أُعطيت هذه الحقوق لمدة طويلة حُددت بـ (25) سنة تجدد تلقائياً (صقر وآخرون، 2000: 52).

حيث نص البند السادس من الملحق (1- ب): "دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض في المنطقة يستمر هذا الملحق نافذ المفعول، لمدة خمس وعشرين سنه، ويجدد تلقائياً

لفترات مماثله ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بنيته بإنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من انتهائه، وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات حيالها بناءً على طلب أي منهما" (عايش، 2001: 110)

لا شك أن البندان الثامن والتاسع من معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية يشكلان سابقة في تاريخ المعاهدات العربية – الإسرائيلية، حيث تضمن ذلك تمليك وإعطاء حق استعمال أراضٍ عربية لإسرائيل، ولمدة طويلة مما يعني – ضمنياً – بقاء هذه الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية مع سيادة أردنية بالاسم فقط.

وهنا لا يجد الباحث مبرراً للحكومة الأردنية بالتنازل عن السيادة الكاملة للأردن على هاتين المنطقتين، وخاصة منطقة الباقورة التي تمثل نقطة إلتقاء نهر اليرموك بنهر الأردن، حيث تفصل هذه الأرض الحدود الطبيعية المتمثلة بنهري اليرموك والأردن عن الأراضي العربية المحتلة، وموقعها الاستراتيجي يمثل أهمية عسكرية، وكذلك فإن استعادة أراضي الباقورة للسيادة الحقيقية، وعدم تأجيرها لـ (إسرائيل) كان سيعطي المواطن الأردني إحساس حقيقي بقدرة المفاوض الأردني على استعادة أراضية كاملة السيادة غير منقوصة.

لقد تم الاعتماد في رسم الحدود بين الأردن و(إسرائيل) على حدود الإنتداب البريطاني، وليس على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (383/242) الذين تم الاستناد عليهما في مقدمة المعاهدة، وهذا يمثل خروجاً عن المرجعية الشرعية للمعاهدة، فأراضي منطقة أم الرشراش هي جزء من الأراضي الأردنية بموجب حدود الإنتداب البريطاني التي اعتمدت في ترسيم الحدود بين الأردن و(اسرائيل) والتي احتلتها (اسرائيل) في العاشر من آذار عام 1949، أثناء مفاوضات الهدنه الأردنية–الإسرائيلة في مؤتمر رودس التي انتهت في الثالث من نيسان عام 1949م، وأنشأت عليها ميناء إيلات على البحر الأحمر. ولقد أحتج الأردن حينها على هذا الاحتلال بمذكرة إلى رالف بانش Ralf Bansh، وسيط الأمم المتحدة، الذي قدم تقريراً إلى مجلس الأمن، يؤكد فيه قيام القوات (الإسرائيلية) باحتلال تلك الأرض (الحباشنة، 1999: 70).

وهنا يتسائل الباحث عن سبب تنازل الحكومة الأردنية عن أراضي أم الرشراش، وعدم ذكرها في اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية.

وفي البند الثاني من المادة الثالثة، التي تتطرق إلى وصف الأراضي المحتلة من قِبل (إسرائيل) على أنها أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري عام 1967م، والمقصود هنا أراضي الضفة الغربية. وهنا يرى الباحث أن عدم ذكر الأراضي المحتله يُجّمل من صورة (إسرائيل)، ويزيل عنها صفة الاحتلال، وفي هذا الإطار يجد الباحث خطأً تاريخياً فادحاً بحق القضية الفلسطينية، حيث كان من الممكن تحقيق تقدم على مسار استعادة الأراضي العربية – الفلسطينية المحتلة عام 1967م لو تُرك أمر المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على كاهل الحكومة الأردنية التي تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما خسرته من أراضي الضفة الغربية في حرب عام 1967م، فالضفة الغربية تُمثل جزءاً من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن صادق مجلس الأمة الأردني على قرار وحدة الضفتين في نيسان من عام 1950م، وكانت بريطانيا قد اعترفت بهذا الاتحاد، وبالتالي فإن الضفة الغربية قانونياً تعتبر جزء لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية.

لقد كان تبرير الحكومة الأردنية في عدم التطرق في مفاوضاتها مع (إسرائيل) للأراضي المحتلة من الضفة الغربية هو قرار فك الارتباط القانوني والإداري الذي أصدره الملك حسين بن طلال في خطابه الذي ألقاه في الحادي والثلاثين من تموز عام 1988 والذي يعتبر خطاباً سياسياً ليس إلاّ، ولا يجوز اعتباره بمثابة قانون، أو أن تترتب عليه آثار قانونية، وأن قرار محكمة العدل العليا القائل بسيادته قرار فك الارتباط – على اعتبار أن الملك الحسين يمتلك صفة السيادة – مخالف للدستور الأردني، حيث أن قرار فك الارتباط لم يصدر عن مجلس الأمة أو مجلس الوزراء، ولم يتم نشره بالجريدة الرسمية، وبالتالي فإن قرار فك الارتباط غير دستوري (الحباشنة، 1999: 68).

ومن وجهة نظر أخرى أن الأردن لم يتخلى عن مسؤوليته القانونية والأخلاقية تجاة الضفة الغربية، وأن قرار فك الارتباط لم يكن خيار الأردن، ولكن الظروف السياسية السائدة في ذلك الوقت هي التي أدارت تلك المرحلة، حيث أنه بعد صدور قرار قمة الرباط عام 1974، بوجوب اعتبار منظمة التحرير الفلسطينة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تنامى الصوت المطالب للأردن بضرورة فسح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية للبروز والظهور أمام العالم كممثل للشعب الفلسطيني، فالمسيرة السلمية بعد حرب عام 1973 أخذت منعطفاً جديداً أدى إلى

استبعاد الأردن من العملية برمتها واقتصاره على دوره في الشؤون الإدارية في الضفة الغربية، فيما أعطي حق التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية (المصالحة، 2005: 70).

المطلب الثاني: معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية وأثرها في الأمن الوطني الأردني والأمن الإقليمي العربي

يعتبر الأمن العنصر الأهم في حياة المجتمعات الإنسانية على اختلاف درجات تطورها منذ بدء الخليقه وهو الركيزة الأساسية لنماءها وتطورها، وتعتبر الحروب هي المصدر الأساسي لفقدان الأمن وحماية القيم والمصالح الحيوية لأي مجتمع أو دولة، ويعتبر السلام بين الدول اللبنة الأساسية لبناء الأمن والاستقرار، ومن هنا سندرس أثر معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية في الأمن الوطني والإقليمي العربي.

أولاً: في اطار الأمن الوطني الأردني:

عندما نتحدث عن الأمن الوطني لدولة ما، فإن مفهوم الأمن لا يقتصر على أمن الدولة وحماية حدودها من تهديد خارجي محتمل فقط، بل يتعدى ذلك المفهوم لمضامين أوسع وأشمل، فمفهوم الأمن شامل أيضاً لأي تهديد داخلي يرتبط بعدة عناصر تتعلق بإدارة الدولة، وتأمين احتياجات مواطنيها، وتوفير البيئة الآمنة لتنمية مجتمعها.

ويقصد بالأمن الوطني تحقيق متطلبات استمرارية الدولة وبقائها عن طريق تحييد التهديدات الحقيقية والمحتمله والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية، وتحقيق أهداف انخراطها في النظام الدولي مع تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها والذود عن مصالحها الوطنية (Santayana, 1993: 7).

وعندما نتحدث عن الأمن الوطني الأردني كمفهوم، هنا نُعني سلامة الدولة الأردنية، وصيانة شخصيتها الدولية، وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي، وهنا لا يقتصر الأمن فقط على حماية حدود الدولة عسكرياً، وإنما يشمل الأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الزراعي، والأمن العقائدي الروحي، والأمن الثقافي.

وسيركز الباحث هنا على جانب مهم، وهو مدار البحث في أثر معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية على الأمن الوطني الأردني حيث أكدت المادة الرابعة من معاهدة السلام على قيام تعاون مشترك بين الأردن و(اسرائيل) في المسائل الأمنية على أساس الثقة المتبادلة وبهدف إقامة أساس إقليمي أمني في المنطقة، ولهذا فإن موضوع الأمن يعتبر مطلب وحاجة ملحة للجانب

(الإسرائيلي)، كما هو مطلب أردني، يضمن للأردن سلامة حدوده من الجهة الغربية، وضمان عدم تفكير الجانب الإسرائيلي في محاولاته في التوسع عبر حدودة الشرقية.

لقد شملت المادة الرابعة سبعة بنود رئيسية بدون ملاحق لها، وسنذكر هنا بنود المادة الرابعة (عايش، 2001: 93-92)

المادة 4: الأمن

1- أ- إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً في علاقاتهما، وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فإنهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب- نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

2- لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3- يتعهد الطرفان، بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ- الامتناع عن التهديد بالقوة، واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع أخر، ضد بعضهما وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب-الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج- اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها أو من خلال أو فوق أراضيها (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية).

4- بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

أ- الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب-عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها أو من خلالها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

5- يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، ويتعهد الطرفان:

أ- باتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيها أو من خلال أراضيها وباتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه الناشطات ومرتكبيها.

ب-دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منطقة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج- التعاون بمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

6- أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتسم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم آلية ارتباط، والتحقق، والإشراف، وحيثما كان ذلك ضرورياً، آليات أخرى ومشاورات على مستوى أعلى، وستضم اتفاقية سيجري الإنتهاء منها ضمن مدة ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات.

7- العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الأطراف لضبط التسلح والأمن الإقليمي، وبشكل مشترك، على ما يلي:

أ- إيجاد منطقة خالية من التحالفات والإئتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

ب-إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية أو غير التقليدية، في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة، والتوفيق والنوايا الحسنة.

من خلال اتفاقية السلام التي وقعها الطرفان، ومن خلال المادة الرابعة، فإن كلا الطرفان سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلبياً على أمن الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أخرى، وبهذا يطوي الطرفان سنوات طويلة من حالة اللاسلم واللاحرب التي سادت لأكثر من ربع قرن بعد حروب كان آخرها حرب عام 1967 التي خسر فيها الأردن سيطرته على الضفة الغربية.

يقول الدكتور فايز الطراونة من خلال حديثه كرئيس للجنة التفاوض الأردنية مع (اسرائيل) عن فوائد السلام "لو لم يدخل الأردن في العملية السلمية ويوقع معاهدة سلام لكان الإسرائيليين في غنى عنا وكانوا قادرين على اقناع سوريا ولبنان وفلسطين بها، وعندها يبقى الحصار مطبق علينا، ونبقى خارج السرب في حالة حرب مع اسرائيل" (المصالحة، 2005: 251).

ولا أحد يستطيع أن ينكر الحماس الذي كان يسود فكر القيادة الأردنية بسعيها خلف السلام مع (إسرائيل)، ومرد ذلك يعود لأسباب كثيرة داخلية وخارجية كانت تحفز القيادة الأردنية للسعي إلى السلام، وكذلك محاولة اقناع الأطراف العربية الأخرى بجدوى السلام الذي سيحل للمنطقة بشكل عام، حيث بقي الأردن ومنذ صياغة قرار مجلس الأمن رقم 242 والموافقة عليه، وكما كان دائماً، ثابتاً على إلتزامه بتسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ولم يدخر الأردن جهداً من أجل الوصول إلى مثل هذا الهدف (أبو عودة، 1999: 73).

أما إسرائيل التي كانت بحاجة للسلام مع دول المنطقة، ومن ضمنها الأردن، كانت تضع أمنها كمرجعية رئيسية لعملية السلام في مختلف المسارات واللجان، والتي فرضت ذاتها على عملية التفاوض في المسارات الثنائية واللجان متعددة الأطراف (الكيلاني، 1996: 20).

ولهذا لا نستغرب أن نجد أن مجمل مضامين المادة الرابعة الخاصة بالأمور والمسائل الأمنية تضع الجانب الأردني يتحمل مسؤولية حفظ أمن إسرائيل وسلامة حدوده، حيث أن بنود المادة الرابعة جاءت بتفاصيل دقيقة تخدم متطلبات الأمن الإسرائيلي كافة، ولتتسع المسؤولية الأردنية لتشمل اتخاذ الإجراءات الأمنية ضد المنظمات أو الأحزاب التي تتبنى برامج معادية لإسرائيل والتي تقيم على الأراضي الأردنية (صقر وآخرون، 2000: 60).

وفي البند الخامس من المادة الرابعة تتطرق إلى محاربة الإرهاب دون أن يتم تعريفه، ففي حين تعتبر اسرائيل أن ما يقوم به الفلسطينيون من عمليات استشهادية دفاعاً عن أنفسهم وأرضهم إرهاباً، فإن الطرف العربي والأردني يعتبره مقاومة للمحتل، وفي حين يعتبر العرب والأردنيون أن ما تقوم به اسرائيل من تقتيل وتشريد وهدم منازل؛ إرهاب، يعتبره الإسرائيليون مقاومة ومحاربة للإرهاب (القرعان، 2007: 113).

إن المادة الرابعة قد أنهت من خلال بنودها المختلفة أية محاولة أو إطلالة لتنشيط العمل العسكري العربي من خلال الجبهة الأردنية الشرقية، وذلك جعل اسرائيل تنجح في منع أي تهديد عربي قد يأتي لها عبر حدودها الشرقية كما حدث في حرب الخليج الأولى، وتهديد العراق لإسرائيل في أوائل التسعينات من القرن الماضي (قمحة، 1995: 160).

إن ما كان يقلق اسرائيل قبل معاهدة السلام مع الأردن لم يكن الجيش الأردني، وإنما الموقع الجيواستراتيجي للأردن، وهو موقع هام وخطير بالنسبة لإسرائيل، فمنه تنطلق الحربة إلى ما يسمى "بطن إسرائيل الرخوة"، حيث أن الأردن بموقعه القريب من الأهداف الإسرائيلية الحيوية والحساسة كالمطارات والمراكز الصناعية يُقلق إسرائيل خاصة إذا ما قدمت قوات عراقية أو سورية أو أي قوات عربية للتمركز في الأردن مستقبلاً، ويمكن إجمال أهم الأهداف الأمنية التي تضمنتها المعاهدة، وتخدم المصالح الأمنية لإسرائيل بما يلي (الكيلاني، 1996: 20):

1- تكريس الحدود الأمنية بين الطرفين، وضمان عدم قيام أي طرف بعمليات عسكرية ضد إسرائيل من خلال الجبهة الأردنية التي تشكل أطول خط مواجهه لإسرائيل مع العرب.

2- ضمان حماية حدود (إسرائيل) الشرقية من أي أعمال للمقاومة المسلحة الفلسطينية، وأن لا تُتخذ الأراضي الأردنية نقطة انطلاق لها أو إسناد وتحميل الأردن مسؤولية ذلك.

3- ضمان عدم تطور الجيش الأردني وتسليحة إلى الدرجة التي تمكنه من تهديد الأمن (الإسرائيلي) مستقبلاً لأن المعاهدة ستؤدي إلى تخفيض الحكومة الأردنية من الإنفاق العسكري على التسلح.

أما إذا ما تجاوزنا أثر العملية السلمية بين الأردن و(إسرائيل) على الجوانب الأمنية العسكرية، وذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك في الأبعاد الأمنية الأخرى، فإنه لا بد لنا أن نتطرق إلى الاقتصاد الأردني وأهميته والتطور الاقتصادي وأثر السلام على ذلك وبالمقابل ماذا جنت (إسرائيل) من ثمار اقتصادية نتيجة لعملية السلام بينها وبين الأردن.

لقد جاءت المادة السابعة من معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية لتؤكد على الرغبة المتبادلة بين الطرفان في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، لا بل وأكثر من ذلك، في ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي في المنطقة، ولتحقيق ذلك، على الطرفين إزالة كافة المعيقات لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية بين الطرفين، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر، كما جاء في البند (أ) من الفقرة الثانية في المادة السابعة، وهنا إشارة واضحة في أن يقوم الأردن بدور الوسيط في إقناع الأطراف العربية المقاطعه لإسرائيل بإنهاء مقاطعتها وهي دعوة صريحة ليقوم الأردن بدوره في دعوة الدول العربية للتطبيع مع (إسرائيل). كما جاء في البند (ب) من الفقرة رقم (2) من المادة السابقة بأن الطرفان سيدخلان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية لإقامة مناطق تجاره حره بينهما، وكذلك الاستثمار فيهما، واتفاقيات للعمل المصرفي، والتعاون الصناعي، والعماله بين البلدين. كما عقد صانع القرار الأردني الآمال على الآثار الإيجابية التي سيجنيها الأردن اقتصادياً من خلال توقيع معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي لتعويض ما لحقه من خسائر اقتصادية جراء أزمة الخليج 1991 وما نجم عنها، حيث كان يعاني الأردن من أزمة مالية وزيادة نسبية في الدين الخارجي بعد أن قطعت دول الخليج الدعم عن الأردن (طلافحه، 2005: 95).

ولقد جاء إنشاء المدن الصناعية المؤهله في الأردن (QIZ)* نتيجة الاتفاقية التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث تُمنح البضائع والسلع المصنفه داخل هذه المناطق إعفاءً جمركياً كاملاً عند دخولها إلى الأسواق الأمريكية (طلافحه، 2005: 97).

* Qualified Industrial Zones (QIZ): اتفاقية تجارية كان منطلقها مبادرة أقرها الكونغرس الأميركي في عام 1996 بهدف دعم مسلسل السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتسمح لمصر والأردن بتصدير منتجات إلى الولايات المتحدة معفاة من الجمارك ما دامت تحتوي مدخلات إنتاج قادمة من إسرائيل.
الموقع الإلكتروني: http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2008/0708/amal_030708.htm

لقد اتخذت هذه الاتفاقية دلالة سياسية إلى جانب العامل الاقتصادي، فالجانب السياسي هو الأبرز والأهم، حيث أن الولايات المتحدة واسرائيل يسعيان إلى تطبيع كامل مع الدول العربية عن طريق الاقتصاد، فعلى سبيل المثال، كانت البضاعة المصرية وخاصة المنسوجات تدخل إلى الولايات المتحدة بدون جمرك، ولم تكن هناك مناطق صناعية مؤهله، حيث كانت تدخل البضاعه على نظام الحصص والقيود الكمية، ولكن قامت الولايات المتحدة بإلغاء هذا النظام في العام 2005، لتدخل مصر في اتفاقية مناطق صناعية مؤهلة، وتشترك في تجارة حره مع اسرائيل على غرار ما يجري مع الأردن. والهدف من ذلك هو تطبيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية وسيطرة اسرائيل على أسواق الدول العربية، حيث أن اقتصاد اسرائيل هو الأقوى والأكبر، ولكي يبقى العرب في حالة تبعية للولايات المتحدة واسرائيل، إضافة إلى أن هذه المناطق لم تخدم العمالة الأردنية ولم تساهم في التخفيف من البطالة لا سيما وأن عدد العاملين الأجانب فيها كبير جداً مقارنة مع العمالة الأردنية. إن المستفيد الأول من هذه الاتفاقيات هي (إسرائيل) بسبب تدني أجور العمال ورخص العمالة الأردنية بالإضافة إلى تدني أجور النقل، وهذا كله يعود بالربح على المنتج الإسرائيلي، حتى أن هذه المناطق تعود بالربح على شرائح معينة من المجتمع الأردني دون غيرها وهم أصحاب المصانع.

كما أن وضع الميزان التجاري أو الصادرات الأردنية لم يتغير بل استمر في العجز (طلافحه، 2005: 103).

وبالنظر إلى المكاسب الاقتصادية المنتظرة من العملية السلمية، فإنها لم تتحقق ولم يلمسها المواطن الأردني، فالبضائع الأردنية لم يُسمح لها حتى بالدخول إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلاّ بموافقة السلطات الإسرائيلية والتي كثيراً ما تمنع هذه البضائع، كما أن المشاريع الاقتصادية المشتركة تصب في المصلحة الإسرائيلية والدليل أن الحالة الاقتصادية الأردنية لم تتحسن رغم معاهدة السلام (القرعان، 2007: 169).

وفي النهاية يرى الباحث أن ما حققته المعاهدة في مجال الأمن بمفهومه الشامل العسكري والاقتصادي كان لصالح دولة (إسرائيل) أكثر مما حققته المعاهدة للجانب الأردني من مكاسب تبدو نظرية ولم ترقى إلى المستوى المطلوب والمأمول من هذه المعاهدة.

ثانياً: في اطار الأمن القومي العربي:

في خضم ما تشهده المنطقة العربية من أحداث، وفي ظل الحالة العربية على مدار قرن وأكثر من الزمان وما تعانية الأمة العربية، وما عانته من استعمار وتقسيم وتفكيك وتشتت، فإن الحديث عن أمن إقليمي عربي بنظر الباحث ما هو إلا أمنيات بعيدة كل البعد عن الواقع رغم كل ما كتب في هذا المجال من قِبل السياسين والكتاب وحتى الشعراء.

إن مفهوم الأمن القومي العربي يتمثل في مقدرة الدول العربية مجتمعةً على حماية كيانها العربي وقيمها التاريخية المادية والمعنوية من خلال الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود وداخلها (علام، 2008: 135).

وينطلق مفهوم الأمن القومي العربي من خلال طبيعة تركيب المنطقة العربية وحضارتها وهويتها الإسلامية والعربية، وهو تفاعل بين عوامل متعددة تشكل هذه البنية وقدرة الأمة على حماية هذه البنية من أي تهديدات داخلية أو خارجية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أبرز مقومات الأمن القومي العربي (الحمد، 1999: 18):

1- المقدرة الذاتية على حماية الدول العربية من الأخطار الداخلية والخارجية وهو ما يسمى بقوة الردع الكافية عسكرياً وأمنياً.

2- قيام علاقة تكاملية بين الأمن القطري لكل دولة عربية والأمن القومي العربي.

3- المحافظة على القيم المشتركة بين الدول العربية والمتمثلة في وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ.

عندما أُنشأت جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينات من القرن الماضي لم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية أو الأمن القومي أي ذكر صريح أو حتى تلميح أو إشارة، ولقد قُدّر لهذه المؤسسة الناشئة أن تصطدم بالأحداث العسكرية، حيث خاضت دولها السبعة وبقرار من الجامعة حرب فلسطين الأولى في منتصف أيار 1948م، ولم يكن مصطلح الأمن القومي العربي حينها قد احتل مكانه في المصطلح اللغوي أو الخطاب السياسي، ولم تتشكل بعد رؤية سياسية أو عسكرية واضحة المعالم تجاه مفهوم الأمن القومي العربي. ولقد كانت حرب عام 1948 هي المحرك الأولي للوعي والإدراك الحقيقي بضرورة الأمن القومي العربي، حيث بدأت تظهر بوادر ذلك شيئاً فشيئاً حتى ظهرت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي. فقبل أن تظهر

معاهدة الدفاع إلى الوجود كان واضعو ميثاق الجامعة 1945 قد أهملو جانب الأمن القومي ولم يولوه ما يستحقه من اهتمام في اطار التعاون بالرغم من أن الميثاق عالج في مادته السادسة مبدأ التعاون المتبادل لدفع عدوان واقع على دولة عضو أو خشي وقوعه، يُضاف إلى ذلك أن واضعي الميثاق جعلوا أحد أهداف الجامعة صيانة استقلال الدول العربية وسيادتها غير أنهم لم ينصّوا على الوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف ولم يفرضوا أي إلتزامات على الدول الأعضاء القيام بها دفاعاً عن بعضهم البعض. (سعدالدين، 1995: 55)

وهناك من المفكرين من ربط مفهوم الأمن القومي بالتنمية وليس بالقوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشملها، فالأمن هو التنمية التي لا يمكن أن يتحقق الأمن بدونها. كما أن الأمن القومي لأي دولة يعتمد على جميع عناصر القوة المتوفرة والمستغلّه أفضل استغلال، حيث تشكل القدرة العسكرية جزءاً من مجموعة القدرات التي إذا ما تكاملت فإنها تُسهم في بناء الأمن القومي للدول، فالقدرات الاقتصادية والعلمية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية تشكل ذلك البناء. (كعوش، 1989: 13).

ومن هنا فإن الأمن القومي ينطلق من الارتباط حصراً بالدولة الواحدة. أما في حالة الأمن القومي على مستوى الوطن العربي بكافة دوله على أساس الوحدة العربية (المفترضة) بين أقطار الوطن العربي، فإنها في هذه الحالة تستطيع أن توصف الأمن القومي لكل دولة على حده، وفي واقع الحال، فإن الدول العربية مستقلة ولكل دولة نظامها السياسي وحدودها السياسية والوجودية، وهنا لا بد من أن نطلق وصف أو مفهوم الأمن الإقليمي العربي. وفي حالة مجموعة دول، كما هو الحال، في الوطن العربي، فإن المفهوم يتعلق بنظام إقليمي تترابط وحداته السياسية بالرابطة القومية من جهة، وتنتظم في اطار منظمة حكومية إقليمية هي "الجامعة العربية" (عطايا، 1992: 20).

ومهما تعددت تعريفات مفهوم الأمن القومي العربي أو الإقليمي العربي، واختلفت في مضامينها وتوجهاتها، فإن الأمن القومي العربي يعنى بالحفاظ على كيان الأمة العربية كوحدة واحدة، وكذلك الحفاظ على كيان دول الوطن العربي كوحدات منفصله.

وفي ظل الحديث عن الأمن القومي العربي، فإنه لا بد من الإشارة إلى المظلة الجامعة لمفهوم الأمن القومي الذي يرتبط بجامعة الدول العربية التي تحيط بهذا الجانب من العمل العربي المشترك.

وإنه من المؤسف أن هذه المؤسسة الجامعة للدول العربية لم تكن يوماً إلى جانب تجسيد مفهوم الأمن القومي العربي على أرض الواقع، وهناك أمثلة كثيرة، ولكن سنورد مثالاً واحداً، وهو حرب لبنان عام 1982 يوم غزت (إسرائيل) لبنان في 4 حزيران 1982، وانتهت الحرب في أواخر أيار 1985، وطوال هذه المدة، لم يجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك أو أي جهاز من أجهزته، ولم يتخذ مجلس الجامعة أي قرار عسكري أو أمني بشأن صد هذا العدوان سوى قرارات الإدانه والشجب ومناشدة الأمم المتحدة أن تردع (إسرائيل) وتجبرها على الإنسحاب. (سعدالدين، 1995: 81).

ولعل ما أصاب الأمن القومي العربي من انكشاف وتصدع هو احتلال العراق للكويت في عام 1990 حين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتُسهم الإسهام الأكبر في تحرير الكويت، ومن ثم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق وتدمير قواته المسلحة والبنية الاقتصادية والعلمية وتعريض وحدة العراق أرضاً وشعباً لخطر التقسيم الذي نشهده هذه الأيام. (خليل، 2001: 213).

وهكذا بدا الأمن القومي في خريف 1991، أعقاب حرب الخليج الأولى أطلالاً مهدمه، ولقد كان من الطبيعي أن تتولد نتيجتان لذلك، أولاهما، اختلاف موازين القوى في المنطقة العربية، وثانيهما، المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وكلا النتيجتان أسهمت في رسم ملامح صورة الأمن العربي عشية مؤتمر مدريد للسلام، حيث دخل العرب إلى مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة (إسرائيل) بشكل أوضح من ذي قبل.

كما كان لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أولى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات القرن الماضي، ومن الطبيعي هنا أن يوفر (لإسرائيل) العوامل الملائمة لتفوقها عسكرياً على الدول العربية بوجود الدعم الأمريكي المستمر والمتصاعد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية (سعدالدين، 1995: 85).

إن من أبرز الأخطار التي تهدد مقومات الأمن القومي العربي هو الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي والذي قام على أرض فلسطين بفلسفته القائمة على التوسع والعدوان لتحقيق حلم اليهود بإقامة دولتهم الكبرى المزعومة من النهر إلى النهر (من الفرات إلى النيل)، وهذا الخطر يهدد الدول العربية بأرضها وثرواتها وشعوبها وأنظمتها السياسية لا سيما الدول المشمولة بما يسمى (بإسرائيل الكبرى). (الحمد، 1999: 23).

- **الوجود الإسرائيلي في قلب العالم العربي وأثره على الأمن القومي العربي:**

(إسرائيل) هي كيان قام ونشأ في وسط معادي لوجودها الغير شرعي والدموي، حيث قامت (إسرائيل) على أشلاء دماء العرب، وهي تعلم أنها مُغتصبه للأرض والعرض العربي، ولا يمكن أن يقابلها سكان فلسطين العرب أو من يجاورهم من الشعوب العربية بالورود والأزهار، فمن الطبيعي أن تصف العلاقة بين (إسرائيل) والعرب بالعدائية.

وفي المقابل، فإن أمن (إسرائيل) القومي أيضاً هو الهاجس دوماً وتزج به في كل قضية لتحسمها لصالحها وتدفع به لتبرر تجاوزاتها وعدوانيتها وعنفها، فللأمن الإسرائيلي مفهوم خاص تتدرج فيه كل القوى الشرعية وغير الشرعية لتحقيق الأهداف والغايات الإسرائيلية في تكريس دور (إسرائيل) العسكري والسياسي في المنطقة وإثبات قوتها وقدرتها على ردع أي عدوان عليها من قبل الدول العربية المحيطة. (فتحي، 1996: 230).

حيث تمثل التطورات التسلحية الجانب الأكبر بروزاً في سياسة بناء القوات الإسرائيلية، وتهدف هذه التطورات بشكل عام إلى إقامة بناء جديد للقوة العسكرية يواكب التطورات التكنولوجية التي تحققت في مختلف مجالات التسلح. وعلى الرغم من أعمال التحديث العسكري التي شملت جميع مجالات وجوانب القوة العسكرية الإسرائيلية، إلا أن (إسرائيل) أعطت سلاح الجو الإسرائيلي الاهتمام الأكبر، وذلك بسبب مشكلة العُمق الاستراتيجي الذي تعاني منه (إسرائيل) أمام العُمق الاستراتيجي للدول العربية المحيطة. (محمود، 1996: 257، 261).

ومن الجدير بالذكر أن (إسرائيل) ما كان لها أن تمتلك أحدث الأسلحة وأفضل القدرات العسكرية، إلا بدعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي والعسكري غير المحدود يُعد الدعامة الأساسية والأولى في ضمان أمن (إسرائيل) ووجودها. وفي المقابل فإن المصالح الأمريكية – الإسرائيلية تتوافق في اعتبار أن وجود (إسرائيل) وأمنها وقوتها في المنطقة العربية هي ضمانة أيضاً في الحفاظ على استمرارية تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا ننسى بطبيعة الحال الدور الذي يقوم به اللوبي الصهيوني في التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه (إسرائيل) والمنطقة العربية بشكل عام. وبالطبع فإن (إسرائيل) تستثمر في هذا التوافق المصلحي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقصى حد وخاصة في مجال التسلح والحصول على أحدث التقنيات العسكرية الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة لا تكتفي بدعم الترسانة العسكرية الإسرائيلية بشقيها التقليدي والنوعي فقط، وإنما تسعى إلى حرمان

العرب من أية فرصة أو إمكانية لإصلاح الخلل الاستراتيجي مع (إسرائيل) في الوقت الذي لا تتخذ فيه الولايات المتحدة أي اجراء من شأنه السعي لإصدار قرارات من مجلس الأمن لنزع أسلحة الدمار الشامل لدى (إسرائيل) بل تتواطأ معها حول اخفاء سلاحها النووي في قواعد عسكرية سرية لتجنب أية محاولة لتطبيق اجراءات دولية عليها (عمروف، 2013: 79).

إن الرؤيا الإسرائيلية لأمنها القومي يتمثل في ضمان تفوقها العسكري التقني والنوعي ومنع الدول العربية من الوصول إلى أدنى حد من التوازن أو التفوق، وذلك من خلال (الزبيدي، 2013: 153):

1- منع العرب من الحصول على القدرات النووية أو امتلاكها.

2- إدامة الفجوة الواسعة في الميزان الاستراتيجي العسكري لصالح (إسرائيل)، وذلك بسعي (إسرائيل) برفع قدراتها الهجومية وتطوير قواتها المسلحة تقنياً ونوعياً لتعويض التفوق العددي لدى الجيوش العربية.

3- التأكيد دوماً والضغط على حكومات الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تزويد أي من الجيوش العربية بتقنيات عسكرية حديثة.

كما وترى (إسرائيل) أن امتلاكها للسلاح النووي إنما هو نوع من تأمين بقائها وأمنها ويعود عليها بالفوائد التالية: (الدهراوي، 1996: 36).

1- السلاح النووي هو الأداة الأقوى للردع والتهديد مما يجعل (إسرائيل) قادرة على فرض شروطها وإنهاء حالة الحرب، كما أنه يُضعف من احتمالات وقوع الحرب بينها وبين أي من الأطراف العربية.

2- تدرك (إسرائيل) أن المصالح متغيرة وتخشى من نشوب خلافات سياسية بينها وبين حلفائها من الغرب مما قد ينتج عنه ضعف في تأييد سياسات (إسرائيل) تجاه العرب، لذلك هي تسعى لتعتمد على نفسها في حال تخلى عنها الغرب.

3- ترى (إسرائيل) أن الردع النووي هو الحل للمشكلات الناتجة من نقص القوى البشرية لديها مقابل الأعداد الكبيرة من الجيوش العربية المحيطة بها.

4- إن امتلاك (إسرائيل) للرادع النووي يزيد من هيبتها العالمية كقوة مؤثرة في السياسة الدولية.

أما من وجهة نظر إسرائيلية، فيقول David J. Pervin*: "أن للسلاح النووي الإسرائيلي فائدة واحدة فقط، وهي الردع ومنع أي دولة معادية (لإسرائيل) من تهديد أمن (إسرائيل)"، ويقول: "إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتراضات العرب بأن امتلاك (إسرائيل) بمفردها للسلاح النووي يخل بالتوازن، كما يُخل بما يسمى بـ (توازن الرعب)، فهي صحيحة، ولا شك في ذلك، ولكنها لا تعني الكثير، وهذا ببساطة لأن السلاح النووري لا يمكن استخدامه سواء كان لغرض هجومي أو كأداة ضغط لإرغام العرب على موقف ما، فليس لدى العرب ما يخشون عليه. أما إذا كان السلاح النووي يستخدم كرادع فقط، وليس لدى العرب أي نوايا بمهاجمة (إسرائيل) في المستقبل، في هذه الحال تكون (إسرائيل) قد استنزفت وقتها ومواردها وأموالها مقابل لا شيء، بمعنى أن الإنفاق على تطوير وصيانة ترسانة نووية كان تبديداً للموارد طالما أن العرب لا يرون أن امتلاك (إسرائيل) للسلاح النووي سبباً كافياً ليستنزفوا مواردهم النادرة بالمثل في سبيل امتلاكه" (بيرفين، 1995: 101).

وبعيداً عن الحديث عن القوة العسكرية الإسرائيلية والقدرات النووية والتقنية، فإن (إسرائيل) تعتمد على مرتكزات أخرى في تدابيرها لحماية أمنها القومي وحدودها مع جيرانها العرب. (فإسرائيل) لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل كذلك على الهجرة اليهودية إلى (إسرائيل)، وعلى إقامة مستوطنات جديدة في المناطق الخالية والاستراتيجية، وعلى تحسين الوضع التكنولوجي والصناعي لتحقيق قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والعالم. كما لا ننسى التدابير التي تتخذها (إسرائيل) في تفتيت العرب ومنع وحدتهم السياسية والعسكرية. (عطايا، 1992: 36). فهي تسعى دائماً إلى شق الصف العربي، وهذا ما ذهبت إليه (إسرائيل) منذ أن عقدت اتفاقية السلام مع مصر 1978م والتي أدت إلى شق الصف العربي، حيث حققت (إسرائيل) باتفاقيات السلام التي عقدتها لاحقاً مع الأردن وفلسطين ما لم تحققه في كل حروبها مع العرب.

- **اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية وأثرها في الأمن القومي العربي:**

لم تمد (إسرائيل) يدها إلى العرب إلا بعد أن حققت ما تريده من اختلال في التوازن العسكري بينها وبين محيطها العربي، وبعد أن ضمنت فرض شروطها على العرب لتحصل على سلام يحقق لها مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع جيرانها العرب. ومنذ بداية عملية السلام في

* David J. Pervin طالب أمريكي يحضّر للدكتوراه في العلوم السياسية، (1995)، جامعة كاليفورنيا وهو يتبنى، رسالة دكتوراه بعنوان: وجهة النظر الإسرائيلية إزاء قضية السلاح النووي الإسرائيلي.

الشرق الأوسط التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام حرصت (إسرائيل) على أن تنفرد بالمفاوضات مع العرب كلاً على حدة، وهي تعلم تماماً أنها لن تتنازل عن أي أراضٍ احتلتها من العرب وهي لا تريد تحقيق السلام مع جميع الأطراف في آنٍ واحد.

ولقد كان لإتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية أثراً كبيراً على الجوانب والنتائج الاستراتيجية والعسكرية الناجمة عن نفاذ هذه المعاهدة، فتمثلت بما يلي: (مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1996: 152).

1- إنهاء حالة الحرب بين الأردن (وإسرائيل) ومنع أي طرف من طرفي المعاهدة من القيام بأية أعمال عسكرية عدائية ضد الطرف الآخر.

2- تعهد الأردن بمنع أي مقاومة عربية مسلحة من استخدام الأراضي الأردنية في أي عمليات مسلحة ضد (إسرائيل).

3- تأجير بعض المساحات من الأراضي الزراعية للطرف الإسرائيلي ولمدد زمنية طويلة الأمد.

4- قيام علاقات دبلوماسية طبيعية بين الأردن (وإسرائيل) والاعتراف المتبادل بين الدولتين وفتح سفارات في كل من عمان وتل أبيب.

5- ترسيم الحدود بين الدولتين واقتسام المياه وإقامة المشاريع المشتركة كالطرق والمواصلات والنقل والسياحة والسماح للطائرات المدنية لكل طرف من استخدام المجال الجوي للطرف الآخر.

لقد نضمت المبادىء العامة التي ذهب على أساسها كل من العرب والإسرائيلين إلى مدريد مسارين من المفاوضات، الأول: مفاوضات ثنائية، والثاني: مفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا ذات المساس بمستقبل المنطقة كالحد من التسلح والأمن الإقليمي والمياه واللاجئين والبيئة والتمنية الاقتصادية، ولقد تباين مفهوم الطرفين للسلام كلٌ حسب أولوياته التي يسعى لتحقيقها، فكان العرب يمثلون المضمون السياسي للسلام القائم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، واستعادة الأراضي العربية المحتله وتخلي (إسرائيل) عن أهدافها التوسعية، وفي المقابل طالبت (إسرائيل) بالمفهوم الاقتصادي القائم على التعاون والتطبيع الاقتصادي ورفع المقاطعه العربية (الطويسي، 1997: 70).

أما الأردن، فلقد سعى الأردن إلى تحقيق أمنه الوطني، وذلك من خلال اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية، وترسيم الحدود مع (إسرائيل)، وإنهاء حالة الحرب بين الطرفين دون النظر لباقي الأطراف العربية المجاورة (لإسرائيل) (سوريا ولبنان)، وكذلك دون انتظار لمفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين (وإسرائيل).

ومن الملاحظ خلو معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية من أية إشارة إلى ترتيبات أمنية متبادله، مثل: المناطق المنزوعة السلاح أو المحدودة السلاح، وخطوط الأسلحة الثقيلة، ومراكز الرصد والمراقبة والتحقق، أو القوات الدولية أو متعددة الجنسيات الفاصلة بين قوات الطرفين كتلك الترتيبات الأمنية التي تضمنتها معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية 1979، وأن غياب هذه الترتيبات من نصوص المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية بقصد واضح هو احتمال اعتبار الأرض الأردنية والإسرائيلية في منزلة منطقة أمن واحدة، وهو ما قد يؤهلها لأن تكون حين الضرورة والإتفاق مسرح عمليات مشترك في المستقبل وهذا بدوره يجعل من الأردن دولة عازلة لحدود (إسرائيل) الشرقية في اطار المعادلة الثلاثية المحتملة: (إسرائيل)–فلسطين–الأردن، وبالتالي احتواء التهديدات المحتملة من الشرق (الكيلاني، 1996: 40).

المبحث الثاني: مساهمة العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في إرساء سلام فلسطيني-اسرائيلي.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط لم تكن وليدة مؤتمر مدريد فحسب بل كانت منذ صدور قرار مجلس الأمن 242 على إثر حرب عام 1967 وما تلاها من محاولات وقرارات دولية جميعها دعت إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، كما أنه لم تكن معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية هي الأولى في المنطقة، ولقد سبقها مصر في معاهدة كامب ديفيد 1978 مع إسرائيل، وتلاها اتفاقية أوسلو (المتعثرة) بين الفلسطينين والإسرائيلين.

وسنبحث من خلال المطلبين التاليين جهود الأردن في الدفع باتجاه تحقيق سلام فلسطيني-إسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية وما تمخضت عنه اتفاقية أوسلو.

المطلب الأول: الدفع باتجاه تحقيق سلام فلسطيني-اسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338).

يتحمل الأردن مسؤولية قانونية وأخلاقية تجاه فلسطين أرضاً وشعباً. فالأردن يرتبط بفلسطين عبر قرن من الزمان ومنذ مجيء الهاشمين إلى بلاد الشام من الحجاز، ومنذ أن تأسست إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث يعتبر الأدب السياسي الفلسطيني أن اجتماع الأمير عبدالله الأول والوزير البريطاني آنذاك (ونستون تشرشل) في القدس في (آذار 1921) نقطة مفصلية في العلاقة بين الكيان الأردني والقضية الفلسطينية، وبداية الارتباط الوثيق اللاحق بينهما، ففي ذلك الاجتماع تم الاتفاق على وضع شرقي الأردن تحت إدارة الأمير عبدالله الأول مقابل القبول بسياسة بريطانيا في فلسطين باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين وشرق الأردن (عبدالرحمن والحوراني، 1996: 23).

ولكن يعتبر الأردن مسؤولاً عن القضية الفلسطينية كمسؤولية اخلاقية خلال الفترة منذ عام 1921 وحتى عام 1950، حيث تحولت المسؤولية إلى قانونية بعد صدور قرار وحدة الضفتين في نيسان 1950 وحتى 31 تموز 1988، حيث أعلن الملك حسين بن طلال عن قراره بفك الارتباط مع الضفة الغربية، وما شاب تلك الفترات من خسائر للجيش الأردني من أراضٍ فلسطينية في حربي عام 1948 و1967 مع الجانب الإسرائيلي. وسيبتعد الباحث عن سرد التاريخ والوقائع،

ولكنه سيبدأ من حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم (242) والدور الرسمي الأردني في صياغة القرار وما نتج عنه والموقف الرسمي في صنع السلام في الشرق الأوسط.

ففي صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران عام 1967، بدأت (إسرائيل) بشن غارات جويه على المطارات والقواعد العسكرية المصرية، وأندلعت الحرب التي اشتركت فيها كل من مصر والأردن وسوريا والتي كان من نتائجها فقدان الأردن للضفة الغربية والقدس الشرقية والتي أنهت الوجود الأردني غربي النهر، وعندها شعر الملك الأردني الحسين بن طلال أن واجبه القومي والوطني والديني يُحتم عليه استرداد ما تم فقدانه، فاعتمد الأردن سياسة المبادرات السلمية والاتصالات الدبلوماسية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والتي خلصت إلى مشروع القرار الذي قدمه اللورد (Caradon) ممثل بريطانيا في مجلس الأمن يوم 22 تشرين الثاني 1967 بصورته النهائية حيث تمت الموافقة عليه بالإجماع عند التصويت عليه في مجلس الأمن، والذي كان لملك الأردن الراحل الحسين بن طلال دور رئيسي في صياغته واستصداره (المصالحة، 2005: 58).

ولقد استصدر مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الثاني 1967 القرار رقم (242) تعبيراً عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي–الإسرائيلي، ولقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طُرحت للنقاش بعد الحرب، وكان من أبرزها مشروع القرار السوفيتي والأمريكي، وذلك تفادياً لإقدام أي من الدولتين العظميين على ممارسة حق النقض (الفيتو). واشترط واضع القرار اللورد (Caradon) مندوب بريطانيا آنذاك لدى مجلس الأمن أن القرار لا يقبل أي تعديل، فإما أن يُقبل كما هو، وإما أن يُرفض، لأن أي تعديل ولو طفيف كان من شأنه –حسب رأيه– نسف المشروع من أساسه. ولقد تبين أن الهدف من ذلك الموقف هو المحافظة على الغموض الذي أحاط بالفقرة الخاصة بالإنسحاب خاصة في النص الإنجليزي، فقد ورد في المادة الأولى/الفقرة (أ): "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ أُحتلت في النزاع الأخير". أما في النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية فقد دخلت " أل " التعريف على كلمة أراضٍ بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض (الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net).

وإضافة إلى قضية الإنسحاب، فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً بـ (إسرائيل) دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ومن هنا فقد جاء قبول بعض الدول العربية بهذا القرار ومنها مصر والأردن يكرس الاعتراف بالاختلال الحاصل في موازيين القوى بين العرب و(إسرائيل).

- **تالياً نص القرار رقم (242):**

إن مجلس الأمن إذ يُعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجه إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد إلتزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

1- يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير.

ب-إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام، واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنه ومعترف بها حره من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ)ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج) ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3- يُطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها، بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

ولقد تم تعيين الوسيط الدولي السويدي (غونار يارينغ) Gonar Yareng لهذه المهمة، وبدأ جولاته في 29 تشرين ثاني 1967، حيث قام بـ خمسة عشر جولة متنقلاً بين عواصم دول الشرق الأوسط، واستمر في مهمته حتى 9 نيسان 1969 دون التوصل إلى تقدم يساعد في تنفيذ القرار، وذلك بسبب التعنت الإسرائيلي (الحمد وآخرون، 2004: 551).

وفي 10 نيسان 1969 طُرح المشروع الأردني للسلام، ومن أهم ما تضمنه إنهاء جميع الأعمال العدائية والاعتراف بالاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة، والاعتراف بحق جميع الدول في العيش بسلام وبحدود آمنه ومعترف بها، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع، واتخاذ اجراءات تضمن عدم جواز خرق الحدود الإقليمية لكل الدول على أن تشمل مناطق منزوعة السلاح، وإبرام تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق المحتلة عام 1967، وتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم (242) (الحمد وآخرون، 2004: 554). ولكن الجانب الإسرائيلي ظل متعنتاً في عدم رضوخة لأي مشروع سلام في المنطقة.

وفي 25 كانون ثاني1971، تقدم الأردن أيضاً بمشروع سلام آخر كان من أهم ما تضمنه انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة جميعها، وأن لدول المنطقة الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنه معترف بها، وإنهاء كافة أشكال العداء وضمان حرية الملاحة المائية في خليج العقبة، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، إلا أن هذه المبادرة لم تلقى سوى الرفض من قبل الجانب الإسرائيلي كسابقتها (الحمد وآخرون، 2004: 554).

أما على الجانب العسكري، وبعد حرب عام 1967، سمح الأردن بوجود المقاومة الفلسطينية على أراضية، حيث قامت حركة المقاومة (فتح) بقيادة ياسر عرفات، والمنظمات الفلسطينية الأخرى، بعشرات العمليات القتالية داخل أراضي الضفة الغربية المحتله ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنات الغورية، حيث رافق هذه العمليات دعم وإسناد عسكري أردني مباشر في كثير من المراحل، فلم ترق هذه المواقف الأردنية الوطنية الداعمة للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة للقيادة الإسرائيلية، كما أن كثافة العمليات الفدائية أفزعت المستوطنات الشرقية والغورية من مستوطينها، مما دفعها إلى شن حرب جديدة على الجبهة الأردنية بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في مناطق الأغوار الأردنية وتحديداً في منطقة الكرامة الأردنية، فشنت القوات الإسرائلية هجومها في فجر يوم 21 آذار 1968، إلا أن الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية تصدت للهجوم الإسرائيلي وكبدته خسائر كبيرة بالأرواح والمعدات وتحطمت صورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر. (القيسي، 2008: 248).

إن عدم الانضباط في الحركة الفدائية الفلسطينية على الأراضي الأردنية لبعض التنظيمات ذات الولاءات العربية المختلفة أدت إلى صدامات دامية وأزمات كبيرة بين الجانب الأردني والفلسطيني، وكان من نتائجها إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1971 (عبدالرحمن والحوراني، 1996: 31).

وفي عام 1973، وعلى إثر نشوب حرب أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 تشرين أول 1973 قراره رقم (338) الذي يدعو إلى وقف اطلاق النار على كافة جبهات القتال وتنفيذ قرار (242) بجميع أجزاءه، وفيما يلي نص القرار (338) (الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net).

- **إن مجلس الأمن:**

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً، وفي مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) بجميع أجزائه.

3- يقرر أن تبدأ فور وقف اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبعد صدور القرار (338) والذي دعا إلى مفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، فإن مشاورات واسعة تلت صدور القرار اشتركت فيها الدول العربية والدولية المعنية أسفرت عن عقد مؤتمر للسلام في جنيف بمشاركة الدول العربية المعنية وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة وبرئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في 21 كانون أول 1973 (الخلف، 1991: 134). ولقد أدت هذه المعطيات الجديدة إلى طرح مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة على بساط البحث، فأحتدم الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. فالأردن يعتبر نفسه معنياً مباشرة بهذه المسألة بحكم أن الضفة الغربية كانت جزء من المملكة الأردنية الهاشمية قبل حرب 1967، وأن الفلسطينيين المقيمين في الأردن

يعتبرون رعايا أردنيين، وأن الأردن هو المعني أيضاً بقرار مجلس الأمن السابق رقم (242) الذي اعتمده القرار (338) كأساس للتسوية، في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذه الإدعاءات واعتبرت نفسها هي الممثل الوحيد للفلسطينين، وأنها المعنية مباشرة بتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، وأن أي أرضٍ فلسطينية تنسحب منها (إسرائيل) هي أرض فلسطينية مستقلة لا يجوز لأي طرف أن يفرض سيادته عليها (الخلف، 1991: 128).

لقد شهدت العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية صراعاً سياسياً حقيقياً على التنافس في تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، وتمثل ذلك مع اقتراب موعد انعقاد قمة الجزائر حيث أصبحت السياسة الأردنية أكثر وضوحاً لمسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، حيث أجرت الحكومة الأردنية عدة اتصالات مع الدول العربية لتوضيح موقفه من قضية التمثيل الفلسطيني والحل المطروح. ويمكن القول أن الأردن كان مستعداً لإقامة حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية للخروج بموقف موحد لا يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية وحدها تمثل الشعب الفلسطيني، لذلك يجب التنسيق مع الأردن، وفي حال رفضت المنظمة ذلك فإن الأردن سوف يسعى لاستعادة الضفة الغربية، ثم يجري استفتاء بإشراف الأمم المتحدة لمعرفة رأي السكان في الضفة الغربية في مسألة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أو في اتحاد فيدرالي* مع الأردن، غير أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذا الاقتراح (مراد، 1973: 147)

ومع هذا فلقد جاءت توصية وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم التحضيري لمؤتمر القمة العربي السادس لتؤكد حقيقة الموقف العربي على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بإجماع الدول العربية باستثناء الأردن الذي تحفظ على مشروع القرار، مشيراً بذلك إلى الوحدة القائمة بين ضفتي الأردن، ولذلك قاطع الملك حسين مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في 26 تشرين ثاني 1973، وناب عنه رئيس الديوان الملكي (بهجت التلهوني) (الخلف، 1991: 130).

---

* الاتحاد الفيدرالي: هو نمط من أنماط التنظيم السياسي والمؤسساتي للدول تتحد بموجبه مجموعة وحدات سياسية مستقلة (دول، ولايات، كانتونات... إلخ) في دولة فدرالية واحدة، على أن تتمتع الوحدات السياسية باستقلالية واسعة في تدبير شؤونها وبهياكل مؤسساتية مستقلة تماما عن الحكومة الفدرالية، مع أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تبقى محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة. وفي النظام الفدرالي تتوفرُ الوحدات الفيدرالية على حكومات كاملة الصلاحيات في تدبيرها للشأن المحلي، في حين تؤول للحكومة المركزية السلطات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع، كما تتولى جميع الشؤون المالية كتحصيل الضرائب ووضع الميزانية الفدرالية، ويكون للوحدات السياسية الفدرالية نصيب من عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي والاستثماري الذي يتم على أراضيها (الخطيب، 2014: 68).

ولقد حسمت قمة الرباط العربية التي عُقدت في 29 تشرين أول 1974 مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني، حيث أقرت أن أي أرض فلسطينية يتم تحريرها من (إسرائيل) تعود لأصحابها الشعب الفلسطيني، وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأراضي التي يتم تحريرها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت موافقة الأردن على ذلك وإلتزامه بقرارات هذه القمة لتنهي مرحلة من النزاع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (عبدالرحمن، 1987: 290).

إن الموقف العربي الموحد الذي نتج عن قمة الرباط وضع القضية الفلسطينية في موضعها الصحيح باعتباها قضية العرب الأولى، وكذلك فرض على الشعب الفلسطيني وقيادته المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية كبيرة بعد أن حصل على موافقة عربية بالإجماع لتسلم مقاليد أموره بنفسه، مما يضعه في مواجهة صدامية حادة مع (إسرائيل) والقوى الإمبريالية التي تدعمها (جريس، 1974: 32).

ولقد وفر قرار قمة الرباط لمنظمة التحرير الفلسطينية الشرعية والمكانه، وجعل المنظمة قادرة على دخول الساحة الدولية كطرف قادر على التفاوض على حل نهائي للقضية الفلسطينية، كما فرض القرار استحالة تمثيل الأردن لمصالح الشعب الفلسطيني في أي مؤتمر سلام سينعقد على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد كان رد الفعل الفوري (لإسرائيل) على قرار القمة العربية نفي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وإعلانها بأن الأردن هو الطرف الوحيد المقبول في تمثيل الشعب الفلسطيني (طهبوب، 1994: 155).

وبالرغم من موافقة الأردن على قرار قمة الرباط، إلا أن العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن جيدة بعد ذلك، ولم يظهر أي مناخ جديد يفضي إلى تقدم في المصالحة الأردنية–الفلسطينية، إلا في نهاية السبعينيات، بعد أن تجمعت عدة تطورات مهمة في العام 1977 تبشر بانفراج جديد في العلاقات الأردنية–الفلسطينية. فدولياً أعلنت الولايات المتحدة بإدارة (كارتر) الجديدة عن نيتها تنشيط عملية السلام، فأرسلت وزير الخارجية (فانس) Fans في جولة إلى الشرق الأوسط لاستكشاف إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلام، وقد أظهر وزير الخارجية الأمريكي تغيراً في السياسة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية بالاعتراف بالمصالح الشرعية الفلسطينية، وضرورة حل حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة بفعل حالة اللاسلم واللاحرب بين العرب و(اسرائيل). كما أقر الاتحاد السوفيتي بالمصالح الشرعية للفلسطينين، فكان لهذا التحرك الدولي وحالة المصالحة العربية السائدة أدت إلى توفر زخماً في العمل العربي المشترك، ولقد أسفرت المفاوضات والمشاورات الإقليمية والدولية حول إمكانية إقامة مؤتمر جنيف عن اجماع

الدول العربية على أن يتولى الأردن مركزاً هاماً في وفد أردني–فلسطيني مشترك، وأن يكون للأردن دوراً بارزاً في أي علاقة مستقبلية مع الفلسطينيين. (طهبوب، 1994: 157).

وفي نفس العام طُرح مشروعا سلام، هما: مشروع الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) الصادر في 1977/3/18، والذي دعا فيه إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وحقها في الوجود، وإقامة حدود دائمة لها على حدود ما قبل حرب 1967، وإنهاء حالة الحرب مع (إسرائيل). وأما المشروع الآخر، فهو مشروع السلام السوفيتي في 1977/10/1، والذي صدر في بيان سوفيتي أمريكي مشترك، وتضمن هذا البيان ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، وحل المشكلة الفلسطينية مع ضمان حق الشعب الفلسطيني، وضمان أمن الحدود بين (إسرائيل) والدول العربية. (الحمد وآخرون، 2004: 556).

وفي العام 1978، بدأت مفاوضات مباشرة بين كل من مصر و(اسرائيل) تمخضت عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1979/9/17 على أثر المبادرة الأمريكية، وبرعاية الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر)، ولقد وقع الاتفاقية الرئيس المصري أنور السادات، وعن الجانب الإسرائيلي (ميناحيم بيغن)، حيث استرجعت مصر بموجبها الأراضي المصرية التي احتلتها (إسرائيل) وتطبيع العلاقات معها (الحمد وآخرون، 2004: 557). ولقد واجهت المعاهدة معارضة واستنكاراً عربياً واسعاً على النطاق الرسمي والشعبي مما أدى إلى مقاطعة مصر دبلوماسياً واقتصادياً من قبل الدول العربية كافة.

وفي الفترة بين 25–1980/11/27، عُقد في العاصمة الأردنية عمان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ظل وضع عربي متفكك، وفي ظل تفشي الخلافات العربية التي تُعيق العمل العربي المشترك، حيث قاطعت منظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر موردةً في بيان منفصل سبب مقاطعتها للقمة في أنها كانت مع تأجيل موعد القمة حتى تتهيأ أسباب نجاحها وحتى لا تتوسع الهوه بين الدول العربية، وكان من بين الدول التي لم تحضر المؤتمر إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي ولبنان. وبالرغم من ذلك تم عقد القمة العربية وخرجت بقرارات تؤكد قرارات القمم العربية السابقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (عبدالرحمن، 1987: 293). وبالرغم من عدم حضور منظمة التحرير الفلسطينية للقمة إلا أن المباحثات الأردنية–الفلسطينية استمرت واستمر التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال اللجنة الأردنية–الفلسطينية المشتركة.

وفي التاسع من أيلول عام 1982، وخلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في المغرب، أُعلن عن اقتراح عربي للسلام، عُرف **بخطة فاس للسلام***. وفي 22 أيلول 1982، دعت الأردن منظمة التحرير الفلسطينية للإشتراك معها في بحث إمكانية اتخاذ مؤقف مشترك في الرد على خطة ريغان للسلام، ولقد أدت أحداث لبنان إلى تفاهم بين الأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع رؤية مشتركة للقضية الفلسطينية أسفرت عن لقاء بين الملك حسين وياسر عرفات في 9 و10 تشرين أول عام 1982، حيث تم تشكيل لجنة عليا أردنية–فلسطينية لمواصلة العمل المشترك. وفي 14 كانون أول 1982، تم الإعلان عن اشتراك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعلاقة خاصة ومميزه، وعكس هذا البيان بوضوح التقدم في قبول الفكرة لعلاقات لم تحدد بعد بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بوضع الأراضي الفلسطينية والتي ستعيدها اسرائيل بموجب تسوية سلمية تفاوضية في المستقبل. وقد رغبت الأردن في علاقة اتحادية، بينما رغبت المنظمة في **علاقة كونفدرالية**** من أجل الوحدة الوطنية لفلسطين ووضعها المستقل في الساحة الدولية (طهبوب، 1994: 166).

ولقد أدى الرفض الإسرائيلي لخطة ريغان للسلام نهاية لأي تقدم في عملية السلام في ذلك الوقت. وفي 26 شباط 1984، تم عقد لقاء بين الملك الحسين، وياسر عرفات، في العاصمة الأردنية، عمان، لبحث احتمالات عروض جديدة للسلام، بهدف الوصول إلى تفاهم فلسطيني–أردني مشترك. ولدفع العلاقة التصالحية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجه الملك حسين الدعوة لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية، عمان، حيث أتاحت هذه الدعوة العلنية للمنظمة الانضمام إلى الأردن للبحث عن صيغة أردنية–فلسطينية مشتركة للسلام، ولقد وجه الملك حسين خطاباً في افتتاحية الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في 22 تشرين الثاني 1984، تضمن النقاط التالية (طهبوب، 1994: 170–171):

* **خطة فاس،** تبنى قادة الدول العربية في مؤتمر فاس عام 1982 خطة للسلام في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في مدينة فاس في المغرب نصت الخطة على ثماني نقاط: (أبو بكر، 2000: 31)

1- انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام 1967 بما فيها القدس العربية.
2- تفكيك المستوطنات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية بعد عام 1967.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4- إعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وممارسة حقوقهم الوطنية.
5- إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
6- يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع الدول في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
7- يضمن مجلس الأمن الدولي احترام هذه المبادىء.

** **الاتحاد الكونفدرالي:** إطار سياسي ومؤسساتي تندمج فيه عدة دول مدفوعة برغبة في تسيير مشترك لبعض المصالح دون أن تتخلى أي منها عن أي جزء من سيادتها الوطنية، وإنما يقتصر الأمر على تفويض بعض الصلاحيات ومجالات التسيير للإطار الكونفدرالي مثل الاقتصاد والمالية والجمارك. وفي النظام الكونفدرالي، يُتخذ القرار بالإجماع فإذا رأت إحدى الحكومات الأعضاء أنَّ قرارا ما ليس في صالحها لا يكون ملزما لها (الخطيب، 2014: 82).

1- الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم (242) كأساس لتسوية سِلمية عادلة للقضية الفلسطينية، وأن مبدأ (الأرض مقابل السلام) هو المعادلة التي يجب وضعها في أي مبادرة يقدمها الطرفان الأردني–الفلسطيني إلى المجتمع الدولي. كما أن هذا المبدأ ليس شرطاً مُسبقاً، ولكنه الإطار الذي من خلاله ستجري أي مفاوضات مع (إسرائيل).

2- يجب أن يكون هناك مؤتمر دولي للسلام، وتحت رعاية الأمم المتحدة، وبحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع.

3- حضور منظمة التحرير الفلسطينية لهذا المؤتمر على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

4- إن تنظيم العلاقة الأردنية–الفلسطينية هي مسؤولية أساسية للشعب الأردني والفلسطيني على حد سواء.

في 11 شباط من العام 1985، تم إبرام الإتفاق الأردني–الفلسطيني في العاصمة الأردنية، عمان، بعد مشاورات واجتماعات مضنية وطويلة بين الحكومة الأردنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أتفق الجانبان على السير نحو تحقيق تسوية سِلمية عادلة للقضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادىء التالية (الحسن، 1985: 158):

1- الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

2- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى إنشاؤه بين دولتي الأردن–وفلسطين.

3- حل مشكلة الاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

4- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

5- وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك.

لقد واجه الاتفاق الأردني-الفلسطيني معارضة شديدة من بعض الفصائل الفلسطينية، وخاصة المنظمات الموجودة في دمشق، وأصدرت بيانات ضد الاتفاق، وطالبت بإسقاطة، كما صرح وزير الخارجية السوري معارضته للإتفاق وطالب بإسقاطه. (الحسن، 1985: ص116).

•مسيرة التحرك السياسي الأردني-الفلسطيني من عام 1985-1987:

لقد بدأ شيء من التفاهم بين النظام الأردني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لإستعادة التحرك السياسي الأردني-الفلسطيني، وذلك بتوجية وفود مشتركة إلى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكان ذلك في منتصف العام 1985، بهدف إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد تحرك الجانب الأردني والفلسطيني بوفود مشتركة إلى العاصمة الصينية (بيجين)، وإلى باريس، وإلى روما، وإلى لندن، إلاّ أن الحكومة البريطيانية الممثلة برئيسة الوزراء البريطانية (مارغريت تاتشر) ألغت الاجتماع المقرر بالوفد الأردني-الفلسطيني المشترك بتاريخ 1985/10/12، وذلك بعد أن رفض (محمد ملحم)، أحد أعضاء الوفد الفلسطيني التوقيع على بيان قدمه البريطانيون ينص على الاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير. ولقد ترك هذا الحدث آثاراً سلبية واضحة في مسار التحرك السياسي المشترك، كما تركت إشارة استفهام من قبل الجانب الأردني حول مستقبل (اتفاق عمان) ذاته (شبيب، 1988: 91).

أما التحرك الأهم للسياسة الأردنية كان باتجاه الإدارة الأمريكية لإقناعها بعقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة وقبولها بوفد أردني- فلسطيني مشترك، حيث أن الموقف الأمريكي كان يعكس إلى درجة ملموسة الموقف الإسرائيلي الرافض لأي تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في أي عملية سلام في الشرق الأوسط. ولقد سعت السياسة الأردنية إلى محاولة فتح قناة اتصال مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال طلبها من الجانب الأمريكي استقبال وفد أردني- فلسطيني مشترك لتطبيع العلاقات بين المنظمة والإدارة الأمريكية، وبعد محاولات عديدة ومشاورات بين الأردن والإدارة الأمريكية، رفضت الإدارة الأمريكية فكرة أي لقاء مع مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كانت الإدارة الامريكية تشترط إعلان قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن رقم (242) و(338)، وبعد مسيرة قرابة العام من المحادثات واللقاءات بين مسؤولين من الحكومة الأردنية ومسؤولين من الإدارة الأمريكية توصل

الطرفان في تشرين أول عام 1985، وأثناء محادثات الملك حسين مع الإدارة الأمريكية إلى النقاط التالية (وثائق أردنية، 1986: 96):

1- يُدعى إلى عقد مؤتمر دولي من قِبل السكرتير العام للأمم المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة.

2- تُدعى إلى حضور المؤتمر مع أطراف النزاع، الدول دائمة العضوية لمجس الأمن.

3- يُعقد المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338).

4- تمسك الجانب الأمريكي بموقفه بضرورة قبول منظمة التحرير لقراري مجلس الأمن (242) و(338) شرطاً لدعوتها إلى المؤتمر الدولي للسلام.

وفي 25 كانون ثاني 1986، زار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) العاصمة الأردنية، عمان، حيث أجرى الجانبين الأردني والفلسطيني محادثات تلخصت بالتحرك المشترك وحشد الدعم العربي له من خلال القمة العربية القادمة للوصول إلى حل لقضية الشرق الأوسط، وخلال تلك المباحثات أخبر (ياسر عرفات) الملك حسين بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة المركزية لفتح، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وما تضمنته من رفض ضمني للقرارين (242) و(338)، الأمر الذي كان الملك حسين ينتظر جواباً عليه، كما وأعلن (ياسر عرفات) قبل مغادرته عمان أن المباحثات مع المسؤولين الأردنيين لن تنتهي، لأن طبيعة العلاقات بين الطرفين تقتضي اللقاء المستمر والتشاور في تطور الأحداث، مؤكداً أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف المنظمة من القرار (242) (شبيب، 1988: 98).

وفي 19 شباط 1986، وبناءً على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية الرافض للقرار رقم (242)، أعلن الملك حسين وقفه للتنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قال في خطابه: "ولكن الأخوة في القيادة الفلسطينية فاجأونا برفضهم قبول قرار (242) في هذا السياق مؤكدين ما وصفوه "بالجهد الخارق" الذي قمنا به، وتمثل بإحداث هذا التبدل الكبير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وإنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية –أيها الأخوة– وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تكون للكلمة معناها، إلتزاماً ومصداقية وثباتاً". (وثائق أردنية، 1986: 97).

يرى الباحث أن واقع الحال العربي الضعيف والهزيل عسكرياً وسياسياً، والذي أدى إلى احتلال الأراضي العربية عام 1967، بما فيها الضفة الغربية، وكذلك القوة العسكرية الإسرائيلية

المدعومة من الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرض واقعاً على الأردن أن تمارس دوراً سياسياً كبيراً في محاولة استعادة ما فقده الجيش الأردني من أراضي الضفة الغربية ولوقف الأطماع التوسعية لدى (اسرائيل)، إلا أن الخلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تزعزع وفقدان الثقة بين الطرفين لم تثمر جهود الأردن السياسية في إحراز أي تقدم في عملية سلام تُعيد الحقوق المفقودة. كما أن السياسة التي اتبعها الأردن في عدم الإنفراد في حل سلمي مع الإسرائيلين دفع الأردن ثمنها سياسياً على العكس مع ما حصل مع الجانب المصري.

المطلب الثاني: تعزيز التوصل إلى سلام بمقتضى اتفاقية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (أوسلو).

بعد أن أعلن الملك حسين وقف التنسيق سياسياً مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1986، شهدت العلاقات الأردنية-الفلسطينيه مرحلة جديدة من القطيعة حيث أغلقت الحكومة الأردنية مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن (العوضي، 2014: 99).

وفي نهاية العام 1987، انطلقت شرارة الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في قطاع غزة ثم ما لبثت أن انطلقت في معظم مدن وقرى الضفة الغربية، حيت شهدث الأراضي المحتلة صدامات عنيفة بين الشعب الفلسطيني وجنود الاحتلال، استمرت هذه الانتفاضة حتى منتصف العام 1994، واجه فيها الشعب الفلسطيني الأعزل جنود الاحتلال المدججين بالسلاح بوسائل مقاومة مدنية أخذت أشكالاً متعددة من تظاهرات شعبية، واضرابات تجارية، والعصيان المدني، دون التحول إلى عسكرتها حتى آخر عامين من عمرها اتجهت إلى السلاح الناري.

فقد لجأت الجماهير في تصديها للآله العسكرية الإسرائيلية إلى استعمال أدوات متعددة، وأهمها: الحجارة والزجاجات الحارقة والإطارات المشتعلة والعصي والسكاكين، حيث أجبرت الإنتفاضة الإسرائيلين على الاعتراف بحقائق معينه عن المناطق المحتله، حيث اتضح أمراً مهماً وهو وجود خط أخضر يفصل بينهم وبين الفلسطينيين، وأن الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال، ولن يستمر في التعايش معه، وأنهم يطالبون بحقهم في تقرير مصيرهم، وأن عدم لجوء الإنتفاضه إلى السلاح لقتل الإسرائيلين وضع (إسرائيل) في مأزق أمام الرأي العام العالمي (الحمد وآخرون، 2004: 478).

وتأتي انتفاضة الشعب الفلسطيني هذه والتي انطلقت شرارتها في 8 كانون الأول 1987 بعد فشل التنسيق السياسي الأردني-الفلسطيني، وحيث تلاشت آفاق ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، فإتسم رد الفعل الأردني الرسمي في بداية الإنتفاضة بالحذر الشديد، واقتصرت التصريحات الرسمية على التأكيد على دعم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما أن وسائل الإعلام الرسمية لم تعطي اهتماماً كافياً للإنتفاضة مما عرَّض الحكومة للانتقاد الشعبي من قِبل النقابات والهيئات الشعبية، وأعضاء مجلس النواب (حسني، 1988: 20).

لقد كان الموقف الرسمي الأردني يعبر عن قلق الأردن الحقيقي من أن تلجأ (إسرائيل) إلى عمليات طرد وتهجير جماعي للفلسطينين باتجاه الضفه الشرقية والذي سيؤدي إلى زعزعة استقرار

النظام خشية تنفيذ (إسرائيل) لمخططها في جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينين، ولقد كانت نقطة التحول الرسمية للموقف الأردني من الإنتفاضة خلال الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى العاصمة الروسية موسكو والتي بدأت في 21 كانون الأول 1987.

وخلال الخطاب الذي ألقاه الملك حسين أمام الرئيس الروسي (أندريه غروميكو) حيث قال: "كما تعلمون، فإنني أصل إلى بلادكم ومن خلفي في المنطقة انتفاضة الشعب الفلسطيني في أرضة المحتلة ضد الاحتلال وسلطاته. والغريب في الأمر، أن القيادة الإسرائيلية ما زالت تعمل على تضليل نفسها حين تزعم بأن هذه الإنتفاضه هي من صنع جهات خارجية متطرفة. والحقيقة أن الإنتفاضة تمثل السلوك والسرد الفعلي الطبيعي للشعب الفلسطيني الذي يعاني تحت الاحتلال منذ عشرين عاماً. فعلى القيادة الإسرائيلية أن تدرك أن تفسيراتها للأحداث إنما تضر بعملية السلام مثلما تخدع الشعب الإسرائيلي نفسه" (حسني، 1988: 21).

وهنا لا يجد الباحث تأخراً أو تردداً في الموقف الرسمي الأردني الداعم للإنتفاضة الفلسطينية، فلم تكد تنطلق شرارة الإنتفاضة في قطاع غزة بتاريخ 18 كانون الأول 1987 حتى جاء الموقف الرسمي والعلني في خطاب الملك حسين في موسكو بتاريخ 21 كانون الأول 1987 الداعم للحقوق الفلسطينية وشرعنة انتفاضته الشعبية ضد الاحتلال.

حيث أن النظام الأردني يرى أن من أسباب اندلاع الإنتفاضة في الأراضي المحتلة غياب الحل السلمي واليأس والإحباط من الإخفاقات المتتالية في إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وأصبح الفلسطيني ميالاً إلى العنف والقتال وعدم المصالحة، ونتيجة لفشل اتفاقية 11 شباط وما تبعها من إهمال متعمد للمنطقة، كان على الأردن أن يعي ترتيب أوراقه وتوجهاته وتنظيم سياساته، وذلك بالتوجه نحو أوروبا والاتحاد السوفيتي آنذاك، كما كان عليه أن يتخذ مساراً جديداً بالنسبة لقضية فلسطين لمواجهة حالة اللاسلم واللاحرب وغياب أفق السلام، ولذلك اتخذ الملك حسين قراراً بإعادة ترتيب أوراقه الداخلية والخارجية، فأعلن قطع جميع ارتباطات الأردن القانونية والإدارية المتبقية بعد احتلال عام 1967 بالضفة الغربية (طهبوب، 1994: 224).

ولقد فضل الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية لأسباب أمنية مما جعله يُعلن في 31 تموز 1988 عن فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن الملك الحسين ترك ثغره يمكن أن ينفذ منها للتدخل، حتى في خطاب فك الارتباط حيث قال: "الأردن لم ولن يتخلى عن تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني حتى يتوصل إلى تحقيق أهدافه الوطنية إن شاءالله". ثم أعلن الملك حسين في تشرين أول من نفس العام 1988 قائلاً: "نحن على استعداد

للقدوم إلى المؤتمر الدولي للسلام في وفد مشترك مع الفلسطينيين، إذا ما طلبوا منا أن نفعل ذلك بصورة واضحة جداً" (زاك، 2007: 405).

ولقد كان للأردن اعتبارات عديدة دعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، وكان في مقدمتها (الكباريتي، 2013: 123):

1- الاعتبار الفلسطيني، والمتمثل في رغبة منظمة التحرير الفلسطينية وإصرارها في موقفها في التمثيل المستقل للشعب الفلسطيني، ولقد بدى ذلك جلياً في تصريحات بعض القادة الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطيني، رداً على قرار فك الارتباط، ولم تخلو أيضاً من انتقادات للقيادة الأردنية انتقاداً لتوقيت قرار الملك عشية اشتداد الإنتفاضة في الأراضي المحتلة، وبأن التوقيت لم يكن مناسباً لاتخاذ مثل هذا القرار.

2- أما الاعتبار الثاني، فهو اعتبار عربي، حيث أن الدول العربية جسدت رفضها للوحدة بين الضفتين من خلال قرار قمة الرباط عام 1974، وتأكيدها على أحقية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

3- أما الاعتبار الثالث، فقد كان اعتباراً داخلياً، يعود إلى اعتبارات أمنية واقتصادية في آنٍ واحد. فالأردن كان حريصاً على استقراره وأمنه الداخلي والمتمثل في خوف الأردن من أن تقوم (إسرائيل) بعمل عسكري يؤدي إلى تهجير أعداد كبيرة من مواطني الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية.

4- كما أن الاقتصاد الأردني يعاني في الأساس من تردي لا يسمح للأردن بمواصلة تحمله للنفقات المالية الناجمة عن استمرار وحدة الضفتين، خاصة مع تراجع الدعم العربي للأردن.

ومن أبرز نتائج القرار كان الاستقلال في الأمور الإدارية والقانونية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، ولقد برزت منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية بشكل مستقل عن الأردن بعد مؤتمر قمة الجزائر في حزيران 1988 الذي دعاه إلى إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في أي نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية.

ولعل أبرز النتائج السياسية، قبول منظمة التحرير الفلسطينية بإعلانها القبول بقرارات مجلس الأمن رقم 242 و 338، وجاء ذلك من خلال مبادرة السلام الفلسطينية التي تبنتها منظمة التحرير

الفلسطينية في تشرين أول 1988 خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر خلال الفترة من 10-1988/11/15، وحيث جاء اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن 242 و 338 على لسان رئيسها ياسر عرفات في خطابه الذي ألقاه في 13 كانون الأول 1988 وطرح فيه المبادرة الفلسطينية للسلام. (الحمد وآخرون، 2004: 486) حيث رفضت (إسرائيل) هذه المبادرة متهمة منظمة التحرير الفلسطينية بالإرهاب وأنها لن تتفاوض مع إرهابين.

•مؤتمر مدريد للسلام

أطلقت الإدارة الأمريكية برئاسة (بوش الأب) مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط، وذلك بعد إجراء حسابات دقيقة للأوضاع والظروف التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط وشعوبها جراء انهيار المعسكر الاشتراكي، ووقوع حرب الخليج، واستمرار الإنتفاضة في الأراضي العربية المحتلة، وكان الهدف من هذه المبادرة عقد مؤتمر دولي للسلام يقود إلى مفاوضات ثنائية عربية-إسرائيلية مباشرة (الحمد وآخرون، 2004: 563).

لقد وافقت الدول العربية على مبادرة بوش ودعوته لمؤتمر دولي للسلام، حيث وافقت مصر وسوريا ولبنان على المشاركة. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد وافقت، وبتنسيق كامل مع الأردن على المشاركة في العملية السلمية ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك، وجاءت تلك الموافقة في قرار اللجنة التنفيذية لمؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية في 13 تشرين أول 1991 (المصالحة، 2005: 87).

بدأ وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) جولاته المكوكية للمنطقة والدول المعنية بعملية السلام بين آذار وتموز من العام 1991، حيث بلغ عدد الجولات، خمس جولات، أُستثني في بدايتها الأردن، بسبب موقفه من أزمة الخليج الذي أُعتبر مؤيداً للعراق، حيث كانت العلاقات الأردنية-الأمريكية في أسوا حالاتها حتى وصلت الحد الذي انقطعت فيه الاتصالات بشكل كامل، وكان ذلك واضحاً عندما أستثنى وزير الخارجية الأمريكي، الأردن من جولاته الثلاث الأولى، وتركزت محادثاته مع إسرائيل ومصر وسوريا حول الترتيب لعقد مؤتمر سلام، ولقد كانت العقبة الرئيسية أمام الإدارة الأمريكية الواجب تجاوزها لإنجاح فكرة عقد مؤتمر سلام تحضره جميع الأطراف هي قضية التمثيل الفلسطيني التي لم يكن لها حل إلا من خلال وفد أردني-فلسطيني مشترك، وهذا ما أجبر وزير الخارجية الأمريكي على زيارة الأردن في 14 تشرن الأول 1991،

وإجراء مباحثات مع القيادة الأردنية، أسفرت عن إعلان وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بعد مباحثاته في الأردن "أنه لا يعتقد أن هناك شخصاً أكثر شجاعة ومرونة ودعماً للسلام من الملك حسين"، وهذا اعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الحيوي للأردن في العملية السلمية (المصالحة، 2005: 98).

طبقاً للتصورات التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الأطراف المعنية بالتسوية، فإن آلية التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي تبدأ بعقد مؤتمر سلام يكون واجهة علنية لعقد المفاوضات بين الدول العربية المعنية و(إسرائيل) على أن يقتصر هذا المؤتمر على إلقاء كلمات الوفود المشاركة دون أن يكون للمؤتمر أي صلاحيات قانونية محددة أو أن تكون له سلطة في فرض حلول معينة أو التدخل في العملية التفاوضية (كنبار وأغنية، 2006: 75).

في الثلاثين من شهر تشرين الأول عام 1991، أفتتح في العاصمة الإسبانية مدريد مؤتمر السلام برعاية الرئيسين الأمريكي (جورج بوش) والسوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) وبحضور رئيس الوزراء الإسباني (فيليب غونزاليس)، بالإضافة إلى الوفود العربية المعنية، ووفد إسرائيلي، وكذلك ممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأخرى من دول عربية بصفة مراقب، فكان مؤتمر مدريد مؤتمراً خطابياً ليس أكثر، ثم انتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى العاصمة الأمريكية واشنطن (الفرا، 2001: 20).

استمرت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مدار سنة ونصف، تمثلت بعشر جولات من التفاوض دون أي نتائج ملموسة، وتميزت المباحثات خلال الجولات العشر بتباين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث كانت (إسرائيل) تسعى إلى الاعتراف بها من قِبل الفلسطينيين، وإطالة أمد المفاوضات دون تحقيق أي مكاسب للفلسطينين، وفي المقابل تستمر (إسرائيل) في بناء المستوطنات لترسيخ واقع جديد على الأرض (الأعرج، 1994: 129)، ونتيجة لكل هذه الظروف لم يتوصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى أي نتائج تُذكر، الأمر الذي دفع الطرفين إلى البحث في أوسلو عن طريق آخر يلبي طموح الطرفين.

في أوائل كانون أول من العام 1992، يقول محمود عباس (أبو مازن): "عاودنا الحوار مرة أخرى مع الجهات الإسرائيلية المرتبطة بحزب الليكود والقريبة من شارون، بشأن إعادة الاتصال وإمكانية فتح قناة خلفية للمفاوضات المتعثرة في واشنطن، وقد رحبت هذه الجهات بلقاء تم في احدى العواصم الأوروبية، إلا أننا لم نتفق على بعض التفاصيل التي احتاجت لأكثر من لقاء،

حتى استقر الأمر أن يكون اللقاء في روما، وفي بيت السفير الفلسطيني فيها، وفي هذه الأثناء بدأت قناة أوسلو عملها الأولي" (عباس. 1994: 78).

ولقد كانت النرويج ترعى المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في العاصمة النرويجية أوسلو، حيث توصل الطرفان إلى وثيقة الاعتراف المتبادل بينهما، والتوصل إلى اتفاق أوسلو في أيلول 1993 الذي نص على "منح الفلسطينيين حُكماً ذاتياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها مرحلة انتقالية، مدتها خمس سنوات، على أن يتم في بداية السنة الثالثة منها مناقشة الوضع النهائي للقضايا الفلسطينية العالقة كقضية القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية" (كنبار وأغنية، 2006: 81).

في حينها كانت المفاوضات بين الوفدين الأردني والإسرائيلي مستمرة حول جدول الأعمال المتفق عليه. ويذكر الدكتور فايز الطراونه، رئيس الوفد الأردني أنه لم تكن حتى ذلك الوقت أي مؤشرات تدل على حدوث تقدم ملموس على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي حتى شهر أيلول من نفس العام 1993 حتى فاجئته الصحافة الأمريكية باتفاقية أوسلو بكامل تفاصيلها منشورة في صفحات النيويورك تايمز (المصالحة، 2005: 181).

ليس فحسب الوفد الأردني من تفاجأ باتفاق أوسلو، لكن أيضاً الوفد الفلسطيني في واشنطن تفاجأ بهذا الخبر، وكذلك الوفد السوري واللبناني، وكانت ردات الفعل بشكل عام من الدول العربية ما بين متحفظ وما بين مستنكر، وكان أكثر الاسئلة يتردد؛ ماذا سيحدث للتنسيق العربي، وكيف ستسير العملية التفاوضية خاصة على الجانب السوري واللبناني؟ إذ أن الوفد الأردني كان قد أحرز تقدماً، فلقد كان جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي جاهزاً في ذلك الوقت. ولقد تم تحديد يوم 13 أيلول 1993 موعداً لحفل توقيع اتفاقية أوسلو بين السيد ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وكانت رغبة الإدارة الأمريكية في أن يتم توقيع جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي في نفس التوقيت، إلاّ أن الملك حسين رفض ذلك وتم التوقيع على جدول الأعمال في اليوم الذي يليه (المصالحة، 2005: 182).

لقد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) بعد عقد أكثر من أربع عشرة جولة من المفاوضات السرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالرغم من وجود وفد فلسطيني يفاوض في واشنطن إلاّ أن قيادة المنظمة بزعامة ياسر عرفات أدركت أن أية اتفاقية يتم التوصل فيها إلى حل من شأنها أن تقوض من سلطته والمنظمة التي يرأسها، كما أن معاناة المنظمة المالية كانت تدفع بضرورة التوصل إلى حل لن يتأتى إلاّ بالمفاوضات السرّية مع

(إسرائيل) بعيداً عن الضغوطات من داخل قيادات المنظمة، كما حرصت (إسرائيل) على التفاوض مباشرة مع المنظمة لإزالة حالة الإرباك والتوتر التي أصابت المجتمع الإسرائيلي جراء تزايد أعمال المقاومة وتزايد نفوذ الحركات الإسلامية المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الحمد وآخرون، 2004: 573).

وشهدت الساحة السياسية الفلسطينية خلافات شديدة إثر إعلان أوسلو المفاجىء، وكان من أهم مظاهر الخلاف استقالة شخصيات بارزة في الوفد الفلسطيني في واشنطن وعلى رأسهم رئيس الوفد حيدر عبدالشافي الذي أعلن في أكثر من مناسبة عن انتقاده للطريقة التي يُتخذ فيها القرار الفلسطيني، وكما صرّح قادة آخرون في منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء في اللجنة التنفيذية بأنهم لا يتحملوا مسؤولية قرارات تصدر باسمهم دون علمهم بها (الفرا، 2001: 95). مما يدل على سرية المفاوضات التي كانت تجري في أوسلو، وكذلك تفرد صانع القرار في المنظمة بقرارات مصيرية، وهذا مؤشر خطير على مستقبل القضية الفلسطينية.

أما الجانب الأردني، فلقد تحفظ في بداية الإعلان عن اتفاق أوسلو خاصة وأن الأردن قد ذُكر في بعض ملاحق الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، وكان لا بد للأردن من دراسة بنود الاتفاقية بتمعن حتى لا يكون فيها ما يهدد أي من المصالح الأردنية.

مع انتهاء المرحلة الانتقالية التي حددها اتفاق أوسلو وبدء التفاوض حول قضايا الوضع النهائي (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الدولة الفلسطينية) وهي القضايا الأكثر تعقيداً وحساسية لكلا الجانبين، غير أن ما حصل هو عكس ذلك تماماً حيث لم يستطع أي من الطرفين تقديم تنازلات جوهرية في تلك القضايا (كبنار وأغنية، 2006: 97).

أما عن الآثار التي تركها اتفاق أوسلو، فإنه جاء ليشكل ثاني اختراق (إسرائيلي) للعالم العربي بعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) عام 1979، كما مثّل تحولاً في القضية الفلسطينية من البُعد العربي والإسلامي إلى البُعد الثنائي والإقليمي، كما أثر الإعلان على المواقف التفاوضية للأطراف العربية الأخرى المشاركة في عملية السلام، وساعد على أن يستفيد الطرف (الإسرائيلي) من حالة انعدام التنسيق والشكوك المتبادلة بين الدول العربية في فرض شروطه التفاوضية على الأطراف العربية المختلفة، كما أدى الاتفاق إلى كسر حالة الجمود التي واكبت العلاقات العربية (الإسرائيلية)، وساعد في تسارع عملية التطبيع بين الدول العربية و(إسرائيل) (الحمد وآخرون، 2004: 576).

وعن الدور الذي لعبه الأردن بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، فمن خلال حديث الملك حسين لصحيفة الأهرام المصرية بتاريخ 11 شباط 1995، وقد ساد حينها الجمود في المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)، وكان قد سُئل: هل هناك خطر من أن الجمود الحاصل بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) قد يهدد العلاقة بين الأردن و(إسرائيل)؟. فأجاب: "آمل أنَّ ما أنجزته سيكون حجر زاوية في بناء سلام شامل في المنطقة، وسيكون نموذجاً للآخرين. وأود القول للذين يقولون أنَّنا ربما نسير بسرعة كبيرة جداً في علاقاتنا مع (إسرائيل)، أنَّنا نود تعويض الكثير من السنوات التي فقدناها جميعاً" (البطاينة وزهران، 2000: 530).

ومع استمرار تعثر مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل)، وأمام تعنت (إسرائيل) وعرقلتها لكل الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام مشرف يضمن للفلسطينين استعادة أراضيهم المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين، وإقامة دولتهم المستقلة على أرض فلسطين. فقد تحرك الملك الحسين، وقام بزيارة العواصم الأوروبية وواشنطن، واتصل بقادة ورؤساء العالم شارحاً لهم حقيقة الأمور وما يجري على أرض الواقع في الأراضي المحتله ومطالباً العالم بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية المنتخبة. كما طالب الملك حسين المجتمع الدولي بالضغط على حكومة (إسرائيل) كي توقف سياسة الاضطهاد والتنكيل والحصار والتدمير ضد الشعب الفلسطيني، وأن تلتزم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ظل الرعاية الأمريكية والدولية. وعلى الجانب الإنساني، فقد واصلت الحكومة الأردنية تقديم المساعدات من غذاء ودواء عبر الجسور البرية وبالجو، وقد مارست الأردن ضغطاً على حكومة (إسرائيل) كي تفتح تلك المنافذ وتسمح بوصول المساعدات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مما كان له الأثر العظيم على نفوس الفلسطينيين. كما كان الأردن معبراً للمساعدات العربية والإسلامية عبر المنافذ البرية والجوية (البطاينة وزهران، 2000: 579).

وفي أيلول من العام 1997، حاول الموساد (الإسرائيلي) اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (خالد مشعل) في عمان. وقد أفسدت هذه الخطوة من العلاقات الثنائية، وأوصلت العلاقات بين الأردن و(إسرائيل) إلى نقطة متدنية جداً، حيث كانت محاولة الاغتيال هذه مخالفة صريحة لمعاهدة السلام التي يمنع فيها البند المتعلق بالأمن من قيام أي دولة بأعمال عدائية ضد الدولة الأخرى، مما وضع (إسرائيل) في موقف حرج، ورضخت لمطالب الأردن في إنقاذ حياة (خالد مشعل) (البراري، 2014: 133)، حيث وضع الملك حسين، حياة خالد مشعل في كفة ومعاهدة وادي عربة في الكفة المقابلة.

وبعد وفاة الملك حسين لم تتغير السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية من خلال المنابر والمحافل الدولية، وبتفجر الأوضاع في الضفة الغربية على أثر زيارة (شارون) حيث كان حينها زعيم حزب الليكود والمفاوض للمسجد الأقصى في أيلول من العام 2000، عاد الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) إلى مربعه الأول، وانهارت عملية السلام على المسار الفلسطيني وتم نسف جميع الجهود المبذولة من قبل، وهنا أدرك الأردن خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وطالب المجتمع الدولي بالضغط على (إسرائيل) والإلتزام بقرارات الشرعية الدولية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (العوضي، 2014: 150).

وعلى أثر اندلاع الإنتفاضة الثانية (إنتفاضة الأقصى) تجددت الوساطة الأمريكية مرة أخرى، وأسفرت عن عقد مؤتمر قمة في شرم الشيخ ضم كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس حسني مبارك، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، والملك عبدالله الثاني، إلى جانب كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك. أسفرت هذه القمه عن وقف اطلاق النار، ولكنه لم يدم سوى يومين، إذ خرقه مستوطنون متطرفون قرب نابلس، الأمر الذي أدى إلى تجدد الاشتباكات في جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة (قريع، 2011: 43).

كما أنه بدا لسان حال الشارع الفلسطيني بعد كل تلك التضحيات والدماء يتسائل عن موقف قيادته السياسية في محاولة وقف الإنتفاضة دون تحقيق أي إنجاز سياسي على الأرض، مما زاد من شدّة المقاومة للشعب الفلسطيني من خلال حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) التي أعلنت عن استمرار انتفاضة الأقصى ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما حذت حركة (فتح) كذلك حذو القوى الفلسطينية المقاومة الأخرى، وتأكيدها على استمرار الإنتفاضة ورفضها لقمة شرم الشيخ، ونتائجها (الحمد، 2001: 129).

وانتهى عهد الرئيس الأمريكي كلينتون، وجاء سلفه بوش الابن، دون إحراز أي تقدم في عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي ظل تعثر عملية السلام طرح العرب في قمة بيروت (2002) ما عُرف بمبادرة السلام العربية، وهي مبادرة طرحها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبدالله بن العزيز، نصت على الإنسحاب (الإسرائيلي) الكامل من الأراضي العربية عام 1967، وقيام الدولة الفلسطينية عليها مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع (إسرائيل). (العوضي، 2014: 151).

وفي 11 تشرين ثاني 2004، أُعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، حيث طوت وفاته سنتان من السعي لحل القضية الفلسطينية، بدأت بالمقامة وانتهت بالسلام الذي لم يتحقق، واستلم خلفاً له الرئيس محمود عباس، رئيساً للسلطة الفلسطينية، بعد أن تم انتخابه. (قريع، 2011: 345).

ووفق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه الذي ألقاه في شهر حزيران 2002، شكَّلت خارطة الطريق التي أعدتها **اللجنة الرباعية**(*) وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية حلقة جديدة في سلسلة المبادرات التي تهدف إلى إنهاء النزاع والتوتر في الشرق الأوسط، وجاء التأييد الأردني لرؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش، وثمن الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية لإحلال السلام في الشرق الأوسط (العوضي، 2014: 152). وكسابقاتها من المبادرات جاء الموقف الإسرائيلي متسماً بالرفض والتحفظ.

وفي 4 حزيران 2003، جمعت قمة (أمريكية–إسرائيلية–إردنية–فلسطينية) الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون، ورئيس الحكومة الفلسطيينة محمود عباس، وملك الأردن عبدالله الثاني ابن الحسين، وكانت هذه القمة في مدينة العقبة الأردنية، حيث أعلن شارون بعد عودته من القمة أنه سيعمل على إخلاء فوري لمواقع استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، إلاّ أن الممارسات على الأرض أثبتت أنه لم يكن ينوي إخلاء أي من هذه المواقع (قريع، 2011: 208).

نتيجة للانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006، حصدت حركة حماس ما نسبته 56% من مقاعد المجلس التشريعي، وبذلك هي من ستشكل حكومة فلسطينية إئتلافية أو وطنية بالمشاركة مع باقي الفصائل الفلسطينية التي شاركت في الانتخابات، إلاّ أن جميع الفصائل والمنظمات والشخصيات الليبرالية والتقدمية المستقلة رفضت المشاركة في حكومة حماس. (الدسوقي. 2006: 135).

ولقد أحدث فوز حركة حماس في هذه الانتخابات ردود أفعال دولية وإقليمية وعربية وداخلية تحالفت جميعها لإفشال الحركة وعدم استمرارها في الحكم. فمنذ رحيل ياسر عرفات بدأ الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ينحو منحاً جديداً نحو التفاوض في ظل قيادة الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية محمود عباس، واتجهت الجهود الأمريكية والأوروبية نحو إعادة بناء مفهوم "الدولة

(*) اللجنة الرباعية: (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة)، تشكلت هذه اللجنة بناءً على قرار مجلس الأمن رقم (1403) الصادر في 4 نيسان 2012، الذي مهد لتاسيس لجنة رباعية، تضم: وزير خارجية الولايات المتحدة، ومبعوث من الاتحاد الأوروبي، ومبعوث من الاتحاد الروسي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة.

الأمنية" للسلطة الفلسطينية، وتأسيس سيطرتها وهيمنتها. فكانت القرارات التي اتخذها محمود عباس في بداية تسلمه للرئاسة الفلسطينية في مجال تعزيز القدرات الأمنية لسلطته من خلال تغير قادة الأجهزة الأمنية، واستقبال المساعدات الأمنية الدولية والعربية، في إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية وإمدادها بالمعدات والأسلحة اللازمة لبسط سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة في حال الإنسحاب الإسرائيلي منها. ولكن وصول حماس إلى الحكم من خلال الانتخابات التشريعية جعل الأمر مُربكاً لكافة الأطراف، وخاصة (إسرائيل)، التي سعت لعدم تمكين حماس من السيطرة على الأجهزة الأمنية، وقطع الطريق أمام حماس في انجاز عقيدة أمنية فلسطينية جديدة تُعيد تعريف مفهوم الأمن الفلسطيني لصالح دعم المقاومة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه تقاطعت مصلحة حركة فتح مع الرغبة الإسرائيلية والدولية والعربية في افشال حركة حماس على أمل العودة السريعة إلى السلطة مرة أخرى (جمعة، 2006: 125).

أما عن الموقف الأردني من حماس فلم يختلف عن الموقف الدولي أو الإسرائيلي أو الفلسطيني نفسه المتمثل بالرئاسة الفلسطينية للسلطة، حيث قام النظام الأردني بإغلاق مكاتب حماس في الأردن، وطرد الشخصيات الحمساوية من الأردن، ولم يقف عند هذا الحد، بل رفضت الحكومة الأردنية استقبال أي من أعضاء الحكومة الفلسطينية المنتخبة، حيث رفض زيارة وزير الخارجية محمود الزهار، وذلك على أثر إثارة قضية تهريب حماس لأسلحة إلى الأردن. قالت المخابرات الأردنية أنها كانت ستُستخدم في عمليات داخل الأردن ضد النظام، وقد تم منع العديد من المسؤولين في حكومة حماس من السفر إلى الأردن أو عبور الأراضي الأردنية. كما ساهمت الأردن في الحصار المالي المفروض على حكومة حماس، وبالرغم من ذلك حرص الأردن على إرسال المعونات الغذائية والطبية للشعب الفلسطيني معلناً حرصه على علاقات طيبة مع الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الحصار. (قاسم. 2007: 136).

ومع تزامن وصول حماس إلى السلطة رأت الحكومة الأردنية أن فرص تحقيق السلام قد تضاءلت، ووصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية وممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية لتنسيق عملية السلام وإعادة أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات (العوضي، 2014: 154).

وفي ظل هذه الضغوط الدولية والإسرائيلية والعربية على حكومة حماس، فإن حماس أبدت كثيراً من المرونة في اتجاه الحل الوسط بتحقيق المصالحة الداخلية والقبول بالمبادرة العربية، ومن مؤشرات قبول الحل الوسط، إعلان رئيس الحكومة اسماعيل هنية أثناء لقاءه مع رئيس السلطة الوطنية محمود عباس في اجتماعات اللجنة العليا لمتابعة الحوار الوطني، سحب قوة المساندة

الأمنية التابعة لحكومة حماس، والتي كانت محل خلاف بين الطرفين، ودمجها في قوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه لا يسمح للخلافات السياسية بالتحول إلى اقتتال في الشوارع. كما أبدت حماس استعدادها لحل الحكومة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأبدى اسماعيل هنية استعداده للتخلي عن منصب رئيس الحكومة لصالح شخصية وطنية مستقله تحظى بالإجماع العام. كما أبدى خالد مشعل، رئيس المكتب التنفيذي لحركة حماس، استعداد حركة حماس لإقامة سلام مع (إسرائيل) إذا انسحبت من الأراضي المحتله عام 1967، وفي المقابل تعلن حماس عن هدنة طويلة الأمد مع (إسرائيل) (الدسوقي. 2006: 165).

وفي 27 كانون أول 2008، شنت (إسرائيل) حرباً على غزة استمرت حتى 18 كانون ثاني 2009، استشهد فيها 1300 فلسطيني، وأكثر من 4000 جريح، حيث انتهت الحرب على غزة بوقف أحادي الجانب لإطلاق النار من قبل (إسرائيل). وأعلنت (إسرائيل) انتصارها، غير أن الحرب كانت هزيمة اخلاقية لإسرائيل وجيشها، وفي المقابل خرجت حماس من الحرب وهي محطمه وتتألم، ولكنها بقيت في السلطة متحدية (إسرائيل) وتتمتع بأخلاقيات عالية (شلايم. 2013: 331).

ومنذ شن (إسرائيل) العدوان على غزة، جاء التحرك الأردني على أعلى المستويات، ابتدءاً من الملك عبدالله الثاني بإدانة هذا العدوان، واستنكاره الشديد، والمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار داعياً المجتمع الدولي للقيام بدوره للضغط على (إسرائيل) للكف عن عدوانها على الشعب الفلسطيني. وتعبيراً عن مدى التضامن الأردني مع أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد أبناء غزة، جاءت الأوامر الملكية بنقل الجرحى والمصابين من أبناء القطاع عبر طائرة تابعة لسلاح الجو الأردني، واستقبالهم، وتقديم أفضل الخدمات الطبية لهم، وكذلك تسيير القوافل من المساعدات الطبية والغذائية للتخفيف على الشعب الفلسطيني، وفي 28 كانون ثاني 2009 أرسلت الحكومة الأردنية مستشفى طبي ميداني بكوادره الطبية وأجهزته الطبية حيث لا زال يقيم ذلك المستشفى في منطقة تل الهوى في قطاع غزة إلى يومنا هذا للتخفيف على المصابين والمرضى الفلسطينيين. (العوضي، 2014: 229).

وبدورة أيضاً دان مجلس النواب الأردني العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالب (إسرائيل) بالوقف الفوري لعدوانها الغاشم الذي لن يؤدي إلاّ لمزيداً من الكراهية وزج المنطقة في دوامة من العنف لن تقف عند هذا الحد، وأصدر المجلس بياناً طالب فيه المجتمع الدولي عامة، والمجتمع البرلماني خاصة، التدخل الفوري لإدانة وشجب هذه المجازر البشعة، ومنع تكرارها، وطالب الحكومة الأردنية بإعادة النظر في علاقاتها مع (إسرائيل) (جريدة الرأي الأردنية، 2008: 2).

ويرى الباحث هنا أن الموقف الرسمي المتمثل بالحكومة الأردنية، والموقف الشعبي المتمثل بمجلس النواب لم يصل إلى مستوى درجة غليان الشارع الأردني الذي كان يطالب بطرد السفير الإسرائيلي، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بل والتهديد بإلغاء أو تجميد اتفاقية وادي عربة مقابل العربده الإسرائيلية وضربها عرض الحائط الإدانات والشجب والاستنكار العربي والدولي لجرائمها ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والذي لم يتوقف عند هذه الحرب فقط.

ففي عام 2012، وفي 14 نوفمبر/تشرين ثاني، شنت (إسرائيل) حربها الثانية على غزة والتي استمرت لمدة اسبوع، واستشهد خلالها 155 فلسطيني، وجرُح المئات، وجاءت هذه الحرب في ظروف إقليمية مختلفة، حيث اندلعت ثورات الربيع العربي، وأطيح بالرئيس المصري حسني مبارك، أحد أركان محور الاعتدال، كما أطيح بنظام الرئيس التونسي بن علي، وكذلك الرئيس الليبي معمر القذافي، وأثناء هذه الحرب أسهمت مصر بقيادة رئيسها المنتخب محمد مرسي، وتركيا، وقطر، في لعب دور مهم في هذه الحرب، حيث تمكنت من الضغط عبر رسائل مختلفة في وقف الحرب بعد فترة وجيزة من قيامها، وقدمت دعماً سياسياً كبيراً لحركة حماس (بركات وآخرون، 2015: 108).

الفصل الثاني

اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية وتعزيز الموقف الفلسطيني

الفصل الثاني

اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية وتعزيز الموقف الفلسطيني

إن علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية لها ارتباطها التاريخي والجغرافي ما يحتم على الأردن دوراً محورياً في القضية الفلسطينية.

وسيتناول هذا الفصل دور الأردن في السعي لتحقيق تقدم في مفاوضات الحل النهائي من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

المبحث الثاني: الموقف الأردني ودفعه باتجاه القدس واللاجئين وحق العودة.

المبحث الأول: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة

لقد تمخض اتفاق أوسلو عن إعتراف متبادل بين الفلسطينين وإسرائيل، وتم تأجيل القضايا الرئيسية لمفاوضات الحل النهائي حيث لم يتوصل الطرفان إلى أي حلول في تلك القضايا لأسباب عديدة، منها: ما يخص الشأن الداخلي الفلسطيني المتمثل بالإنقسام الفلسطيني، ومنها ما يتعلق بالمماطلة والتعنت الإسرائيلي والتهرب من إلتزامات اتفاق أوسلو. وسنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: هامش الحركة للأردن في إطار معاهدة السلام في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأردنية في مجال تعزيز إقامة الدولة في المحافل الدولية.

المطلب الأول: هامش الحركة للأردن في إطار معاهدة السلام في تحقيق المصالحة الفلسطينية:

قبل أن نتحدث عن المصالحة الفلسطينية لا بد لنا أن نتعرف على أسباب الإنقسام وحدود التباين الفكري بين طرفي النزاع الفلسطيني الرئيسين بين حركتي فتح وحماس، وعلى الرغم من الخلاف والاختلاف بين حماس وفتح التي تسيطر على كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فإن ذلك لم يوصل الإنقسام إلى حد النزاع الدموي كما جرى عام 2007 والذي أضرَ بالقضية الفلسطينية وبالوحدة المجتمعية، كما لم يفعل أي حدث آخر، وعلى مدار تسعة أعوام مضت فإن مبادرات المصالحة كلها فشلت ولم تستمر أي منها لأنها تصطدم بملفات حساسة بقيت عالقة.

يحكم عمل الحركات والأحزاب السياسية عامة وبينها حركتا فتح وحماس منطلقات فكرية تعتبر محددات لسياستها وممارساتها وتساعد على فهمها وتحليل وتقويم مواقفها، ويعتبر الموقف من قضايا مثل الدين والوطنية والتحرر وحدود الوطن وأدوات التحرير محددات رئيسية لفكر الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية وليس من الصعب تحديد مواقف حركة حماس الفكرية والتغيرات التي لحقت بها في ظل نظام حزبي مؤسساتي متناسق تحكم أداءه معايير فكرية محددة، بينما يبدو الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً عند دراسة المنطلقات الفكرية لحركة فتح في ظل قيادتها لكل من منظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية (الحسيني، 2016: 138).

ومن هنا يتجلى لنا أن هناك أسباب أدت إلى الإنقسام وفي الجانب الآخر تداعيات ومعوقات للمصالحة الوطنية بين طرفي النزاع فتح وحماس. فنريد أن نتعرف على أسباب هذا الإنقسام وهل هي أسباب عابره واجرائية أم أنها أسباب بنيويه عميقه الجذور، وهل الإنقسام هو سبب أم نتيجة؟ ثم لا بد لنا أن نتعرف على ما هو مشترك بين حركتي فتح وحماس ومن شأنه أن يكون أساس لعملية المصالحة، وما هو المطلوب لترجمة ذلك على أرض الواقع (الزبيدي، 2016: 77).

إن الدولة الفلسطينية العلمانية التي دعت إلى قيامها منظمة التحرير الفلسطينية تستمد فكرها ومبادئها من الثقافة العربية الإسلامية التي دعت إليها حركة فتح والتي بنت السلطة الفلسطينية تشريعاتها على أساسها. أما حركة حماس فتضع الدين إطاراً مركزياً محدداً في فكرها على أساس أنها ترتبط ارتباطاً أصيلاً بجماعة الأخوان المسلمين. ويشكل إعلان قيامها في سنة 1987 امتداداً لحقبة الجماعة في فلسطين، إلاّ أنها تعتبر نفسها في الوقت ذاته حركة تحرر وطني إسلامي. ويتضح عمق المقاربة الدينية لحركة حماس من بنود الميثاق الذي أعلنته في سنة 1988 إذ أنها

تتخذ من الإسلام منهجاً للحياة تستمد منه أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها في الكون والحياة والإنسان وإليه تحتكم في جميع تصوراتها ومفاهيمها ولا يخلو الخطاب والممارسة السياسية للحركة من تأكيد ارتباطها الأصيل بالدين فاشترطت ضرورة سيادة الإسلام في الحكم والسياسة ودعت إلى إقامة دولة إسلامية، وبقي خطاب الحركة الديني ثابتاً ولم يتغير على مدار مراحل تطورها، فشكل شعارها "الإسلام هو الحل" رمز برنامجها في انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006 (الحسيني، 2016: 142).

فيما شددت فتح عند نشأتها على أن فلسطين جزء من الوطن العربي، وأن الشعب الفلسطيني صاحب السيادة على كامل أرضه، واعتبرت الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزواً صهيونياً عدوانياً قاعدته استعمارية توسعية، ورفضت الحركة جميع القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة والتي تهدد حق الشعب الفلسطيني في وطنه، رافضة جميع الحلول السياسية التي كانت مطروحه كبديل عن استعادة كامل الأرض الفلسطينية، وبقيت هذه المبادىء محدداً أصيلاً لتوجهات الحركة الفكرية طوال العقد الأول من تأسيسها حتى عام 1988 حيث أظهرت فتح ومن خلال قيادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية استعدادها للتنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين في مقابل اعلان الدولة الفلسطينية في حدود الأراضي التي احتلت عام 1967 فقط، وفي اطار تسوية سياسة مع اسرائيل تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 الأمر الذي ترجمته منظمة التحرير عملياً بعد ذلك بتوقيعها على اتفاق أوسلو 1993 (الحسيني، 2016: 142).

لم يكن الإنقسام الفلسطيني وليد مرحلة السلطة التي قامت على جزء من الأرض، ولكنه بدأ مع محاولات الجنوح نحو تسويات سياسية مع (اسرائيل) لجني ثمار مقاومة لم تكتمل فصولها، أو حتى الانحراف عن هدف تحرير الأراضي الفلسطينية إلى إقامة سلطات سياسية خارج الأرض المحتله، وشكل العام 1991 مرحلة فارقة في الخلاف والإنقسام الفلسطيني حينما قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الدخول في مفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام والتي وضعت الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف على طاولة المفاوضات، وحاولت أن تعزل الموقف الفلسطيني عن بعده وامتدادة العربي والإسلامي، وتنازلت قيادة المنظمة عن الكثير من الحقوق الفلسطينية بتأجيلها أهم قضايا الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيلين مقابل أن يكون لقيادة المنظمة وجود على أرض فلسطين وأن تستمر قيادات المنظمة في المحافظة على كيانها ووجودها كحاكم للشعب الفلسطيني، وقضت حماس وقتاً طويلاً مع القوى الوطنية الأخرى في التصدي لمحاولات التفريط بالحقوق الفلسطينية وأدخلها ذلك في مواجهات مع السلطة الفلسطينية (يوسف وآخرون، 2012: 15).

ووفق ذلك الاتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين نُظر إلى المفاوضات كآلية لإقامة سلطة ذاتية محدودة للجزء المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعب الفلسطيني لفترة انتقالية، وكان في ذلك ثلاث اشكاليات اتضحت آثارها السلبية لاحقاً وهي (الزبيدي، 2016: 81):

1- اعتماد المفاوضات دون سواها كصيغة يتيمه لرسم العلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، لكن من دون التحقق من توافر شروط نجاح وجدوى هذه المفاوضات وترتب على ذلك تعارض سياسي عميق في صفوف الفلسطينيين بين مؤيد للمفاوضات ومعارض لها.

2- اتصفت الاتفاقية بالمؤقتة، وذلك جعلها تخضع للتأويل والتفسير وقد تبقى عرضه للتغير والإملاءات والشروط الإسرائيلية أو قد تصل إلى حد التنصل لبنودها من قبل (إسرائيل).

3- اعتماد قراري مجلس الأمن 242 و 338 كأساس للتسوية الدائمة والذين يتصفان بالإشكالية بين الفلسطينيين أنفسهم وعلى المستوى العربي لاعتقاد من يعارضون هذين القراريين باعتبارهما يقدمان لإسرائيل تنازلات غير مبرره.

لقد كانت بداية اتساع رقعة الإنقسام بين فتح وحماس عندما فازت حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وهنا شعرت فتح أنها خسرت ما كانت تملكه من سلطة في قيادة الشعب الفلسطيني وتريد استعادته بأسرع وقت، وفي الجانب الآخر شعرت حماس بأنها حازت على ثقة الشعب الفلسطيني.

وتريد أن تتسلم سلطاتها في الحكم وتحقق الإنجازات بأسرع وقت، حيث احتفظت فتح بسيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى منصب رئاسة السلطة، كما احتفظت أيضاً بسيطرتها على الأجهزة الأمنية وعلى جهاز الخدمة المدنية، بينما حماس سيطرت على المجلس التشريعي وعلى حكومة السلطة ودخل الطرفان في صراع على الصلاحيات، خسر فيه الطرفان وعانى معهما الشعب الفلسطيني.

- **صراع الصلاحيات بعد فوز حماس في الانتخابات:**

بدأ صراع الصلاحيات منذ أن وصلت حماس إلى المجلس التشريعي بأغلبية وكانت بوادر هذا الصراع من خلال التعينيات والترقيات وملىء الشواغر من قبل رئاسة السلطة والتي كانت يشغرها محمود عباس، وكما هو الحال في المجلس التشريعي المنتهية ولايته وفي آخر جلسة له أصدر مجموعة من التشريعات والقوانين التي توسع من دائرة صلاحيات الرئيسي الفلسطيني (عيتاني، 2008: 23).

لقد بدأ برنامج محمود عباس الذي ظل ينادي به منذ أن كان رئيساً للوزراء يتضح من خلال محاولات رئيس السلطة الوطنية بالإمساك بجميع الخيوط التي تمكنه من إتمام صفقة تسوية مستقرة ومرضيه على الإسرائيليين، وبالتالي فإن التحدي الأكبر والرئيسي لمحمود عباس هو في قدرته على وقف المقاومة وسحب سلاح الفصائل وهو ما كان بدأ به بتنفيذه سابقاً تحت شعارات مختلفة، مثل: "سلطة واحدة وسلاح واحد" أو "إصلاح الأجهزة الأمنية"، حيث عمل على تغيرات كبيرة في الأجهزة الأمنية أسهمت في إضعاف السلطة الفلسطينية كسلطة قانون، فالأجهزة الأمنية الجديدة بقياداتها وممارساتها أرست مظاهر الإنفلات الأمني وتجاوزت القانون، حيث كانت بالإضافة إلى عدم انضباطها وفسادها الإداري والمالي، تتدخل في حياة المواطنين وتمارس عمليات الخطف والإبتزاز وتتصارع فيما بينها أحياناً، كما قامت الأجهزة الأمنية بتهميش دور القضاء وتحويله إلى أداة أو إلغاءة أحياناً (عيتاني، 2008: 9).

ومما زاد أيضاً في الإنقسام طبيعة السلطة الفلسطينية التي أتاحت المجال لاستمرار تعاظم دور أصحاب رؤوس الأموال والمصالح الخاصة التي تعمل (بوعي أو من غير وعي) كأداة للاحتلال الإسرائيلي. فلقد تبلورت علاقة سياسية–أمنية–اقتصادية ضيقة غير متناغمة مع المصلحة الوطنية، فنشأت في المناطق الفلسطينية علاقات قوية بين أصحاب الأعمال والنخبة السياسية والأمنية ترتب عليها محاباة السلطة لها، وتنامت قدرتها في التأثير على سياسات الحكومة الفلسطينية، وليس ذلك فحسب فلقد أثر ذلك على إعاقة التنافسية في السوق مما ترك آثاراً سلبية بالغة في الاقتصاد الفلسطيني، كما تمكنت هذه الفئات من التأثير في المشروع الوطني من خلال التعامل معه على أساس قواعد المصالح الضيقة، واتضح ذلك من خلال تزاوج السلطة والمال في إدارة احتكارات القطاعين العام والخاص، وأصبحت السلطة الفلسطينية تحمي محتكرين عدد مهم من السلع الرئيسية التي مُنحت لسياسيين واقتصاديين فلسطينيين تربطهم علاقات تجارية بالشركات الإسرائيلية (الزبيدي، 2016: 84).

وعلى الرغم من وجود قوى داخلية وخارجية تشجعت لفكرة دمج حماس في السياسة واستيعابها في السلطة الفلسطينية ودفعها للتخلي عن المقاومة إلا أن فوز حماس بأغلبية مقاعد

المجلس التشريعي الفلسطيني ورفضها تقديم أي تنازلات في نظرتها لإسرائيل كعدو وليس شريكاً في العملية السلمية أوجد ذلك مأزقاً وإشكالاً جديداً للقوى المشاركة في معادلة التسوية السياسية، ويمكن تلخيص ذلك بما يلي (يوسف وآخرون، 2012: 16):

1- إن تبني حماس خيار المقاومة لإنتزاع الحقوق الفلسطينية، وأن نظرتها إلى السلطة الفلسطينية تصب في هذا الإطار ولا تتعارض فضلاً عن كونها مؤسسة مدنية لرعاية مصالح الشعب الفلسطيني في الداخل. وهذا الموقف يتناقض في الأساس مع أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء السلطة وهو حماية الاحتلال واعتماد المنهج السلمي للمطالبة بالحقوق.

ومن هنا نشأت المخاوف من أن تصبح السلطة درعاً للمقاومة وبالتالي تهديداً لأمن (إسرائيل) وهذا يتعارض مع التعاون الأمني الذي تم الاتفاق عليه بين السلطة و(إسرائيل)، فكان لا بد من إسقاط سلطة حماس بأي وسيلة، وبناءاً على ذلك جاءت المطالب الأمريكية والإسرائيلية لرئيس السلطة الفلسطينية بمنع تَسلم حكومة حماس للأجهزة الأمنية والعمل على تقوية الأجهزة الأمنية التابعة لمحمود عباس، وهكذا بقيت حكومة حماس في بادىء الأمر محرومه من السيطرة على الأجهزة الأمنية ثم اضطرت بعد إلى الاعتماد على ذراعها المسلح في تشكيل ما عرف بالقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية للقيام بمهمات حفظ الأمن وحراسة المقرات الأمنية والتعامل مع القضايا الأمنية.

2- موقف حماس من عملية السلام والاعتراف بإسرائيل حيث أن تأكيد حماس على رفضها الاعتراف بإسرائيل يجعل السلطة الفلسطينية كياناً معادياً بالنسبة لإسرائيل، ومن هنا جاءت شروط الرباعية على حكومة حماس بضرورة الاعتراف بإسرائيل والاعتراف باتفاقيات السلام ونبذ العنف، وارتبط ذلك بالحصار الذي تم فرضه على حكومة حماس، وفي المقابل رفضت حماس هذه الشروط، وأنها تتمسك كحركة مقاومة وحكومة منتخبه بحقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي اطار وثيقة الوفاق الوطني قدمت حماس تنازلاً يتمثل باستخدام مصطلح احترام الاتفاقيات دون الاعتراف بها، ولكن ذلك لم يلبي المطالب والاشتراطات الإسرائيلية.

3- مأزق وإشكال انتزاع السلطة من حركة فتح التي حكمت القضية الفلسطينية لأكثر من 40 عامًا، الأمر الذي أوجد ردة فعل عنيفة من قبل حركة فتح التي لم تتقبل خسارتها في الانتخابات التشريعية، وهنا نشأ صراع الصلاحيات بين السلطة الفلسطينية كقيادة

فتحاوية والحكومة المنتخبة بقيادو حماس. وأصبح لدى فتح دوافع كثيرة لمحاربة حكومة حماس وأولها دافع الخوف على المناصب والمكاسب ومن ثم المنافسة بين برنامجيين سياسيين يحاولان فرض رؤيتهما على الساحة الفلسطينية، لذلك رفضت حركة فتح المشاركة في حكومة حماس وعملت حركة فتح على إيجاد العراقيل أمام حكومة حماس في جميع النواحي وخاصة الأمنية والاقتصادية.

4- إشكال الموقف الإسرائيلي والغربي المعادي لحماس والتي تنظر إليها بأنها حركة إرهابية، وكانت النتيجة لذلك فرض الحصار على حكومة حماس، كما وعُرضت على حماس في هذا السياق اغراءات بالقبول الغربي بها مقابل المساعدات المالية إلاّ أن لهجة التصعيد والوعيد لم تُغني عن الخطاب العربي المتأثر بالمطالب والشروط الإسرائيلية.

5- الإشكال الإقليمي حيث يعتبر فوز حماس تعزيزاً لمواقف الأخوان المسلمين في العالم العربي وخاصة في مصر والأردن وما يمثله ذلك من تحدٍّ لاستراتيجية الاحتواء المتبعة تجاه حركة الأخوان المسلمين فضلاً عن تعارض مواقف حماس مع المواقف الرسمية لكل من مصر والأردن تجاه عملية السلام والاعتراف بإسرائيل.

• الإنقسام والحوار الفلسطيني

لم يكن الإنقسام وليد تاريخه 14 حزيران 2007، وما عُرف بالحسم العسكري إذ أن الإنقسام السياسي وليد اتفاقية أوسلو التي لم يُستشر بها الشعب الفلسطيني، إلاَّ أن تعمق الإنقسام السياسي جاء باستيلاء حماس على قطاع غزة وتولي إدارة القطاع، وقيام محمود عباس بإقالة حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها اسماعيل هنية وتشكيل حكومة في الضغة الغربية برئاسة سلام فياض، ثم إعلانه عن عدم محاورة حماس، والإسراع لتنفيذ خارطة الطريق في الضفة الغربية وقمع المقاومة وإغلاق مؤسسات حماس الخيرية واعتقال أعضاء حماس في الضفة الغربية وزجهم في السجون.

ومنذ ذلك الحين أصبح تاريخ سيطرة حماس على غزة يُطلق عليه مصطلح "الإنقسام الفلسطيني" وأصبح العنوان الأبرز في الإعلام الفلسطيني والعربي وتعود عملية الحوار الفلسطيني في نطاقه الداخلي وتطور القوى السياسية الداعمة لتحقيق المصالحة الفلسطينية إلى بداية العام 2006، ومنذ ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية والتي كانت نتيجتها فوز حماس

بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وما رافق ذلك من اخفاقات في التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الفصائل الفلسطينية، وما تبع ذلك من إشكالات داخلية كان عنوانها الإضراب العام في مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وإثر ذلك تدخلت النخب السياسية الفلسطينية من داخل السجون الإسرائيلية.

يشكل الإنقسام الداخلي الفلسطيني على مدار سنوات طويلة تهديداً كبيراً لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الدولة الفلسطينية التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني، ويترك الإنقسام تأثيراً سلبياً كبيراً في الاقتصاد والأمن الفلسطيني، وكذلك إدارة المناطق التابعة لكل من فتح وحماس حيث ينتهج كل من الطرفين أساليبه وقوانينه الخاصة في إدارة تلك المناطق. ونقل هذا الواقع الجديد الجدل الفلسطيني من مربع الكفاح لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية إلى الحديث عن شكل وطبيعة النظام السياسي والإداري لهذه الدولة قبل أن توجد، وهنا سنتحدث عن آثار الإنقسام في الشؤون التالية (جمعة، 2012: 127):

1- الاقتصاد في ظل الإنقسام:

تشير الدراسات والمعطيات إلى أن الأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد سارت في طريقين مختلفين ومتناقضين من حيث إدارة الاقتصاد وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على ذلك والظروف المحلية والإقليمية والعالمية التي كان لها تأثيراً واضحاً وخاصة في قطاع غزة حيث تعرض القطاع لحصار اقتصادي كامل شاركت فيه (إسرائيل) والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث مارست جميع الإجراءات الاقتصادية والمالية التي تمنع وصول اي مساعدات مالية إلى القطاع لا من خلال التحويلات البنكية أو من خلال المعابر الحدودية، وذلك في الوقت الذي حئيت به القيادة الفلسطينية السياسية في الضفة الغربية بأشكال كبيرة من الدعم المالي وغيره وخاصة من الدول المانحة. في حين اعتمدت غزة في محاولتها لفك الحصار على (الإنفاق) بينها وبين الأراضي المصرية لتنشيط الاقتصاد وتبادل السلع وإعادة إعمار ما تم تدميره نتيجة الحروب التي شنتها (إسرائيل) على قطاع غزة، ونشير هنا إلى ملف إعادة الإعمار والذي تشوبه تعقيدات كثيرة، حيث أن كل من فتح وحماس يتنافسان على أحقية الإشراف على عملية إعادة الإعمار وتلقي المساعدات بما يخص ذلك مما أثر سلباً على إعاقة عملية إعادة الإعمار برمتها. ولكن يبقى الاقتصاد الغزي في غزة غير مستقراً لإعتماده على تجارة الإنفاق التي وصلت إلى حد التلاشي خاصة بعد الانقلاب الذي حصل في مصر عام 2013 والذي أطاح

بنظام الرئيس المنتخب محمد مرسي ووصول عبدالفتاح السيسي إلى السلطة حيث قام نظام السيسي بمحاربة الإنفاق من خلال عدة إجراءات أمنية مختلفة تكاد تكون قد أنهت تجارة الإنفاق بين مصر وقطاع غزة.

2- إشكاليات الملف الأمني:

اعتمدت الحكومتان المتنافستان في الضفة الغربية وقطاع غزة مقاربتين مختلفتين للغاية في سعيهما إلى تغرير قوات أمن السلطة الفلسطينية التابعة لكل منهما، فكانت سياسة حماس في غزه في تأسيس قوة أمنية لها مبنية على عقيدة مختلفه كلياً عن سياسة فتح في إدارة قواها الأمنية الخاصة بها وتشكيلاتها وبناء عقيدتها الأمنية. كما أن معايير انتخاب العناصر الأمنية في كلا السلطتين مرتبطة بالولاءات الفصائلية، وهذا عائق كبير في توحيد أو دمج السلطات الأمنية ضمن سلطة واحدة. كما أنه ومن المعلوم أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية اعتمدت على المساعدات الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ما جعلها ترضخ لشروط الرباعية في اتفاقية التنسيق الأمني بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، وما شاب تلك الاتفاقية من شكوك شعبية وانتقادات من القوى الوطنية الفلسطينية فيما أعده البعض أنه نوعاً من الخيانة للوطن والقضية. وبناءاً على كل هذه التناقضات في المسأله الأمنية أدى ذلك إلى تأجيل هذا الملف في أكثر من اتفاق مصالحة جرى بين الطرفين.

3- إشكالية النظام الإداري والقانوني:

أدى الإنقسام الفلسطيني إلى إعادة طرح طبيعة النظام الإداري في السلطة الفلسطينية وشكله وعلاقته بالكيان السياسي الفلسطيني بين المركزية الإدارية واللامركزية للنظام الإداري وما بين الوحدة الإندماجية والفيدراليه بل والحديث أيضاً عن الكونفيدرالية فالمعطيات والوقائع الجديدة على الأرض التي نشأة أعقاب الإنقسام عّمقت سمة الإزدواجية التي وسمت النظام الإداري والقانوني نتيجة تعاقب السلطات الحاكمة على الأراضي الفلسطينية، بداية من الحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم المصري في القطاع إلى خضوعها جميعها ليسطرة الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب عام 1967، والذي اعتمد على سياسات تكرس الفصل بين الضفة والقطاع ثم خضوعها إلى إدارة السلطة الفلسطينية التي لم تستطع أن تحل مشكلات الإزدواجية القانونية والإدارية بالكامل، ثم أخيراً

وقوع الإنقسام ولجوء السلطتين في كل من الضفة والقطاع إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية والقانونية والقضائية قطعت شوطاً طويلاً على طريق تكريس الإنقسام وتحويله إلى أمر واقع. فمن الناحية القانونية أصدر كل من الطرفين مجموعة من القوانين والتشريعات انحصر تطبيقها في داخل نطاقه الجغرافي والخاضع لسلطة جهة الإصدار.

أما عن الجهاز الإداري للسلطة في قطاع غزة فقد كان لقرار رئيس الوزراء سلام فياض بإبقاء 77 ألف موظف في السلطة الفلسطينية في منازلهم وعدم التعاون مع حكومة حماس المقالة مقابل الاستمرار في دفع رواتبهم الفضل في تمكين حماس من إحكام سيطرتها على مفاصل الحكم في القطاع. بالإضافة إلى ذلك فلقد استبدلت حماس من معلمين وموظفي قطاعات أخرى بموظفين من حركة حماس أو مؤيدين لها، وبذلك استطاعت أن تكرس وجودها في كل مؤسسات الحكومة في القطاع.

ومن خلال المعطيات السابقة فإنه من غير المعروف كيف يمكن لحكومة فلسطينية موحدة التغلب على مسألة الإزدواجية القانونية والتشريعية وكذلك مسألة تصويب أوضاع الموظفين المستنكفين عن عملهم والموظفين الجدد.

- **المبادرات والمحاولات العربية لرأب الصدع الفلسطيني**

وعلى مدار سنوات الإنقسام لم تخلو الساحة الفلسطينية من محاولات لعقد اتفاقات مصالحة عديدة أبرزها اتفاق صنعاء عام 2008، واتفاق القاهرة عام 2011، واتفاق الدوحة عام 2012، واتفاق القاهرة عام 2012، وقد فشلت كل الاتفاقات السابقة في انهاء الإنقسام الفلسطيني. ولقد رافقت كل الاتفاقات السابقة ظروف أدت إلى إجبار الطرفين أو إقناعهما بالتفاوض المباشر والوصول إلى تفاهمات ثم جدولة بعضها زمنياً، ورافقت كل الاتفاقات تحليلات كان بعضها متفائلاً، ولكن أكثرها متشائم حيال نجاح تلك الجهود في إنهاء الإنقسام الفلسطيني (المجالي، 2014: 79).

وفي عام 2014 بدت هناك بوادر إيجابية في عقد مصالحة فلسطينية ضمن اتفاق مباشر بين طرفي النزاع حيث أن الظروف الضاغطه التي تمر بها الحركتان ولا سيما حركة حماس كانت الدافع لإنجاز مصالحة وطنية، فحركة حماس تعيش حصاراً خانقاً لم تعهد مثله من قبل يتمثل في غياب حليف سياسي قوي وهو نظام الأخوان الحاكم في مصر، وكذلك توقف الدعم الإيراني لها

بعد موقف حماس من الثورة السورية، كما أن نضوب الموارد المالية الداخلية بعد هدم الإنفاق التي كانت مورداً رئيسياً للحكومة لتسيير أعمالها، عدا عن التحريض الإعلامي المصري بعد الإنقلاب ورسائل التهديد التي وجهتها لها قيادات أمنية مصرية، أضف إلى ذلك الوضع الصعب الذي تعيشه حركة الأخوان المسلمين في المنطقة وخصوصاً في السعودية والأردن، حيث بات على حماس إكفاء الشرر المتطاير في المنطقة وفي هذه الظروف يصبح حكم غزة عبئاً ثقيلاً عليها. كما تعيش حركة فتح أزمة داخلية عميقه عقب الخلافات الحادة بين رئيسها محمود عباس والرجل صاحب النفوذ في فتح محمد دحلان ومن المعروف أن دحلان له ثقل واضح في غزه، وبالتالي فإن المصالحة ستفيد جناح عباس وهو الأمر الذي سترحب به حماس باعتبار دحلان عدّوها اللدود. أضف إلى ذلك طموح الرئيس عباس بأن يتحدث باسم كافة الفلسطينيين وهو أمر لم تقدمه له حماس من قبل حيث لا سيطره له على قطاع غزه (المجالي، 2014: 80).

ولقد أتفق الطرفان على تشكيل حكومة وحدة وطنية يرأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس ويعلن عن أعضائها لاحقاً، كما أتفق الطرفان على اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام 2014، كما توصل الطرفان إلى تفاهمات بشأن تنفيذ بنود اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة (الموقع الإلكتروني bbc.com).

ورغم كل ذلك لم تشهد الساحة الفلسطينية أي تقدم لعملية المصالحة وإنهاء الإنقسام على أرض الواقع ولعل أن العقبة الأبرز في تحقيق المصالحة تعود لافتقادها الدائم لوضع خارطة كاملة تقوم على الشراكة الكاملة وليس اتفاق على خطوات مجتزأه تم تجربتها سابقاً ولم تنجح. كما أن غياب الدول العربية القوية والمؤثرة عن عملية المصالحة كان له أثراً سلبياً في عدم انجاز أي تقدم في عملية المصالحة، وكذلك فإن أي تدخل عربي منحاز إلى أي طرف له تأثير سلبي في إنها الإنقسام.

إن غياب الدور الأردني عن عملية المصالحة الفلسطينية لم يجد له الباحث أي مبرر في السياسة الخارجية الأردنية، ولكن قد يعزى ذلك إلى علاقة الأردن المتوترة بحركة حماس وموقف النظام الأردني من الأخوان المسلمين وتأزم العلاقة بينهما.

كما أن هناك عوامل أخرى أدت إلى فشل جهود المصالحة الفلسطينية تتعلق بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الرافضتين لفكرة المصالحة الفلسطينية باعتبار حماس منظمة إرهابية لا يمكن لإسرائيل الجلوس معها على طاولة المفاوضات. كما أنه يقع على عاتق السلطة الفلسطينية

وحماس مسؤولية فشل جهود المصالحة لعدم تقديمهما أي تنازلات وتمسكهما برؤيتهما المختلفين تجاه القضية الفلسطينية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأردنية في مجال تعزيز إقامة الدولة في المحافل الدولية:

لقد ارتبطت السياسية الأردنية تاريخياً ومنذ إنشاء إمارة شرق الأردن عام 1921 بفلسطين أرضاً وشعباً، وبقيت القضية الفلسطينية منذ تاريخ النكبة عام 1948 العنوان الأبرز في أجندة السياسة الأردنية إقليمياً ودولياً.

فلم تكن الدبلوماسية الأردنية في أي زمن مضى خارج اطار إقامة الدولة الفلسطينية وإن شابها بعض التعقيدات في مراحل معينة من العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلاّ أنها بحثت عن حلول سياسية وعسكرية لحل القضية الفلسطينية، واقترن ذلك منذ قيام الوحدة بين الضفتين إلى أن تم فك ذلك الارتباط بضغوط عربية على الأردن كانت تنادي بدور مستقل للفلسطينين في حل قضيتهم وإقامة دولتهم المستقلة. فمنذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 على قاعدة العمل المسلح تعزز هذا الهدف والذي تبلور في مطلع السبعينات بدعوة أطلقها الرئيس المصري أنور السادات من أجل الاعتراف بدولة فلسطين، والذي تُوِّج بقرارات قمة الرباط الذي عُقد أصلاً من أجل فك هذا الارتباط بين الأردن وفلسطين فاعترفت القمة بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ثم أصبح هذا المطلب واقعاً جسدته المنظمة بعلاقتها الندية والمتأزمة مع النظام الأردني إلى أن وصل الأمر إلى فك الارتباط بين الضفتين في عام 1988، ومع بداية المبادرة الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد عام 1991 سعت الدبلوماسية الأردنية إلى استقلالية الوفد الفلسطيني رغم المعارضة الإسرائيلية والأمريكية لذلك، إلاّ أن الأردن استطاع أن يُؤمِّن المظلة للوفد الفلسطيني المشارك في مدريد ومن بعدها رسخت المسار التفاوضي المستقل للفلسطينين في واشنطن إلى أن تفاجأ الجميع بإعلان أوسلو بين الفلسطينين والإسرائيلين (المشاقبة، 2012: 101).

فمنذ توقيع معاهدة أوسلو حتى الآن لم تقم الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة ولم تحقق أوسلو إلاّ سراباً عاشت عليه الأجيال الفلسطينية في أمل أن تكون لهم دولتهم ذات الحدود السيادية وعلى أرضهم كاملة في حدود الرابع من حزيران عام 1967. وهنا لا بد لنا أن نقف على مواقف الأردن السياسية ودبلوماسية النظام الأردني في السعي إلى دعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة.

لقد مضت الخمس سنوات الأولى من عمر اتفاق أوسلو التي حُددت للمرحلة الانتقالية لمناقشة قضايا الحدود، المستوطنات، اللاجئين والقدس، وكان الأردن كغيره في حالة ترقب لما

ستؤول إليه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ثم بدأت تتكشف مصداقية الإسرائيلين ونواياهم في إدخال المفاوضات مع الفلسطينين إلى طريق مسدود وتجسد ذلك في فشل قمة كامب ديفيد الثانية من التوصل إلى حلول نهائية للقضايا المؤجلة، ثم تلا ذلك انتفاضة الأقصى، ومنذ اتخاذ إسرائيل سياسة فرض الحلول من جانب واحد والتي تمثلت في خطة شارون لفك الارتباط وانسحاب إسرائيل من غزه لم يتوصل المفاوض الفلسطيني إلى أي حلول حتى تاريخنا هذا. ونتيجة لذلك تأثرت العلاقات الأردنية–الإسرائيلية حيث أصيبت بفتور وتأرجحت العلاقات بين الطرفين صعوداً ونزولاً لتنصل الحكومات الإسرائيلية من وعودها إضافة إلى مواصلة الاستيطان وهدم المنازل وعدم تنفيذ بنود اتفاق أوسلو.

وفي قمة عمان التي عُقدت في آذار عام 2001 أكد الأردن من خلال الخطاب الذي ألقاه الملك عبدالله الثاني في افتتاح أعمال مؤتمر القمة الدوري الأول على ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة التي تمكنه من الوصول إلى حقوقه كاملة وإقامة دولته المستقله على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية (الموقع الإلكتروني: https://kingabdullah.jo/ar/news)

ولقد جاء في البيان الختامي لقمة عمان 2001 (أبو سمره، 2007: 76):

1- تأكيد القادة العرب على إلتزامهم بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس جميعها والتي تعتبر كل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير المدينة لاغية.

2- كما يدعون كل دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس، كما حذر القادة العرب من تبعات تخلي الحكومة الإسرائيلية عن المبادىء التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد، أو الإلتفاف حول تلك المبادىء، أو اقتراح بدائل لا تتوافق مع أحكام الشرعية الدولية.

3- يؤكد القادة العرب على أن تحقيق سلام شامل في هذا الإقليم يتطلب أولاً وقبل كل شيء الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ولا بد من حدوث هذا تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 425 تحقيقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

4- يؤكد القادة العرب على أنه لا بد من تمكين الشعب الفلسطيني من استعاة حقوقه القومية المشروعة بما في ذلك حق العودة والتعويض، وقيام دولتهم المستقلة على أرضهم

القومية وعاصمتها القدس، ومطالبة اسرائيل بالإفراج عن الأسرى الفلسطينين في السجون الإسرائيلية.

5- قرر القادة العرب مواصلة المقاطعة العربية الجماعية وتجميد جميع الخطوات والنشاطات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

وفي هيئة الأمم المتحدة لم يترك الأردن مجالاً إلاّ وقد وضع القضية الفلسطينية في رأس أولوياته. ففي اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة 2004، أكد وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر في كلمته على أن عملية الإصلاح والتنمية في الشرق الأوسط مرتبطة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على أساس الشرعية الدولية بما يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة، وأنه قد آن الآوان التركيز على اطلاق عملية السلام على أساس خارطة الطريق والشرعية الدولية وكذلك المبادرة العربية للسلام، وعلى اسرائيل تنفيذ إلتزاماتها بدأً من انهاء كافة أشكال الاستيطان ووقف عمليات القتل خارج نطاق القانون. كما دعى اللجنة الرباعية لوضع آلية حقيقية للمراقبة لضمان وفاء كافة الأطراف بإلتزاماتها المتبادلة، كما أكد على إلتزام الأردن بتمسكه بمبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام 2002 لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي من خلال الدخول في اتفاقية سلام جماعية توفر الأمن لجميع دول المنطقة وتؤسس لعلاقات مع (إسرائيل) وإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينين استناداً لقرار الجمعية العامة رقم (194)، وذلك مقابل أن تقوم (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي أحتلتها عام 1967 وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للبقاء. كما يؤكد على ضرورة احترام وتنفيذ ما أعلنته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستنشاري حول جدار العزل الذي بنته اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتله، وأن بناء هذا الجدار والمسار الذي يتخذه يخلق أمراً واقعاً بما يشكل ضماً فعلياً للأراضي الفلسطينية المحتلة (الموقع الإلكتروني http://alrai.com/article/72372.html). ولقد كان للأردن دوراً مهماً في تبني مشروع القرار الأممي الذي ساهم في إعلان محكمة العدل رأيها الاستنشاري حول جدار الفصل العنصري.

تشكل القضية الفلسطينية تقليدياً ملامح الدور الإقليمي للأردن في الشرق الأوسط وفي منظومة السياسات الدولية تجاه المنطقة، ولقد ارتبط مصير الأردن مبكراً بمخرجات القضية الفلسطينية بأشكال متعددة منذ بداياتها، لذلك فمن الطبيعي أن تنطلق سياسات الأردن باتجاه إعادة تنظيم دوره الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية. فلقد حرصت السياسة الأردنية على الوقوف إلى جانب سياسة السلطة الفلسطينية منذ أن خسرت حركة فتح الانتخابات في عام 2006 حيث قدمت الدعم السياسي لرئيس السلطة محمود عباس ورأت السياسة الأردنية بأن سيطرة حماس على الحكم

يعني توقف العملية السياسية في ظل عدم اعتراف حماس بإسرائيل ومعارضتها لاتفاقية أوسلو، وهو ما تسبب بإشكالات لسياسة المملكة إزاء القضية سياسياً وإزاء مكوناتها الداخلية في ظل رهاناته السابقة كلياً على حركة فتح كطرف شريك في ترسيم العلاقة بين فلسطين المستقبل والأردن وإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل لا يكون على حساب الأردن، فيما عُرف بالوطن البديل، وسجلت القراءة الأردنية عجزاً في التنبؤ بحركة المتغير الجديد على الساحة الفلسطينية، فراحت تغلو في تحالفها ودعمها لحركة الفتح الخاسرة في الإنتخابات الفلسطينية على حساب علاقتها المفترضة مع الحكومة الجديدة بزعامة حركة حماس. ورافق صعود حماس إلى السلطة الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، وتقاربها من حزب الله في لبنان والنظام السوري والإيراني فتشكل ما سُمي بمحور الممانعه والمقاومة (حماس، حزب الله، سوريا) وفي المقابل أضحت الأردن إلى جانب مصر والسعودية في محور الإعتدال (عريقات، الموقع الإلكتروني: http://www.mesj.com/44.html).

وبالرغم من ذلك إلاّ أن السياسة الأردنية اتبعت نفس النهج في توضيح موقف الأردن من القضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية، ففي خطابه أمام الكونغوس الأمريكي في عام 2007، يؤكد الملك عبدالله الثاني بن الحسين على أن أصل المشاكل في منطقة الشرق الأوسط يعود لإنكار العدالة والسلام في فلسطين، ويؤكد على محورية القضية الفلسطينية وأنها هي الأساس، ويعرض من خلال خطابه أمام أعضاء الكونغرس الأخطار التي قد تؤدي إلى الحرب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط إذا ما استمرت (إسرائيل) برفضها لجميع مبادرات السلام تعنتها في ذلك، ويدعو الأمريكيين لممارسة ضغوطهم على (إسرائيل) ليصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى حل نهائي لقضايا الحل النهائي، وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضهم (الدويري والبرماوي، 2007: 110).

ولقد أخذ هذا الخطاب أصداءاً كبيره حيث كان الخطاب الأبرز والذي وجهه للعالم أجمع وللأمريكيين على وجه الخصوص، حيث شخص فيه حال ووقاع السلام في منطقة الشرق الأوسط وبيّن فيه مخاطر عدم إحلال السلام والأمن على المنطقة ذاتها والعالم أجمع (بصبوص، 2010: 69).

وفي خطاب للملك عبدالله الثاني في المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط والذي عُقد في شرم الشيخ في مصر يوم 18 أيار 2008، أفتتح الملك خطابه بالقول: "عندما يكتبون التاريخ، ربما يكون العام 2008 هو عام ولادة الدولة الفلسطينية المستقله ونقطة نهاية لنزاع امتد على مدى الستين عاماً الماضية وبداية موقف عالمي جديد تجاه الشرق الأوسط بمجمله" (الموقع

الإلكتروني: https://kingabdullah.jo). وهذه إشارة من الملك إلى الحالة التي توقفت عندها عملية السلام حاضاً فيها على إعادة سير عجلة السلام في الشرق الأوسط لما سيحققه السلام من تنيمة لشعوب الشرق الأوسط وتحقيقاً لآمال الشعوب.

أما في إطار المجلس التنفيذي لليونسكو ولجنة التراث العالمي، فإن الأردن يتصدر على الدوام حراكاً قوياً فيهما بالتنسيق مع المجموعة العربية وعدد كبير من الدول الإسلامية والصديقة وأعضاء لجنة التراث العالمي، بهدف التوصل إلى قرارات تدين وبشدة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس وتمنع محاولات تهويدها وأماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية، وفي اطار الرعاية والوصاية الهاشمية للقدس وأماكنها المقدسة ورداً على قرار الكنيست الإسرائيلي بضم القدس، أدرج الأردن بلدة القدس القديمة وأسوارها على لائحة التراث العالمي المعرض للخطر (الموقع الإلكتروني www.hala.jo).

ولقد دعمت الأردن طلب الفلسطينيون في منظمة اليونسكو على توصية بمنح الفلسطينين العضوية الكاملة في هذه المنظمة، وهذا ما تم فعلاً في تشرين أول 2011، حيث أصبحت فلسطين عضواً في منظمة اليونسكو بالرغم من دعوة الولايات المتحدة الأمريكية جميع الأعضاء بعدم التصويت لصالح هذا القرار (الموقع الإلكتروني www.radiosawa.com)

لقد عمل الأردن جاهداً لإقناع غيره من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتمرير مشروع القرار الفلسطيني في الجمعية العامة والمتعلق بتحسين وضعيتها في الأمم المتحدة من عضو مراقب إلى دولة مراقب غير عضو، الأمر الذي تم في 30 تشرين ثاني 2012 (الموقع الإلكتروني www.hala.jo).

يعتبر قرار الأمم المتحدة باعتبار فلسطين دولة مراقب غير عضو انتصاراً سياسياً وقانونياً كبير للشعب الفلسطيني، بهذه الكلمات لخص المختص في الشؤون القانونية صلاح عبدالعاطي أهمية القرار مشيراً إلى أن وجود فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة قد فتح لها الأبواب كافة للانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية كعضو عامل فيما تخص الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مثل: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية الخاضعة لميثاق روما، مما سيمكن الفلسطينين من ملاحظة القادة الإسرائيلين كمجرمي حرب (الموقع الإلكتروني http://felesteen.ps).

وفي عام 2012، وفي الجلسة الإفتتاحية لاجتماعات الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطابه الذي ألقاه الملك عبدالله الثاني أمام قادة العالم، حذر الملك من أي

محاولات اسرائيلية لمحو الهوية العربية والإسلامية والمسيحية لمدينة القدس أو الإعتداء على المسجد الأقصى، داعياً المجتمع الدولي إلى إرسال رسالة واضحة بأن أي اعتداء على المقدسات في مدينة القدس أمر لا يمكن قبوله أو السكوت عليه. وأشار الملك عبدالله الثاني إلى أن المسجد الأقصى والحرم الشريف مشمولان بالرعاية الهاشمية حسب معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994، وهي أراضٍ محمية بموجب القانون الدولي كونها أرضٍ محتله. وأكد الملك على أن التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي، وما يحدث في المنطقة العربية، يجب أن لا يشغل العالم عن القضية الفلسطينية التي تُعد جوهر الأزمة في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف إلى أنه وعلى مدار أكثر من خمسه وستون عاماً ظل الفلسطينيون مُستثنون من الوعد الذي نشأت من أجله الأمم المتحدة. فالجميع ينعم بالحماية التي توفرها الأمم المتحدة تحت مظلة القانون الدولي وحقوق الإنسان إلاّ الشعب الفلسطيني، وأن الجميع ينعم بالكرامه في العيش بحرية وأمن، والجميع يحظى بحق تقرير المصير إلاّ الشعب الفلسطيني، وقد وصل الأمر إلى حد نقول عنده كفى. وأشار الملك إلى أن الربيع العربي نادى بالكرامة للجميع، ووضع حد لسياسة الاستثناء، وليس هناك شيء يسبب قهراً أكبر من أن نقول لشعب بأسرة أنكم مُستثنون من العدل الدولي، وأن الصيف العربي لن يؤتى ثماره إلا عندما يصل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى نهاية عادله، وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنه في المنطقة بأسرها (الموقع الإلكتروني، https://resalh.wordpress.com).

لقد جاء انضمام الأردن لمجلس الأمن في العام 2015/2014، وللمرة الثانية، بمثابة اعتراف دولي بقدرات ودور الأردن إقليمياً ودولياً وأهميته في الخارطة الجيوسياسية، ومكانته في المعادلات الإقليمية والاحترام الدولي والعربي الذي يحظى به. فلقد كان الأردن من خلال عضويته بالمجلس سبّاقاً في محاولة وقف الحرب على غزه التي جرت في نهاية العام 2014 حيث تمكن من اقناع المجلس لاعتماد ثلاث بيانات صحفية قدمها. ولقد تمضخت، وللمرة الأولى، لغة حول حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي. كما تمكن الأردن من اقناع أعضاء المجلس اعتماد بيان رئاسي يدعو لوقف اطلاق النار بعد محاولات لاقناع المجلس لتبني مشروع قرار بهذا الخصوص، وقد كان هذا البيان الرئاسي الذي صاغه وقدمه الأردن أول وثيقه رسمية يعتمدها المجلس حول القضية الفلسطينية منذ اعتماده لقراره رقم 1860 عام 2009. ولم يكتفي الأردن بذلك، فقد قدم بالنيابة عن الجانب الفلسطيني والعربي مشروع قرار في المجلس بتاريخ 30 كانون أول 2014 يدعو إلى انسحاب (إسرائيل) من الضفة الغربية والقدس الشرقية وإقامة دولة فلسطين بحلول أواخر عام 2017، ولكن لم يتم اعتماده حيث لم يحصل على الأصوات التسعة اللازمة لإقراره (الموقع الإلكتروني www.hala.jo).

وفي 22 تموز 2015، دعت كل من ماليزيا والأردن مجلس الأمن للاجتماع لمناقشة الوضع الإنساني في قطاع غزة ومسؤولية مجلس الأمن بعد مرور عام على حرب غزة عام 2014، حيث قالت سفيرة الأردن (دينا قعوار) أنه على المجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية للوضع الإنساني الصعب في غزة، وأهمها رفع الحصار وتثبيت وقف اطلاق النار، مطالبةً (إسرائيل) باحترام القانون الدولي وإلتزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (الموقع الإلكتروني https://www.i24news.tv)

لقد كان الأردن يندد على الدوام بالممارسات الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وسياسة الاستيطان والحصار وفي نفس الوقت يحض واشنطن على لجم حليفتها (إسرائيل)، كما ويقوم في المجال الدبلوماسي بالمساهمة في صياغة المبادرات والسعي في إنعاش المفاوضات بين الفلسطينين والإسرائيلين (بني هاني، 2013: 140).

لقد كانت القضية الفلسطينية، ولا زالت من أولويات السياسة الخارجية الأردنية في المحافل الدولية، ولكن من الملاحظ أنه وفي السنوات الأربع الأخيرة أصبحت القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي الأردني لا تأخذ مكانتها الأولى خصوصاً مع تزايد حدة الحرب في سوريا والعراق، وتنامي الإرهاب في المنطقة العربية، وموجات اللجوء السوري إلى الأردن، وتحمل الأردن لتبعات ما يحدث على الساحة السورية. فأصبحت مسألة اللاجئين السوريين والحرب على الإرهاب هي من أولويات الخطاب السياسي الأردني، ولكن لم يخلو الخطاب السياسي في المحافل الدولية من التعرض لطرح القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ومن حث المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور في تحريك مفاوضات السلام بين الفلسطينين والإسرائيلين بعد أن تجمدت مفاوضات الحل النهائي في السنوات الأخيرة بسبب التعنت الإسرائيلي، مع الإصرار الأردني على المطالبه بحق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

المبحث الثاني: الموقف الأردني ودفعه باتجاه القدس واللاجئين وحق العودة:

سيتناول هذا المبحث أهم القضايا في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينين والإسرائيلين من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الأردنية تجاه القدس والمقدسات

المطلب الثاني: السياسة الأردنية تجاه حق العودة واللاجئين

المطلب الأول: السياسة الأردنية تجاه القدس والمقدسات:

دخلت مدينة القدس في ظل الخلافة الإسلامية في السنة السادسة عشر للهجرة؛ أي في العام 636 في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، عندما تسلم مفاتيحها من البطريرك صفرونيوس، حيث أعطى الخليفة عمر بن الخطاب الأمان لأهلها فيما عرف بـ **(العهدة العمرية)*** التي نصت من ضمن بنودها على "منع اليهود من الإقامة في القدس"، مما يدل على أنهم لم يكونوا سوى طائفة صغيرة تسكن فيها، وأن القدس لم تكن يهودية أبداً. وقد وقعت القدس في عام 1099م في قبضة الصليبين على أثر الحملات الصليبية على البلاد الإسلامية، ثم استطاع القائد صلاح الدين الأيوبي أن يحررها في العام 1187م، بعد أن حقق انتصاراً على الفرنجة في معركة حطين الشهيرة، فيما أُعد فتحاً إسلامياً ثانياً للقدس بعد الفتح العمري لها. ولقد استمر الحكم الإسلامي لفلسطين والقدس حتى انهيار الدولة العثمانية وتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين في العام 1916م، بعد توقيع اتفاقية سايكس–بيكو التي قسمت بلاد الشام والعراق بين كل من بريطانيا وفرنسا (الحمد وآخرون، 2004: 625).

وفي العام 1917، اعتبرت الرسالة** التي بعث بها وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت فيما بعد باسم (وعد بلفور)، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على أرض فلسطين.

ولم يأتي وعد بلفور وليد تاريخه، فالمخطط الصهيوني في الاستيلاء على فلسطين قديم وله تاريخ طويل من التآمريين اليهود والدول الاستعمارية في إنشاء المستعمرات اليهودية على أرض فلسطين، ولعل الخطوة الأولى في عملية التهويد بدأت من مدينة القدس، فقد تم في الفترة الممتدة من عام 1843–1897 بناء 27 مستعمرة يهودية في منطقة نفوذ مدينة القدس وما حولها حيث تم بناء أول هذه المستعمرات عام 1809 على قطعة من الأرض امتلكها (موشي مونتفيري) أحد خاخامات اليهود بطريق الخداع من السلطات العثمانية بحجة نية بناء مستشفى عليها لكنه قام ببناء مساكن شعبية لليهود فيها، ومع نهاية القرن التاسع عشر أقيمت أحياء أخرى على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، ومع دخول القوات البريطانية مدينة القدس في عام 1917 أنجز المخطط الصهيوني مرحلة مهمة على طريق محاصرة المدينة وتحقيق أكثرية سكانية فيها (الحمد وآخرون، 2004: 631–632).

---

* ملحق (1): نص العهدة العمرية.

** ملحق (2): رسالة وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشيد (وعد بلفور).

واستمرت الحركة الصهيونية في الاستيلاء على الأراضي في مدينة القدس وما حولها من خلال سلطات الإنتداب البريطاني، فأنشأت العديد من المستعمرات والمؤسسات اليهودية لتثبت وجودها في مدينة القدس.

وفي العام 1947، اتخذت هيئة الأمم المتحدة قرار بتقسيم فلسطين تضمن في جزئه الثالث تدويل مدينة القدس، إلاّ أن اشتعال حرب عام 1948 بين العصابات الصهيونية والعرب أوقف تنفيذ هذا الجزء، حيث سيطرت العصابات اليهودية على الجزء الغربي من المدينة مما أدى إلى تقسيم واقعي للمدينة تم تكريسه في اتفاق وقف اطلاق النار بين الأردن وإسرائيل عام 1949 (الحمد وآخرون، 2004: 634).

وكانت القدس الشرقية قد أصابها الدمار والخراب نتيجة المعارك التي دارت بين الجيش الأردني والعصابات الإسرائيلية، وكانت الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت منع تقدم القوات الإسرائيلية. فالبرغم من أن قيادة الجيش الأردني كانت بريطانية وعلى رأسها قائد الجيش كلوب باشا، إلاّ أن الملك عبدالله المؤسس كان يحث قادته الأردنيين الميدانيين أن يتفانوا في الدفاع عن القدس والاستشهاد من أجلها، حيث فشلت جميع محاولات الإسرائيلين في احتلال الأماكن المقدسة، واستبسل الجيش الأردني في الدفاع عنها في معارك باب الواد واللطرون، وقام الجيش بطرد المستوطنين اليهود من حارة الشرف في البلدة القديمة. (كنعان. 2011: 101)

وخلال أعمال القتال نزح الكثير من الفلسطينيين إلى خارج البلاد بعد أن شاهدوا المجازر التي ترتكبها العصابات الإسرائيلية ضد السكان، وكانت مدينة القدس تعاني أيضاً من مشكلة اللاجئين الضخمة، وكانت الأردن قد استنفذت مواردها ولم تكن في مركز يسمح لها بالتخفيف من محنة هؤلاء اللاجئين المكدسين في مدينة القدس. وفي عام 1953م بدأت القدس الشرقية تنهض من جديد فتم إصلاح المسجد الأقصى، كما أُنشئت جمعية البر الإسلامية لإعادة إعمار القدس، وبناء المدارس والمستشفيات، وتم إنشاء منطقة تجارية جديدة إلى الشمال والشرق من المدينة المقدسة. وفي عام 1958م بدأت الأردن في عملية تجديد شامل للحرم القدسي، وقامت الأردن بتطوير قطاع السياحة في القدس حتى أصبحت تشكل 85% من دخل الضفة الغربية. (أرمسترونج، 1996: 626-627).

وفي تلك الفترة إنهمك الإسرائيليون في تحويل القدس الغربية إلى عاصمة لهم مُتَحدين بذلك المجتمع الدولي، وقد تم نقل الكنيست إلى القدس، وفي عام 1952 قام (إسحق زفاي)، ثاني رئيس (لإسرائيل)، بنقل مقره من تل أبيب إلى القدس، وفي حينها شعرت الأردن أن عليها أن تقوم برد

فعل يواكب ذلك، ففي العام 1953 اجتمع مجلس الوزراء الأردني في القدس لأول مرة، وبعد ذلك بفترة قصيرة اجتمع البرلمان الأردني هناك (أرمسترونج، 1996: 628-629).

واستمرت في هذه المرحلة عمليات الاستيطان في القدس الغربية وفي القرى المحيطة، وبناء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود، فارتفع عدد المستوطنين إلى 123 ألف مستوطن في القدس الغربية حتى عام 1950، كما قامت (إسرائيل) بسن قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 والمرسوم (125) من أنظمة الطوارىء الذي يسمح باعتبار أي منطقة هي منطقة عسكرية مغلقة ويمنع الدخول إليها، كما تم سن قانون وضع اليد على الأراضي، وكذلك قانون التقادم الزمني الذي يشترط على العرب العمل في الأرض لمدة خمسين عام ليتم تسجيلها باسمه، وكل هذه القوانين تم سنها بهدف الاستيلاء على الأراضي العربية واضفاء الشرعية على استيلاء اليهود عليها، وبالتالي تهويد المدينة (الحمد وآخرون، 2004: 637).

وبعد حرب حزيران عام 1967 قرر وزير الداخلية الإسرائيلي موشيه شابيرا في 28 تموز 1967، ضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة وتوسيع حدودها شمالاً وشرقاً لخدمة المخططات الاستيطانية، وتم إعادة بناء الحي اليهودي وتوطين 270 أسرة يهودية فيه وعمدت سلطات الاحتلال إلى وضع يدها على العديد من المنازل والعقارات بحيث أصبح اليهود يملكون 84% من عقارات القدس القديمة. فقبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 كان السكان العرب يمثلون 100% من سكان القدس الشرقية، ويسيطرون على 100% من مساحة الأراضي، وبعد عمليات المصادرة وإقامة المشروعات الاستيطانية أصبحوا لا يسيطرون إلا على 21% من هذه المساحة، فيما عدد المستوطنون أصبح يقارب السكان العرب، حيث أن 170 ألف مستوطن في القدس الشرقية مقابل 200 ألف عرب مطلع العام 2000، وهذا وفق مركز الاحصاء الإسرائيلي. (مخادمة والدويك، 2006: 150).

وأصبحت القدس الموحدة والتي تعتبر (إسرائيل) عاصمة لها مكونه من (نوفل، 2000: 22):

1- القدس الغربية والتي كانت تابعة لإسرائيل قبل عام 1967 تبلغ مساحتها 39261 دونم وتعادل 35.7% من القدس الموحدة.

2- القدس الشرقية والتي كانت تابعة للأردن 2220 دونم، والأمم المتحدة 850 دونم، قبل عام 1967 تعادل 2.8% من القدس الموحدة.

3- الأراضي التي ضُمت من الضفة الغربية 67669 ألف دونم وتعادل 61.5% من القدس الموحدة.

4- القدس الشرقية مضافاً إليها الأراضي التي ضُمت من الضفة الغربية 70739 ألف دونم عام 1967م تعادل 64.3% من القدس الموحدة.

وأخذت (إسرائيل) منذ احتلالها للقدس الشرقية عام 1967 بالعمل وفق خطط مدروسة لتهويد القدس، وذلك من خلال مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات، ولهذا وضعت (إسرائيل) خطة عرفت باسم (خطة الأحزمة) لمحاصرة القدس من جميع الاتجاهات بالمستوطنات وخطة الأحزمة تتلخص في بناء ثلاثة أحزمة استيطانية كما يلي (أبو جابر وآخرون، 2002: 155):

1- **الطوق الأول:** بحيث يحاصر هذا الحزام البلدة القديمة وضواحيها فيربطها بالجزء الغربي، حيث تم إنشاء الحي اليهودي داخل السور الأثري والحديقة الوطنية حول شرق السور وجنوبه وإنشاء المركز التجاري ضمن هذا الحزام.

2- **الطوق الثاني:** بحيث يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة ضمن حدود بلدية القدس في العهد الأردني ومن ثلاث جهات بمستوطنات تتخذ شكل أقواس لتعزل المدينة عن الكثافة السكانية العربية في الشمال والجنوب.

3- **الطوق الثالث:** ويهدف هذا الحزام إلى حصار مدينة القدس الكبرى وعزلها عن الضفة الغربية مع وجود القرى العربية داخل حدود هذه الأحزمة بحيث تصبح أقلية محاصرة بالمستوطنات ولقد جاء مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم اللبنة الأخيرة تقريباً في إغلاق الطوق على مدينة القدس الشريف.

يبدو جلياً أن هناك شبه إجماع لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والأحزاب السياسية أن القدس عاصمة موحدة للدولة اليهودية، ولذلك فإن الأحزاب الإسرائيلية السياسية والدينية في السلطة والمعارضة تتفق فيما بينها على ضرورة إبقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية باستثناء الحزب الشيوعي الإسرائيلي والأحزاب العربية في (إسرائيل)، فإن بقية الاحزاب اليسارية واليمينة لا تختلف في مواقفها بالنسبة للقدس (نوفل، 2000: 22).

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية منذ الاحتلال عام 1967 لترسيخ توحيد القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل نجد أن رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير التي حكمت منذ

عام 1969 وحتى عام 1974، وكذلك تلاها اسحق رابين حيث استمر من عام 1974 إلى عام 1977 وكلاهما من حزب العمل، حيث قامت كلتا الحكومتين بسلسلة من الإجراءات تخدم مخطط الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وكان من أبرزها (نمر، 2008: 32-33):

1- محاولة إحراق المسجد الأقصى في 21 آب 1969، حيث زعمت (إسرائيل) بأن شاباً استرالياً مجنوناً يُدعى (مايكل روهان) هو وحدة المسؤول عن الحريق.

2- القيام بأعمال الحفر تحت أرض المسجد الأقصى بحثاً عن الهيكل المزعوم.

3- هدم العقارات الوقفية الملاصقة للمسجد الأقصى من الغرب والجنوب.

4- احتلال باب المغاربة وإجراء حفريات عميقة خلف الحرم.

5- الاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في مدينة القدس واستمرار اجراءات طمس الهوية العربية الإسلامية للقدس وتغير واقعها الديمغرافي.

6- إكراه السكان العرب على بيع أراضيهم وعقاراتهم والاستيلاء على البيوت وهدم المنازل.

وعندما وصل تكتل الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن إلى السلطة عام 1977م، استمر الليكود في سياسة التهويد وتشجيع الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية، ولقد بدا موقف حكومة الليكود متطرفاً بالنسبة لقضية القدس حين رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بالقدس في مفاوضات كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل)، واكتمل هذا الموقف المتطرف حين اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار وبموافقة الكنيست الإسرائيلي في 26 تموز 1980 على ضم القدس الشرقية رسمياً لإسرائيل وجاء في القرار (نوفل، 2000: 23):

1- القدس الموحدة بكاملها عاصمة لإسرائيل.

2- القدس هي مقر الرئيس الإسرائيلي والكنيست والحكومة الإسرائيلية والمحكمة العليا.

3- تخص القدس بجميع الأولويات في نشاطات الدوائر الحكومية المختلفة من أجل تطويرها.

وعلى الرغم من أن القرار الإسرائيلي واجه انتقادات واسعة على الصعيد الدولي، واتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم 478 في 21 آب 1980، وطالب فيه (إسرائيل) بالتراجع عن قرارها

وعدم تغيير معالم القدس الشرقية، إلاّ أن الحكومة الإسرائيلية المتمثلة بحزب الليكود لم تُعر ذلك أي اهتمام. وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي ميناحيم بيغن بنقل مكتبة إلى القدس الشرقية، ونقل اجتماعات الحكومة إلى هناك أيضاً، كما قام وزير الدفاع آنذاك أرييل شارون بنقل مكان سكنه إلى القدس القديمة بالقرب من المسجد الأقصى. وعندما تقاسم حزبا العمل والليكود رئاسة الحكومة بين العامين 1985-1987 لم تختلف السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، فلقد استمرت على نفس النهج من التهويد وأعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى، ولم تقدم (إسرائيل) أي تنازلات في قضية القدس في خضم المبادرات السلمية في تلك الفترة التي سبقت مؤتمر مدريد للسلام. (نمر، 2008: 36).

أما على الجانب الأردني، فبعد أن تولى الملك حسين بن طلال سلطاته الدستورية في العام 1953م، أمر بتشكيل لجنة بموجب قانون خاص لإعمار المقدسات الإسلامية في الحرم القدسي الشريف تحت الرعاية الهاشمية، وبموجب هذا القانون تم تشكيل لجنة لمتابعة الإعمار الهاشمي للمقدسات الإسلامية، ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة (نجم، 1994: 76-79):

1- إعمار المسجد الأقصى المبارك، وشمل هذا الإعمار ترميم الجدران الخارجية وإجراء أعمال الصيانة الكاملة لجميع مرافق المسجد.

2- إعمار مبنى قبة الصخرة المشرفة، وتركيب قبة خارجية من الالمنيوم ذهبي اللون، وإجراء أعمال الصيانة لجميع مرافق المبنى.

3- اجراء أعمال الصيانة للمسجد الأقصى في عام 1969 بعد عملية حرق المسجد الأقصى وإزالة أثار الحريق وإعادة الوضع كما كان عليه قبل الحريق.

واستمر الأردن في رعاية الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، واستمرت تلك الرعاية إلى ما بعد قرار فك الارتباط عام 1988 والذي استثنى الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وذلك حفاظاً عليها من الخطر اليهودي الصهيوني بحجة فراغ السيادة والذي تزعمه (إسرائيل) (الشناق. 2008: 28).

ولقد استمرت الحكومة الأردنية وأجهزتها العاملة في المدينة المقدسة التصدي لأي عدوان اسرائيلي على المقدسات الإسلامية، وعملت على كشف المؤامرات والاعتداءات التي تعرضت لها المدينة المقدسة أمام الهيئات الدولية والمؤتمرات العربية والإسلامية، وعملت على فضح تلك الاعتداءات وبينت خطورتها على المدينة المقدسة. (العبادي، 1995: 36).

بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشريف، فقد أثمر النشاط السياسي الأردني على الصعيد الدولي بسلسلة من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظمة اليونسكو، سواء تلك المتعلقة بقضية القدس مباشرة أو بالقضية الفلسطينية أو بالصراع العربي الإسرائيلي. (الشناق. 2008: 43–45):

1- قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338، والذي جاء فيهما عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية, ووجوب انسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2253، والذي رفضت فيه جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية المتمثلة بضم القدس وتوحيدها.

3- قرارات مجلس الأمن: (1969/252، 1971/298، 1979/446، 1979/452، 1980/465) والتي تطالب (إسرائيل) بالامتناع عن مصادرة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

4- قرار مجلس الأمن 1980/476، والذي أعلن فيه بطلان الإجراءات التي اتخذتها (إسرائيل) لتغيير طابع القدس، ويؤكد مجدداً على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

5- دعوة (إسرائيل) للمحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً في القدس القديمة، (قرار اليونسكو رقم 15م/1968/30343م).

6- إدانة (إسرائيل) لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها، (قرار اليونسكو رقم 20م/1978/706م).

وفي تاريخ 23 أيلول 1993، اتخذت المحكمة العليا في (إسرائيل) قراراً يتضمن بأن الحرم القدسي الشريف هو جزء من مساحة دولة (إسرائيل)، وتسري عليه أحكام وتشريعات دولة (إسرائيل)، وهذا يضم قانون التخطيط والبناء وقانون الأثريات، وكذلك حق أصحاب كل ديانه في حرية العبادة وحرية الوصول للأماكن المقدسة، وتهدف بذلك فسح المجال أمام اليهود لدخول المسجد الأقصى, وأعطى هذا القرار الحق والشرعية لما يُسمى جماعة أمناء جبل الهيكل واعتبرها الوصية على الحرم القدسي الشريف، فقامت الحكومة الأردنية بناءً على النداء الموجه لها من قبل

مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس مع الهيئة الإسلامية العليا باتخاذ مجموعة من الإجراءات في محاولة لوقف قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، حيث أصدرت الحكومة مذكرة عاجله وتم إرسالها إلى جميع الأقطار العربية والإسلامية والهيئات الدولية، وتم تشكيل لجنة وزارية عليا لمتابعة الأحداث ودراستها واتخاذ الإجراءات المناسبة لها، وألتقى رئيس الوزراء الأردني بسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لوضعهم في الصورة، ونتيجة لهذا التحرك أعلنت الحكومة الإسرائلية أن موقف المحكمة هذا لا يعبر عن وجهة النظر الرسمية وأنها أوعزت بإيقاف أي تحرك من شأنه المساس بحقوق المسلمين في الحرم الشريف. (العبادي، 1995: 58-59).

وإذا ما استعرضنا على الجانب الآخر من خط وقف اطلاق النار الجانب الاردني وعلى رأسه النظام الهاشمي الحاكم في الأردن أجد أن الفارق شاسع جداً بين ما قدم عليه القادة الإسرائيليين من تمكين قوتهم ونفوذهم وسيطرتهم وما آل إليه الوضع بعد تسعة عشر عاماً، بعد النكبة عام 1948، من الوجود الأردني في الضفة الغربية إلى خسارة كاملة لأراضي الضفة الغربية وعلى رأسها القدس الشريف.

القدس في مفاوضات السلام:

لقد دخل الوفد الفلسطيني المفاوضات تحت المظلة الأردنية خلال مؤتمر مدريد، ولاحقاً في مفاوضات واشنطن، حيث أن (إسرائيل) أصرت على عدم استقلالية الوفد الفلسطيني، كما أنها رفضت أن يكون ممثلين في الوفد الفلسطيني، ممثلين عن القدس، بهدف نزع شرعية التمثيل الفلسطيني عن المدينة، ولم ترد قضية القدس في كلمة راعي المؤتمر، وغابت عن الوثائق واللجان، وذلك بعد الإصرار الإسرائيلي بحجة أن مستقبل القدس ليس موضوعاً للتفاوض لكونها العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، كما غابت قضية القدس عن رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية. أما في رسالة التطمينات للجانب الفلسطيني، فقد نصت على أن "أي شيء يقوم به الفلسطينيون في اختيارهم لأعضاء وفدهم في هذه المرحلة من المفاوضات سيؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية، وأن القدس يجب أن لا تكون مطلقاً مرة أخرى مقسمة، ويجب أن يحدد وضعها النهائي خلال المفاوضات". (المجالي، 2009: 200).

ومنذ بداية اللقاءات السرية بين المسؤولين الإسرائيلين والمسؤولين الفلسطينيين في أوسلو، اشترط الإسرائيليون في اللقاء الأول أن تكون القدس خارج اتفاق أوسلو وخارج الحكم الذاتي، وقد وافق الفلسطينيون على ذلك. (المجالي، 2009: 204).

ولقد نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من إعلان المبادىء في اتفاقية أوسلو على"أنه سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة (إسرائيل) وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثانية من الفترة الانتقالية". وجاء في الفقرة الثالثة من نفس المادة على "أنه من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك". (الزرو، 2009: 271).

ولقد جاء في نص المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية بما يخص القدس "أنه سيمنح كل طرف للطرف الأخر حرية الوصول للأماكن الدينية ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع اعلان واشنطن تحترم (إسرائيل) الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي (إسرائيل) أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن".

وقد أثارت نصوص هذه المادة حفيظة الطرف الفلسطيني، حيث اعتبر ذلك انتهاكاً صريحاً من قبل (إسرائيل) بوصفها دولة محتلة للقدس ليس من حقها إعطاء أي تعهد أو إلتزام بشأن أراضٍ متنازع عليها ومؤجلة لمرحلة الحل النهائي ليتم التفاوض عليها في المستقبل، وأن هذا يضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني. (أبو جابر وآخرون. 2002: 235).

وهنا لا بد أن نذكر بأن هناك ارتباط بين المملكة الأردنية الهاشمية بأسرتها الحاكمة (الهاشمين) وبين المدينة المقدسة، فالهاشميون حملوا مسؤولية الأوقاف والمقدسات في القدس منذ عام 1924م، عندما كان الحاج أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وقد طلب من الأمير عبدالله الأول بن الحسين أن تكون عمارة الحرم القدسي بالكامل تحت رعاية الأمير، واستمرت هذه الرعاية حتى هذه الأيام، واستناداً إلى هذا الدور التاريخي والديني للأردن في رعاية المقدسات الإسلامية في القدس، فقد حرصت القيادة السياسية الأردنية في اعلان واشنطن 25 تموز 1994 على تأكيد هذا الدور للحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وإسلاميتها وانتزاعاً لها من الإدعاءات والأطماع الصهيونية. (القرعان، 2007: 123).

وقد أوضح الأردن موقفه من هذه القضية في بيان رسمي صدر في 28 تموز 1994، حيث لم ترى الحكومة الأردنية أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية وبين استمرار الأردن بالقيام بدروه في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس. (أبو جابر وآخرون. 2002: 235).

ويلاحظ هنا أن الأردن قد نأى بنفسه عن النزاع حول السيادة السياسية على القدس التي يتنازع عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، وبقي الأردن مرتبطاً بالقضية من خلال بعدها الديني والذي تقر فيه (إسرائيل) بدور الأردن فيه من خلال رعاية المقدسات الإسلامية. (المجالي، 2009: 140).

ويشير محللون سياسيون أن الأردن لم يغير في سياسته تجاه القدس في عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، إلاّ أن الإشارات التي أبداها منذ تسلمه الحكم في شباط عام 1999 تدل على عدم وجود رغبة لديه في دور خاص في الأماكن المقدسة، وفي هذا السياق أعلن رئيس الوزراء الأردني عبدالرؤوف الروابده في 1999/8/30 أن الأردن مستعد للتخلي عن الإشراف عن الأماكن المقدسة في مدينة القدس إذا ما رغب الفلسطينيون بذلك. (أبو جابر وآخرون، 2002: 248).

وفي لقاء لوكالة الأنباء الأردنية مع الملك عبدالله الثاني، أُجري في 15 آذار 2000، أكد الملك على بقاء القدس رمزاً للسلام ومفتوحة لجميع الأديان، فيقول: "إن القدس يجب أن تبقى رمزاً للسلام والأمل للمنطقة بكاملها، ويجب أن لا تصبح عاصمة حصرية لشعب على حساب آخر... وأن إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس فقط أمراً ضرورياً بل أمر لا مفر منه". (الخوالدة وآخرون. 2007: 180).

وفي مقابلة صحافية في صحيفة العرب اليوم للملك عبدالله الثاني، يؤكد فيها على الموقف الأردني من قضية القدس باعتبارها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيقول: "موقفنا تجاه القدس واضح وثابت ومبدئي في اعتبار القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وينطبق عليها القرارات رقم 242 و 338 في رفض السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة". (الخوالدة وآخرون. 2007: 181).

لقد كان من المفترض أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي خلال الخمس سنوات التي تلت اتفاق أوسلو، والذي كان من المفترض أن يأتي يوم 4 أيار من العام 1999، التاريخ الذي تم تحديده في اتفاقية أوسلو، لأنهاء الفترة الانتقالية، إلاّ أن (إسرائيل) لم تأبه إلى ذلك، وجاء على لسان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي صرح بأنه لا يوجد تاريخ مقدس ويحذر الفلسطينيين من الإعلان عن قيام دولتهم من طرف واحد. (كاطو. 1998: 26).

ومن هنا بدأت (إسرائيل) مسلك المراوغة والمماطلة والتعنت والتهرب من إلتزاماتها تجاه إتفاق أوسلو، وأنه لا توجد نية حقيقة لدى الإسرائيلين في الشروع بمفاوضات الوضع النهائي، وأن من أهم المعيقات التي تصطدم بها المفاوضات هي مصير القدس بالنسبة للإسرائيلين الذين تتفق

جميع برامج أحزابهم على أن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة (إسرائيل)، وأن وضعها غير قابل للتفاوض.

ومن أجل ذلك تبنت الأحزاب الإسرائيلية استراتيجيات موحده تتفق في الهدف وتختلف في أسلوب التطبيق وتحتوي هذه الاستراتيجية على ثلاثة عناصر، هي: (كاطو. 1998: 28).

1- تفتيت جبهة التفاوض العربية وعدم توحدها تجاه (إسرائيل)، وهذا ما كان لها بعد مؤتمر مدريد للسلام.

2- اختراق الجبهة الفلسطينية وتهميش قدرتها على إحداث حالة تعبئة عربية/إسلامية من أجل القدس.

3- فرض سياسة الأمر الواقع والسعي وراء تطبيع العلاقات مع الدول العربية سواء بطرق مباشرة أو من خلال الضغوطات الأمريكية.

ويبدو من خلال مفاوضات الوضع الدائم بين السلطة الفلسطينية والإسرائيلين أنها تصطدم بقضية القدس، حيث أنه لا نية للإسرائيلين بالتراجع أو التنازل عن مبادئهم فيما يخص القدس.

ومن خلال اللقاءات السرية التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أو على غرار مفاوضات أوسلو، فلقد صرحت الصحف الإسرائيلية عن وثيقة تدعى وثيقة (بيلين–أبو مازن) والتي لم تُعلن بشكل رسمي، ولم يعترف بها الطرف الفلسطيني، وجاء في هذه الوثيقة حسب الصحافة الإسرائيلية في (صحيفة معاريف، وصحيفة هآرتس) حيث تعاملت هذه الوثيقة مع قضية القدس من حيث المبدأ بأنه سيجري توسيع حدود القدس، وستُقام بلدية عليا للقدس الموسعة، وسيضم الجزء الشرقي العيزرية وأبو ديس، وسيُطلق عليها اسم (القدس)، بينما سيضم الجزء الآخر –عاصمة إسرائيل- مستوطنة (أدوميم) التي تمتد حدودها حتى مشارف أريحا. أما الأماكن المقدسة، فستحظى بحصانة خاصة، وستخضع للإدارة الفلسطينية، وأكدت الوثيقة أن عاصمة الدولة الفلسطينية لن تكون القدس الشرقية وإنما ستكون قرية أبو ديس عاصمة رمزية لها. (الزرو، 2009: 275).

ولقد كان من المفترض أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في منتصف أيلول من العام 1996م حسب ما أُتفق عليه في اتفاقية أوسلو وما أعقبها من تعديلات (إسرائيلية) جاءت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قبل اتفاق القاهرة 1994، واتفاق أوسلو الثاني 1995، ثم اتفاق

الخليل 1997، ثم اتفاق واي ريفر 1998، إلاّ أن المفاوضات الأكثر جدية كانت في منتصف عام 2000 في كامب ديفيد بين الرئيسين الفلسطيني ياسر عرفات والإسرائيلي ايهودا باراك الذي كان قد تم انتخابه عام 1999 خلفاً لبنيامين نتنياهو، حيث عُقدت القمة برعاية أمريكية من قبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. (المجالي، 2009: 221).

وفي 28 أيلول من العام 2000، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) رداً على اقتحام آرئيل شارون، رئيس حزب الليكود المعارض، وسط حماية مكثفة من الشرطة باحات المسجد الأقصى، حيث قام جموع المصلين في المسجد باعتراض الشرطة الإسرائيلية مما أوقع إصابات بين الطرفين. وفي اليوم التالي (الجمعة 29 أيلول) قامت الشرطة الإسرائيلية بإطلاق النار على جموع المصلين مما أدى إلى سقوط تسعة شهداء لتندلع الإنتفاضة في كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. (الهزايمة، 2004: 513).

وهنا تبين لنا كيف قام حزب الليكود بقيادة آرئيل شارون بهدم مفاوضات كامب ديفيد وإيقاف عملية التفاوض من خلال زيارته الاستفزازية التي قام بها إلى المسجد الأقصى.

ولقد كان الشعب الفلسطيني مهيئاً للقيام بانتفاضة جديدة بعد النهاية البائسة لتجربة الحل المؤقت التي لم تفضِ إلى حلول نهائية، كما وعد اتفاق أوسلو، حيث بدأت الانتفاضة بأنشطة شعبية مدنية، ثم أخذت تتحول إلى العمل العسكري المسلح دون اهمال المظاهر الشعبية المدنية في المقاومة، وكان لهذا التحول العسكري أسبابه، حيث أمعنت قوات الاحتلال في استخدامها للقوة المفرطة ضد المتظاهرين والمنتفضين من الشعب الفلسطيني. وفي السنة الأولى من الانتفاضة شكلت الفصائل الفلسطينية أجنحة عسكرية لها حملت على عاتقها عبىء المقاومة المسلحة، فتشكلت كتائب عزالدين القسام الجناح العسكري لحماس، وشهداء الأقصى التابعة لفتح، وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية وغيرها من حركات المقاومة المسلحة، وتنافست هذه الحركات فيما بينها على قيادة العمل العسكري المقاوم من خلال تجنيد أكبر عدد من الشباب الفلسطيني وتوفير أكبر كمية من السلاح (البرصان وآخرون، 2011: 310).

وفي الشهر الرابع من الانتفاضة، عُقدت جولة جديدة من المفاوضات في طابا بين 21-27 كانون ثاني 2001م، وكان الجديد بالنسبة للقدس في طابا هو التجديد في التغييرات الإسمية، فالمفاوضون استخدموا تعبير "مدينة مفتوحة" و"عاصمة للدولتين" للتعبير عن نفس الاقتراحات

السابقة في كامب ديفيد. فالعاصمة الفلسطينية بقيت هي قرية أبو ديس تحت اسم القدس، والقدس بشقيها الشرقية والغربية تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. (ديمتري. 2006: 72).

وفي 30 نيسان من العام 2002م، نشرت اللجنة الرباعية ما سُمي بخارطة الطريق التي تدعو إلى حل شامل بين الفلسطينيين والإسرائيلين على أن يُطبق هذا الحل على ثلاثة مراحل.

وفي الأول من كانون أول عام 2003، وقع وزير الإعلام الفلسطيني مع وزير العدل الإسرائيلي على ما سمي "بوثيقة جنيف" والتي تتحدث عن اعتراف (إسرائيل) بدولة فلسطين حال إعلانها على معظم أراضي الضفة الغربية وغزة، وأن تحتفظ الدولتان بعاصمتيهما في مدينة القدس على أن يكون ذلك في اطار السيادة للفلسطينين على القدس الشرقية باستثناء الحي اليهودي، في حين يخضع حائط البراق للسيادة الفلسطينية على أن تكون حرية الوصول إليه مكفوله للجميع تحت إشراف قوة دولية للمراقبة. كما تنص الوثيقة على أنه يمنع اليهود من الصلاة في المسجد الأقصى، وتمنع الحفائر الأثرية تماماً فيه، ويتخذ الطرفان جميع الإجراءات التي تكفل وصول اليهود إلى مزاراتهم (المجالي، 2009: 254).

وستبقى القدس هي جوهر وعقدة الصراع العربي-الإسرائيلي مثلما كانت عبر تاريخ طويل من الصراعات الإسلامية الصليبية. ومن هنا لا بد أن نذكر مساعي الهاشمين في أن تكون السيادة لهم على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى، فقد سعى الملك عبدالله الثاني إلى التوصل إلى اتفاقية الوصاية والسيادة الهاشمية على المقدسات في القدس حيث تم توقيع اتفاقية الوصاية والسيادة الهاشمية على المقدسات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 31 آذار 2013.

في حين يرى معارضون أن الوصاية الهاشمية والسيادة على المقدسات ليست سوى حبراً على ورق في ظل الإنتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمقدسات والمسجد الأقصى*.

* ملحق (3): اتفاقية الوصاية والسيادة الهاشمية على القدس.

المطلب الثاني: السياسة الأردنية تجاه حق العودة واللاجئين

إن ما حدث على أرض فلسطين منذ حرب عام 1948م، وما تبعها من نكسة عام 1967م، هو عملية استبدال كاملة للسكان العرب الفلسطينيين بسكان يهود من جنسيات مختلفة، وهو تغير ديمغرافي لطبيعة سكان فلسطين، حيث انقلبت موازين المعادلة من أكثرية عرب، وأقلية يهودية إلى أكثرية يهودية وأقلية عرب. ولقد أفرز هذا التغير الديمغرافي ظاهرة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين التي تعاملت معها الأمم المتحدة على أنها قضية إنسانية بينما هي قضية سياسية بإمتياز، ولا ننفي الجانب الإنساني في هذه القضية، ولكن كان يجب معاملتها كقضية سياسية بالدرجة الأولى؛ بأن هناك محتل ومعتدي ومستوطنين استبدل سكان الأرض الأصليين بسكان جاءوا من شتى بقاع العالم ليستحلوا مكان السكان الأصلين.

وحيث استمرت ظاهرة اللجوء الفلسطيني خلال وبعد حرب 1948م، واتسمت القضية بالديمومة والخطورة مما جعل الأمم المتحدة تنشيء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين **(أونروا) Unrwa**[*] لتُعنى بشؤون اللاجئين في مناطق اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان.

- **تعريف اللاجىء والنازح الفلسطيني:**

عرفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (الأونروا) اللاجىء الفلسطيني "بأنه الشخص الذي كان مكان إقامته فلسطين، لمدة حدها الأدنى سنتان على الأقل، قبل حرب عام 1948م، وأنه نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده". أما تعريف النازح الفلسطيني، فهو "كل فلسطيني غادر أو شُرد من أرضه أو مُنع من العودة إليها بسبب الحرب عام 1967م أو ما تبعها من أوامر عسكرية وإدارية لسلطات الاحتلال، أو الذين مُنحو تصاريح للمغادرة إلى شرق الأردن أو غيرها من الدول العربية على أمل أن يعودوا، ولكن منعتهم (إسرائيل) من العودة" (الحمد وآخرون، 2004: 681).

في حزيران 1949م، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة، جاء فيه أن عدد اللاجئين بلغ 940 ألف لاجىء، وعندما تشكلت الأونروا في أيار

[*] تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 الصادر في 8 ديسمبر 1949م، وبدأت عملياتها في 1 أيار 1950م. (انظر الصفحة 685 المدخل إلى القضية الفلسطينية الطبعة السابعة 2004م).

1950م ورد في تقرير مدير الهيئة الاستشارية للأونروا أن عدد اللاجئين الذين سُجلو هو 878 ألفاً موزعين كما يلي:

- الأردن: 467 ألف
- قطاع غزه والضفة الغربية: 200 ألف
- سوريا: 83 ألف
- لبنان: 107 آلاف
- داخل (إسرائيل): 21 ألف

ولكن تقرير مفوض الأونروا العام المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1953م يثبت أن عدد اللاجئين وصل عام 1950م إلى 960 ألف لاجيء فلسطيني (منصور، 2008: 129).

وفي عدوان (إسرائيل) عام 1967م واحتلالها باقي أراضي الضفة الغربية نزح ما لا يقل عن 200 ألف فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة، وكرس هذا العدوان ظاهرة التشتت الفلسطينية وعمقها وأفقدت لاجيئي 1948م الأمل في العودة وهم يرون أفواجاً جديدة من النازحين تعبر إليهم من أرض فلسطين (الحمد وآخرون، 2004: 680).

وتعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الحساسة والمعقدة والأكثر جدلاً في القضية الفلسطينية منذ أن تولدت هذه القضية إثر الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1948م، وإن المطالبات العربية في كل محفل دولي أو إقليمي في حق العودة للاجئين الفلسطينيين تستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) الصادر في 11 كانون أول عام 1948م* الذي ينص صراحةً على حق العودة والتعويض. كما تستند إلى العديد من المواد الواردة في اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949م التي إلتزمت (إسرائيل) ووقعت عليها وهي خاصة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب (سعدالدين، 2007: 16).

وفي مقابل تلك المطالبات والمناشدات العربية للمجتمع الدولي كانت (إسرائيل) تعمل، وفي كل طاقتها، على نفي حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم من خلال العمل على تغييب وجودهم

* ملحق (4): قرار رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول عام 1948.

المادي، ومن خلال الدعوة إلى توطينهم ودمجهم ضمن الأقطار العربية التي لجؤوا إليها، هذا في السنوات الأولى بعد حرب 1948 (الشريف، 1989: 40).

وعلى مدى تاريخ (إسرائيل)، فهي تتبنى أساليب وطرق مختلفة في تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، فتؤكد عدم مسؤوليتها عن بروز قضية اللاجئين، وتضع المسؤولية بالكامل على الطرف العربي الذي دعى الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم مؤقتاً تمهيداً لاستعادة أراضيهم، وطبقاً لهذه الرؤية الإسرائيلية، فهي تُحِّمل الفلسطينيين أنفسهم مسؤولية ذلك بتصديقهم للعرب الذين حرضوهم على مغادرة البلاد. (الشناق، 2008: 12).

كما ترفض (إسرائيل) فكرة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم ومدنهم وقراهم بحجة أن بيوتهم أصبحت مأهوله بالسكان الإسرائيليين، وأن العرب ما زالو يستعدون للحرب، وأن وجود فلسطينيين داخل (إسرائيل) يهدد أمنها. كما أن (إسرائيل) استطاعت استيعاب اليهود الذين قدموا إليها من العالم العربي والإسلامي، وهؤلاء حلو محل الفلسطينيين الذين هاجروا مناطق سكناهم، كما يستشهد الإسرائيليون برأي الكثير من آراء بعض المؤسسات الدولية والتي ترى أن حل مشكلة اللاجئين تتلخص في توطينهم ودمجهم في المجتمعات العربية (الحمد والرشدان، 2003: 184).

كما يقول الإسرائيليون أن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإعادة اللاجئين لم تكن في الواقع تنص على عودتهم بل تنص على عودة من يرغب من اللاجئين في العيش بسلام مع جيرانهم، وهذا يصعب على الفلسطينيين تنفيذها (الحمد والرشدان، 2003: 185).

ومن خلال ما سبق نجد أن (إسرائيل) في سياستها مع قضية اللاجئين تنتهج سياسات تنبع من الإيدولوجية الصهيونية العنصرية في ترسيخ مفهوم يهودية الدولة، وكذلك تحميل المسؤولية للعرب واللاجئين أنفسهم، كما أنها تتعمد التفسيرات المغلوطة الخاصة بها في قرأتها للاتفاقيات الدولية وتفسيرها كما تشاء كعادتها دائماً.

وعلى الرغم من قلة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثناء وبعد حرب عام 1948، إلا أنها تنطوي؛ شأنها في ذلك شأن قرارات الجمعية العامة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة. ففي القرار رقم (73) في 11 آب 1949م عبَّر مجلس الأمن عن أمله في أن تتعهد الحكومات والسلطات المعنية في حرب 1948م بالوصول إلى اتفاق؛ إما من خلال التفاوض مع لجنة التوثيق الخاصة بفلسطين، وإما من خلال التفاوض المباشر، وذلك لتسوية كافة المسائل العالقة بينهم بما في ذلك بطبيعة الحال مشكلة اللاجئين، كما

دعى المجلس في قراريه رقم (89) لعام 1950م ورقم (93) لعام 1951م إلى عودة النازحين من المناطق المنزوعة السلاح التي أنشأتها اتفاقيات الهدنة (المجالي، 2009: 23).

وفي هذا الخصوص صدر عن مجلس الأمن القرار رقم (237) بتاريخ 14 حزيران 1967م الذي يهيب بحكومة (إسرائيل) أن تسهل عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائية. كما وصدر القرار (242) والذي يدعو فيه مجلس الأمن إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون الخوض في تفاصيل ذلك. (الحمد والرشدان، 2003: 683).

إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت الكثير من القرارات التي تدعو فيها إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، كما قدم العرب الكثير من مشاريع السلام والتي تدعو فيها إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وهنا نذكر المشروع الأردني للسلام الذي قدمه الملك الراحل الحسين بن طلال بتاريخ 10 نيسان 1969م والذي تضمن مجموعة من النقاط وكان من ضمنها في البند السادس "أن على (إسرائيل) أن تقبل بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" (المجالي، 2009: 61)، إلا أن (إسرائيل) لم تُعر أي اهتمام لأي من قرارات الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو مشاريع السلام العربية.

وجاءت (إسرائيل) بعدة مشاريع فيما يخص اللاجئين، ولكنها جميعها لا تتضمن الموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين بل ركزت في مجملها على مطالبة العرب باستيعاب الفلسطينيين وتوطينهم في أماكن لجوئهم، وسعت بكل مشاريعها لاستبعاد عودة اللاجئين أو تأخير البحث فيها.

وفي ظل مفاوضات السلام العربية–الإسرائيلية في مؤتمر مدريد عام 1991م طُرحت قضية اللاجئين كجزء من القضية الفلسطينية، فتناولت معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية موضوع اللاجئين والنازحين حيث نصت المادة الثامنة من المعاهدة على ما يلي (عايش، 2001: 98):

1- اعترافاً بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي سببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

2- اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه التي سببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي يسعى الطرفان

إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ- فيما يتعلق بالنازحين ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب-فيما يتعلق باللاجئين:

1-ضمن اطار المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.

2-في مفاوضات تتم في اطار ثنائي أو غير ذلك ضمن اطار تتفق عليه وتكون مقترنه ومتزامنه مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة 3 من هذه المعاهدة (الضفة الغربية وقطاع غزة).

ج- من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليه وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

ويعلق هنا الدكتور فايز الطراونه، رئيس الوفد الأردني المفاوض أنذاك، حول موضوع اللاجئين والنازحين في المعاهدة، فيقول: "إن قضية اللاجئين وضعت على جدول الأعمال بشكل ثنائي مع ادراكنا أن قضية اللاجئين بالتحديد لا يمكن أن تُحل على مستوى ثنائي، حيث أن لها بُعداً إقليمياً وخصوصاً في الأردن الذي يُعتبر أكبر مُضيف للاجئين على أراضية، ولكن عملنا كما ورد في جدول الأعمال على أن قضية اللاجئين تُبحث في لجان متعددة الأطراف أو ثنائياً وبشكل متزامن مع مفاوضات الحل النهائي للمسار الفلسطيني-الإسرائيلي، والأخوة الفلسطينيون هم من أجلو قضية اللاجئين في إعلان المبادىء إلى الوضع النهائي، ولم يكن قراراً أردنياً، وبالنسبة للنازحين فقد شارك الأردن في اللجنة الرباعية التي تضم (مصر، والأردن، وإسرائيل، وفلسطين) لبحث قضيتهم" (المصالحة، 2005: 243).

وفي المقابل يرى باحثون أن المادة رقم (8) التي تناولت قضية اللاجئين في معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية قد حصرت القضية بكونها إنسانية بحته متناسية الأبعاد السياسية والتاريخية، بل إنها تبرىء الطرف الإسرائيلي من التسبب بمشكلة اللاجئين، وتظهر (إسرائيل) بأنها مجرد طرف معني بهذه المشكلة. (عايش، 2001: 69).

كما أنها تشير إلى التوطين كحل محتمل، بل يكاد يكون الحل الوحيد المنصوص عليه في هذه المعاهدة، وهي بذلك أول وثيقة سياسية عربية تقر بالتوطين كحل لمشكلة اللاجئين من خلال برامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الاقتصادية والتي تساعد على توطينهم.

ولقد فسر رئيس الوزراء الأردني آنذاك، الدكتور عبدالسلام المجالي، في حديث له في مجلس النواب الأردني، كلمة توطين الواردة في الفقرة (جـ) من المادة (8)، بالقول: "إن كلمة توطين أُختيرت بعناية ودقة، لأن العبارة التي كان يجب أن نخشاها هي إعادة التوطين. فالتوطين في مفهومنا، وأقول هنا رسمياً، يعني بالنسبة لنا الحفاظ على حق العودة للوطن الأصلي فلسطين، وأن الذي يُخيفني في هذا الإطار هو أن يُفسر البعض كلمة توطين بنفس التعريف الذي تشتهيه (إسرائيل) (المجالي، 2009: 91). وهنا يتسائل الباحث! لِمَ كل هذا الضعف بالمفاوض الأردني، ولماذا لم يُشار إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تنص صراحةً على حق العودة للاجئين، حتى أن تعبير حق العودة لم يرد مطلقاً في المادة (8) الخاصة باللاجئين.

أما في الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) وما عُرف بإعلان مبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية والتي وُقعت في واشنطن في أيلول 1993م، فإن المُطلع على المادة (5) من وثيقة إعلان المبادىء يجد هذا النص الذي يمر سريعاً على قضية اللاجئين (الحمد والرشدان، 2003: 536): من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تعطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون، والمستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

أما المادة (12) من إعلان المبادىء نفسه، فقد تناولت موضوع النازحين، ونصت على ما يلي: (المجالي، 2009: 92). "سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة (إسرائيل) والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي يتم من خلالها السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م بالعودة بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك".

وهكذا فإن اتفاق أوسلو أرجأ البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م إلى المفاوضات النهائية بين الطرفين، إضافة إلى اللجنة متعددة الأطراف. وأما قضية النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزه، فقد انيطت باللجنة الرباعية الأردنية الفلسطينية المصرية–الإسرائيلية.

وحيث يمثل النازحون الفلسطينيون موضوعاً مكملاً لموضوع اللاجئين الذين خرجوا من ديارهم الفلسطينية عام 1948م، وهم يمثلون إضافة أيضاً للاجئين أهمية كبيرة بالنسبة للجانب العربي باعتبارهما الاثنين يمثلان وجهاً واحداً للمشكلة.

ولقد عقدت اللجان الفنية المنبثقة عن اللجنة الرباعية المشار إليها سابقاً عدة اجتماعات تحضيرية ولحقتها اجتماعات على مستوى وزاري أيضاً، ولقد تبنت كندا متابعة أعمال هذه اللجنة التي استضافت العديد من اجتماعات هذه اللجنة، حيث كانت المفاوضات في هذه اللجنة معقدة للغاية، وأن الجانب الإسرائيلي أدخل كافة أطرافها في متاهات كثيرة تتعلق بتعريف اللاجيء والنازح وشروط عودة النازحين والتشدد الكبير في رفض عودة أي لاجيء من لاجئي 1948م الذين لجأوا إلى الضفة الغربية ثم نزحوا إلى خارجها عام 1967م، وكذلك التعويضات التي أراد الجانب الإسرائيلي تحميلها للمجتمع الدولي، وكذلك فرض مسألة اللاجئين اليهود من الدول العربية إلى داخل (إسرائيل)، وكل ذلك بقصد إيصال المفاوضات الرباعية إلى طريق مسدود. (حنون وآخرون، 2008: 32).

ولقد كان كل ما وعدت به المفاوضات في لجنة النازحين هو إمكانية النظر في عملية جمع شمل العائلات من منطلقات إنسانية على أن لا يتجاوز العدد المسموح به سنوياً الخمسة آلاف نازح. وعندما طالب الجانب الفلسطيني في اللجنة الرباعية بعودة 100 ألف نازح فوراً علق الجانب الإسرائيلي بأن هذا المطلب غير واقعي مُعتبراً أن للمسالة وجهاً أمنياً واستيعابياً وأن الضفة وقطاع غزه لا يمكنها استيعاب مزيداً من السكان. وربما كان الموقف الإسرائيلي على هذا النحو يعكس أفكار الجانب الفلسطيني المفاوض، فقد سبق أن صرّح محمود عباس أن مسألة عودة اللاجئين لا يجب أن تشكل أولوية على جدول الأعمال الفلسطيني بسبب عدم قدرة الكيان الفلسطيني على استيعابهم حتى لو انتفت الضغوط السياسية التي تمنع ذلك (عطايا، 1992: 59).

ومنذ توقيع إعلان المبادىء عُقدت الكثير من الاجتماعات بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين وعلى مختلف المستويات وتم توقيع العديد من الاتفاقات اللاحقة التي كان من أبرزها:

1- اتفاق طابا أو الاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، ولم يتضمن أي ذكر لقضية اللاجئين، وتم توقيعة في واشنطن 28 أيلول 1995.

2- اتفاق الخليل، ولم يتضمن أي نصوص بخصوص اللاجئين وتم توقيعة في 17 كانون ثاني 1997.

3- مذكرة واي ريفر، والتي تم الإشارة فيها في المادة الرابعة على أنه "سيستأنف الجانبان بشكل فوري ومكثف مفاوضات الوضع النهائي، وسيعملان بتصميم للتوصل إلى اتفاق مشترك حتى الرابع من أيار 1999، ووقعت في واشنطن في 23 تشرين أول 1998.

4- مفاوضات طابا الثانية، حيث عُقدت في طابا في كانون الأول من العام 2001م مفاوضات جديدة لوضع حد للتدهور الذي أصاب المفاوضات والبحث عن مخرج لإحياء عملية السلام، حيث تمت صياغة بيان يرفع عن كاهل (إسرائيل) المسؤولية القانونية والأخلاقية في عمليات الإبادة الجماعية والتهجير والتدمير والجرائم التي شنتها ضد الفلسطينيين، ويعبر هذا البيان عن الأسف الإسرائيلي بدل تحميله كامل المسؤولية عن ذلك، حيث شرعن هذا البيان وقنن قضية اللاجئين، وذلك من خلال مطالبته بتشكيل لجنة دولية لمتابعة هذه القضية، ويتم عرض خيارات خمسة على اللاجئين وهي (هيئة تحرير مكتب الجيل للصحافة في غزة، 2008: 53):

- التوطين في مكان إقامته الحالية.
- الحصول على جنسية الدولة الموجود فيها.
- استيعابه في الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها.
- الهجرة إلى خارج المنطقة.
- العودة إلى داخل (إسرائيل) من خلال قضايا لم الشمل ولأعداد محدودة.

وحيث تكون هذه الهيئة الدولية معنية بجمع الأموال اللازمة كتعويض مقابل الأملاك المنقولة الشخصية التي أُغتصبت من اللاجئين، وطالبت (إسرائيل) بوضع سقف عام للتعويضات ليتحول إلى تسوية دائمة بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية.

ولم تخرج هذه المفاوضات بأي نتائج عملية، لأن الموقف الإسرائيلي لم يخرج عن اطاره التقليدي في عدم الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي هُجرو منها.

ويبدو أن أمر تحديد أعداد اللاجئين الذين ستسمح (إسرائيل) بإعادتهم شكل العائق الوحيد الذي منع الطرفان من التوصل إلى اتفاق، حيث طرحت (إسرائيل) فكرة إعادة 40 ألف لاجيء

خلال خمس سنوات، فيما أكد الطرف الفلسطيني المفاوض على أن أي عرض من قِبل (إسرائيل) يتدنى عن إعادة 100 ألف لاجيء لن يؤدي إلى أي تقدم في المفاوضات، وذلك حسب ما أكد وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني آنذاك ياسر عبد ربه (حساوي، 2008: 336).

5- انعقدت مفاوضات كامب ديفيد الثانية في الأسبوع الثاني من تموز عام 2002م، واستمرت خمسة عشر يوماً في منتجع كامب ديفيد، ولكنها انتهت بالفشل دون التوصل إلى اتفاق.

ولقد كان لفشل هذه المفاوضات أحد الأسباب التي أدت إلى احتقان الشعبي في الأراضي الفلسطينية، وكان أيضاً للزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك آرييل شارون إلى المسجد الأقصى، كما ذكرنا سابقاً اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، وهكذا توقفت المسيرة السلمية، ومما لا شك فيه أن من أسباب فشل مفاوضات كامب ديفيد وتوقف المسيرة السلمية هو موقف (إسرائيل) الرافض لتحمل المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية لقضية اللاجئين والقضايا الأخرى المؤجلة والذي قابلة الموقف الفلسطيني بالتمسك بحق العودة للاجئين والتعويض.

6- خطة خارطة الطريق:

انطلاقاً من دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 24 حزيران 2002م إلى إقامة دولة فلسطينية مستقله، فلقد تم التشاور بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (اللجنة الرباعية) بهدف وضع خطة جديدة من شأنها أن تُنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث تم تبني خطة خارطة الطريق، والتي تقضي بحل القضية الفلسطينية وعلى ثلاثة مراحل، بحيث تتضمن المرحلة الأولى من الخريطة إجراء انتخابات فلسطينية حره، وفي المرحلة الثانية تنسحب (إسرائيل) إلى مواقع ما قبل 28 أيلول 2000 ويتم إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقته، وفي المرحلة الثالثة يتم اجراء مفاوضات الوضع النهائي، حيث ينبغي أن يُعقد مؤتمر دولي لإطلاق مفاوضات الوضع الدائم المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، وأن يكون العام 2005م نهاية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (حساوي، 2008: 346).

وفي رد (إسرائيل) على خارطة الطريق اشترطت على الفلسطينيين التنازل عن حق العودة وإنهاء الصراع مقابل موافقة (إسرائيل) على إقامة دولة فلسطينية (حبش، 2003: 349)، وبدلاً من أن يشهد العام 2005م اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وبدء مفاوضات الوضع الدائم على العكس من ذلك حصل تدهور في الأوضاع الأمنية داخل الأراضي المحتله، حيث لجأت (إسرائيل) إلى تطبيق خطة الفصل الأحادية الجانب من خلال انسحابها من قطاع غزه واستكمال

بناء جدار العزل في الضفة الغربية المخالف للقانون الدولي، وتم الاكتفاء بتوقيع هدنه مع الجانب الفلسطيني، وبما يضمن تحقيق الأمن لـ (إسرائيل)، دون تحقيق أي خطوة باتجاه السلام العادل مع الفلسطينيين (حساوي، 2008: 347).

الخاتمة

تبين لنا من خلال سياق دراستنا الموسومة بـ "أثر العلاقات الأردنية–الإسرائيلية وأثرها في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي". أن (إسرائيل) أبرمت معاهدة سلام مع الأردن والفلسطينيين وهي في موقع قوة وفي ظل ضعف في الجانب الأردني والفلسطيني على حد سواء. كما أن الأردن نأى بنفسه عن التدخل المباشر في الضغط المباشر على إسرائيل، ولم تستخدم المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية كوسيلة ضغط من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وقد لا يُلام الأردن على ذلك لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالوضع الاقتصادي الذي تمر به الأردن وتغيب الدعم العربي له وخاصة الخليجي بعد موقف الأردن من حرب الخليج الأولى، كما أن الأردن بلد قليل الموارد وبحاجة لتدعيم اقتصادة، وكان يعتقد أن اتفاقية السلام ستُحقق له ما يريد من دعم مالي أمريكي وأوروبي، ثم أن تغير السياسة الخارجية بعد وفاة الملك حسين، واستلام الملك عبدالله الثاني الذي حاول التركيز على القضايا الداخلية والاهتمام بالتنمية والاقتصاد والنأي عن الشؤون الخارجية كان واضحاً في السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية.

ومن خلال استعراض بعض بنود اتفاقية السلام، مثل: المياه والحدود ومسألة الأمن، فلقد تبين لنا أن الأردن لم يحصل على كل ما كان يجب أن يتحصل عليه من خلال المفاوضات، وهذا برأي معارضي معاهدة السلام، فهناك انتقادات كثيرة ومن المرجح أن موقف المفاوض الأردني لم يكن بالقوة التي كان بها المفاوض الإسرائيلي وهذا بطبيعة الحال ناتج عن الاختلاف في موازيين القوى وما تفرضه على واقع المفاوضات، إلا أن الجانب الرسمي دافع عن معاهدة السلام مُعتبراً أن ما حققه المفاوض الأردني يعتبر انجازاً كبيراً.

وبدا لنا من خلال الدراسة كيف أن الجانب الفلسطيني ومنذ بداية عملية السلام وبدء المفاوضات في واشنطن بعد مؤتمر مدريد أنتهج أسلوباً مغايراً عن باقي الوفود المشاركة في قبوله بمفاوضات سرية كانت تجري في أوسلو، ولقد تفاجأ الجميع عند اعلان تفاهم أوسلو، وهو بذلك يتحمل نتائج ما ذهب إليه وأنه جعل الأردن لا يتوانى عن الاستعجال في توقيع اعلان المبادىء مع (إسرائيل)، حيث كان الجانب الأردني يؤجل توقيع إعلان المبادىء منتظراً ماذا سيحدث في مفاوضات الوفد الفلسطيني في واشنطن. كما أن اعلان المبادىء الذي وقعه الفلسطينيون مع الإسرائيليون شابه الكثير من العيوب في صميم القضية الفلسطينية، فلم يتطرق لقضية اللاجئين، وقضية الحدود، وقضية القدس، وهذه القضايا تعتبر أساسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتُركت هذه القضايا إلى ما سمي بقضايا الحل النهائي والتي لا تزال إلى يومنا هذا بعد اثنان

وعشرين عاماً من اتفاقية أوسلو لم تفضي إلى حل يمكن الفلسطينيون من الحصول على حقوقهم واستعادة أرضهم وإعادة لاجئيهم إلى دولتهم التي كان من المفترض أن تقوم ويعلن عنها بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو.

وتبين لنا أن (إسرائيل) لا تقيم وزناً لأي من الدول العربية ولا يهمها سوء مصالحها وأمنها وأنها تتمادى في رفضها لأي مبادرة سلام، وما السلام بالنسبة لها إلا لعبة المماطلة والغضب أو رفض لكل الإلتزامات التي قد تؤدي إلى اعلان دولة فلسطينية، وأن القدس بالنسبة لها هي عاصمة (إسرائيل) الموحدة شاء من شاء وأبى من أبى.

الاستنتاجات

يوجد العديد من المتغيرات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وهي كما يلي:

1- إن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية حققت لإسرائيل ما لم تحققه حروبها مع العرب، وأن الأردن كان واهماً عندما اعتقد أن السلام مع (إسرائيل) سيُحقق له الكثير من الفوائد، حيث:

أ- أن الأردن لم يستطع أن يحل مشكلة الشح في المياه والتي كان من المفترض أن تحقق له عملية السلام وفراً مائياً بحصوله على كمية أكبر من مياه نهري الأردن واليرموك، كما أنه تنازل عن المياه الجوفية في المنطقة الحدودية في جنوب البحر الميت.

ب-لم تستعد الأردن كامل السيادة على الأراضي التي قيل أنها أعيدت إلى السيادة الأردنية في منطقتي الغَمر والباقورة منطقتي الباقورة/نهاريم، ومزارع الغمر/تسوفار، حيث أنهما مؤجرتان للجانب الإسرائيلي لمدة طويلة، وهي أيضاً تُسجل سابقة في معاهدات السلام.

ج- في مجال الاقتصاد، لم تجني الأردن من معاهدة السلام أي مردود اقتصادي أو تجاري مع (إسرائيل) على عكس ما حققه الجانب الإسرائيلي.

د- في مجال الأمن جاءت المعاهدة بتحقيق الأمن للجانب الإسرائيلي على حساب الأمن القومي العربي، حيث أن (إسرائيل) أَمّنت أطول واجهة لها مع دولة عربية واستطاعت (إسرائيل) أن تجعل من الأردن عُمقاً استراتيجياً لها.

2- إن اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية لم تقف عند حدود إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم وترسيم الحدود وإنهاء الإشكالات بما يخص المياه وإقامة علاقات دبلوماسية فقط بل تعدت إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل كافة مجالات التعاون والتنسيق في شتى المجالات، وهذا ما جعل الأردن في موقف تطبيع كامل مع (إسرائيل)، وكان من الأجدى لو اقتصرت المعاهدة فقط على المياه والحدود والعلاقات الدبلوماسية واستثمار باقي بنود المعاهدة لاحقاً بعد أن يتم اختبار نوايا (إسرائيل) تجاه الجانب الفلسطيني وخاصة في قضية القدس واللاجئين

3- لقد نأت السياسة الأردنية بنفسها عن التدخل في المصالحة الفلسطينية، ولم يلعب الأردن أي دور إيجابي في تحقيق المصالحة، وتُرِك التدخل للجانب المصري والقطري واليمني والسعودي وأطراف أخرى إقليمية مثل تركيا.

4- لعبت الدبلوماسية الأردنية دوراً عادياً في المحافل الدولية من خلال مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومن خلال الاتحاد الأردني مطالبة بالضغط على (إسرائيل) للإيفاء بالإلتزاماتها وإقامة الدولة الفلسطينية.

5- لم يتحقق أي تقدم في قضيتي القدس واللاجئين خلال أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو بالرغم من الدور الذي لعبته السياسة الأردنية في جميع المحافل الدولية للتأكيد على حق عودة اللاجئين، وكذلك تجاه القدس والمقدسات سوى ما تم الإتفاق عليه من خلال معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية بأن يكون هناك دور أردني في الوصاية على المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية.

6- لم تحاول الأردن استخدام اتفاقية السلام كورقة ضغط على (إسرائيل) من خلال التلويح بإلغاء المعاهدة إذا لم تحقق أي تقدم في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وهذا ما جعل (إسرائيل) تتمادى في تعنتها وشنها لحروب متتالية على قطاع غزة راح ضحيتها الكثير من الشهداء والجرحى من الشعب الفلسطيني.

7- يتحمل المفاوض الفلسطيني المتمثل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الأكبر بما آلت إليه المفاوضات السرية في أوسلو، وقبل ذلك فإن الدول العربية جميعها تتحمل مسؤولية ونتائج قرار قمة الرباط عام 1974م والتي أفضت إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتي في نظر الباحث لم تكن أهلاً لتلك المسؤولية، فلو تُرِك المجال للأردن يتحمل مسؤولية إعادة ما تم احتلاله في حرب عام 1967م من خلال المفاوضات بعد مؤتمر مدريد، فقد تكون النتائج على العكس مما توصلت إليه المنظمة مع إسرائيل.

8- إن الدعم الأمريكي (لإسرائيل) سياسياً واقتصادياً له دور كبير في عدم التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والذي لا يمكن مواجهته من خلال سياسة الأردن في التعامل مع القضية الفلسطينية، فالأردن دولة ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، ولا يمكن لها أن تقف نداً (لإسرائيل)، كما أن الظروف التي تمر فيها المنطقة العربية وما يحدث في سوريا

والعراق واليمن وليبيا أثرت بشكل كبير على القضية الفلسطينية، فلم تعد القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى في الشرق الأوسط.

9- إن اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية لم تقف عند حدود إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم وترسيم الحدود وإنهاء الإشكالات بما يخص المياه وإقامة علاقات دبلوماسية فقط بل تعدت إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل كافة مجالات التعاون والتنسيق في شتى المجالات، وهذا ما جعل الأردن في موقف تطبيع كامل مع (إسرائيل)، وكان من الأجدى لو اقتصرت المعاهدة فقط على المياه والحدود والعلاقات الدبلوماسية واستثمار باقي بنود المعاهدة لاحقاً بعد أن يتم اختبار نوايا (إسرائيل) تجاه الجانب الفلسطيني وخاصة في قضيتي القدس واللاجئين.

التوصيات:

إن العلاقة الأردنية–الإسرائيلية علاقة غير متكافئة ولا تخدم المصالح الوطنية الأردنية، وكذلك لم تقدم أي جديد على سير العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيلين، وبناءاً على ذلك ستكون التوصيات على الشكل التالي:

1- على الأردن أن يعيد النظر في بنود معاهدة السلام مع (إسرائيل) وتقييمها من حيث تحقيق المصالح الوطنية للأردن، مع الحفاظ على استمرارية المعاهدة مع تقنينها في الجوانب الاقتصادية التي ترجح فيها الفائدة العظمى لإسرائيل كوسيلة ضغط لدعم الأشقاء الفلسطينين.

2- على الأردن أن يعتبر معاهدة السلام مع (إسرائيل) ما هي إلاّ هُدنه وأن الخطر والتهديد الإسرائيلي لأمن الأردن لا يزال قائماً ما دام الفلسطينيون لم يتمكنوا من إقامة دولتهم المستقلة ولم يتوصلوا إلى حل لقضايا الحل النهائي وخاصة قضايا اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات.

3- على السياسة الأردنية أن تعيد التركيز على القضية الفلسطينية وأن تنأى بنفسها عن مجريات الأحداث في المنطقة العربية، وأن لا تدخل في متاهة ما يُسمى الحرب على الإرهاب وأن تسعى للحفاظ على حدودها وأمنها الداخلي وأن لا تتناسا الجبهة الغربية مع (إسرائيل)، فإسرائيل صديق اليوم وقد تكون عدو الغد.

4- على السياسة الأردنية أن تسعى لتحالفات سياسية واقتصادية مع دول الخليج العربي لتمكين قوتها الاقتصادية لتكون قادرة على المحافظة على قوة الدولة وتطويرها لمواجهة أي خطر إسرائيلي محتمل في المستقبل.

5- على السياسة الأردنية أن تعمل بالتعاون مع الدول العربية على رأب الصدع الفلسطيني الداخلي وأن تبادر في دور ملموس وفعال في تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الرئيسة الفلسطينية حماس وفتح، وذلك لدعم الموقف الفلسطيني في قدرته على الصمود أمام تحديات عملية السلام ومسائل الحل النهائي في ظل التهرب الإسرائيلي من إلتزاماته الدولية وعدم تطبيقها لقرارات الشرعية الدولة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

المصادر والمراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أولاً: الكتب:

أبو بكر. توفيق. (2000). قمة عمان: **حصاد وسياسات القمم العربية 1964-2000**، عمان: مركز حنين للدراسات الاستراتيجية، الأردن.

أبو جابر. ابراهيم وآخرون. (2002). **قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرون**، ط3، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

أبو سمره. محمد. (2007). **جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين والقضية الفلسطينية**. ط1، عمان: مطبعة التقوى، الأردن.

أبو عودة. عدنان. (1999). **إشكاليات السلام في الشرق الأوسط: رؤية من الداخل**. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان.

أرمسترونج. كارين. (1996). **القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث**. ترجمة: فاطمة نصر ومحمد عناني. (1998)، القاهرة: دار الكتب المصرية.

أوري. سبير. (1998). **خفايا أوسلو من الألف إلى الياء**. ط1، ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. الأردن.

البراري. حسن. (2014). **الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب**. عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، الأردن.

البرصان. أحمد وآخرون. (2011). **مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي-الإسرائيلي**. ط1، (مؤتمرات) عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

بصبوص. حمزه عثمان. (2010). **الرؤى الملكية للسلام والتنمية**، عمان: د.ن. الأردن.

البطاينة. فواز وزهران. وسام. (2000). **النطق السامي حول المسألة الفلسطينية: جلالة الملك الحسين بن طلال والوحدة الفلسطينية**، منشورات الديوان الملكي الهاشمي.

توفيق. سعد حقي. (1999). **مبادىء العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان–الأردن.

الحباشنة. خالد عبدالرزاق. (1999). **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية: الجذور والآفاق، (د.ن)، عمان–الأردن.**

حبش. جورج. (2003). **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق**. دمشق: مركز دراسات الغد العربي.

حتي. ناصيف. (1985). **النظرية في العلاقات الدولية.**

حدادين. منذر. (2004). **الدبلوماسية على نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

حساوي. نجوى مصطفى. (2008). **حقوق اللاجئيين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الحسن. خالد. (1985). **الإتفاق الأردني–الفلسطيني للتحرك المشترك**، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، الأردن

الحمد. جواد وآخرون. (2004). **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. ط7، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

الحمد. جواد. (1999). **مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع اسرائيل**، ط2، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

الحمد. جواد. (2001). **في الذاكرة الإنسانية المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني.** ط5، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

خدام. منذر. (2001). **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

الخطيب. نعمان أحمد. (2014). **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

الخوالدة. مصطفى وآخرون. (2007). **جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين والقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي.** (د.ن).

الدويري. زايد والبرماوي. جميل نواف. (2007). **خطاب للعقول والقلوب.** ط1، عمان: دار كنوز المعرفة.

ديمتري. أديب. (2006). **وهم السلام من أوسلو إلى شرم الشيخ.** ط1. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية.

الربيعي. صاحب. (2000)، **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن.** ط1. دمشق: دار الحصاد، سوريا.

الزبيدي. كريم عواد. (2013). **تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي.** ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الزرو. نواف. (2009). **القدس صراع هوية وسيادة ومستقبل.** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

شبيب. سميح. (1988). **منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق: 1982-1987.** قبرص: شرق برس.

شديد. عمر. (1999). **المياه والأمن الفلسطيني.** عمان: دار مجدلاوي للنشر. ط1، الأردن.

شلايم. آفي. (2013). **إسرائيل وفلسطين إعادة تقييم ومراجعه ودحض وتنفيذ.** ط1، ترجمة: حسين محمد ياغي وبسمة محمد ياغي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الشناق. فاروق. (2008). **القدس في السياسة الأردنية.** منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان – الأردن.

صقر. محمد وآخرون. (2000). **المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية: دراسة وتحليل.** ط2، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

طهبوب. محمود ناصر. (1994). **السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام**، عمان: المكتبة الوطنية، الأردن.

الطويسي. باسم محمد. (1997). **الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر المثقفين في الأردن**. عمان: دار سندباد للنشر والتوزيع، الأردن.

عايش. محمد عصام. (2001). **معاهدة وادي عربة: دراسة تحليلية**. ط1، عمان: دار البيارق للنشر والتوزيع.

العبادي. عبدالسلام. (1995). **الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية في القدس الشريف**، سلسلة التثقيق الشبابي، عمان: وزارة الشباب، الأردن.

عباس. محمود (أبو مازن). (1994). **طريق أوسلو**. ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبدالرحمن. أسعد والحوراني. هاني. (1996). **مراحل تطور العلاقات الأردنية–الفلسطينية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين.

عبدالرحمن. أسعد. (1987). منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها. الناشر: مركز الأبحاث، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص.

العضايلة. عادل محمد. (2005). **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**. ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

عطايا. أمين محمود. (1992). **الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الإسرائيلي**. دمشق: الشادي للنشر والتوزيع.

علّام. أشرف. (2008). **مشروع قناة البحرين والأمن العربي**. ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

العوضي. حفظي عبدالله. (2014). **السياسة الخارجية الأردنية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية 1999–2010**. ط1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.

عيتاني. مريم. (2008). **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**. ط1، بيروت: مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات.

الفرا. "محمد علي" عمر. (2001). **السلام الخادع: من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991–2000**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن

القرعان. صالح. (2007). **معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية: دراسة تحليلية ورؤى مستقبلية**. ط1. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

قريع. أحمد (2011). **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خارطة الطريق:** ج1 مفاوضات أوسلو: 1993. ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

قريع. أحمد (2011). **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خارطة الطريق:** ج2 مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) 1995–2000. ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

قريع. أحمد. (2011). **الطريق إلى خارطة الطريق 2002–2006**. ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

القوتلي. محمد أسامة. (1997). **المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية**. (مترجم)، مكتبة الدراسات الشرق أوسطية الحديثة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق. تحرير (أنطوني، ألن جون) 1876–1961، الناشر: تاوريس للدراسات الأكاديمية (1995)، لندن.

القيسي. محمود عبداللطيف. (2008). **مواقف الأردن الوطنية والقومية تجاه القضية الفلسطينية**. ط1 عمان: عالم الكتب الحديث، الأردن.

الكباريتي. سحر مهاوي. (2013). **فك الارتباط بين فلسطين والأردن سنة 1988: دراسة تحليلية لأسبابه وأثاره على العلاقات الأردنية الفلسطينية**. عمان: أروقة للدراسات والنشر.

كعوش. يوسف. (1989). **الأمن القومي العربي**. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ط1، الأردن.

كنبار. كريم السيد وأغنية. محمد السوداني. (2006). **الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية "إسراطين"**. ط1، طرابلس – ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر.

كنعان. عبدالله توفيق. (2011). **القدس والهاشميون**. عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس.

الكيلاني. هيثم. (1996). **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**. ط1، ع(3)، دراسات استراتيجية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المجالي. عبدالحميد مسلم. (2009). **القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاماً من التجاذب 1979-2009**. عمان: وزارة الثقافة.

المشاقبه. تيسير. (2012). **إسرائيل: إشكالية الدولة والأرض والوجود: تحولات الديمغرافيا واستشراق المستقبل: رؤية إسرائيلية**. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن.

المصالحة. محمد. (2005). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية** (من واشنطن إلى وادي عربه). عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، الأردن.

المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية وثائقها وأبعادها. (1994). عمان: منشورات وزارة الإعلام الأردنية.

منصور. واصف. (2008). **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**. ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان.

موشيه زاك. (2007). **الحسين والسلام: العلاقات الأردنية-الإسرائيلية**. ط1، ترجمة: غسان محمد، القاهرة: دار أطلس للدراسات والترجمة والنشر.

نجم. رائف يوسف. (1994). **الإعمار الهاشمي في القدس**. عمان: دار البرق للطباعة والنشر، الأردن.

الهزايمة. محمد عوض. (2004). **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**. ط2، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

وثائق أردنية. (1986). جلالة الملك الحسين يوجه إلى الأمة خطاباً قومياً شاملاً في يوم الأربعاء الموافق 19 شباط 1986م، منشورات الديوان الملكي الهاشمي.

ثانياً: الدوريات:

الأعرج. عبدالعزيز. (1994). متاهات مفاوضات السلام في مدريد إلى أوسلو. **مجلة شؤون الأوسط.** ع(31)، تموز 1994.

بيرفين. ديفيد. (1995). التسلح النووي الإسرائيلي وقضية السلام. ترجمة: محمد خالد، **مجلة السياسة الدولية.** ع(120)، السنة الواحدة والثلاثون، نيسان 1995، القاهرة.

جريدة الرأي الأردنية. (2008). ع(13958)، 2008/12/28م.

جريس. صبري. (1974). قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع(40)، كانون الأول، بيروت.

جمعة. محمد. (2006). إفشال حماس: السيناريوهات والبدائل (حماس وفتح واحتمالات الصراع)، **مجلة السياسة الدولية.** ع(165)، يوليو/تموز 2006م.

جمعة. محمد. (2012). التوافق العصي: عقبات ميدانية أمام المصالحة الفلسطينية. **مجلة السياسة الدولية**، ع(188)، نيسان 2012.

حسني. جمال. (1988). مأزق النظام الأردني إزاء الإنتفاضة. **مجلة الفكر الديمقراطي**، ع(2)، الرباط – المغرب.

الحسيني. سنية. (2016). الإنقسام وحدود التباين الفكري بين فتح وحماس. **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع(105)، شباط 2016، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

خليل. محمود. (2001). الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة. **مجلة السياسية الدولية**، السنة السابعة الثلاثون، القاهرة، ع(146)، تشرين أول.

الدسوقي. أبو بكر. (2006). حماس والحصار الدولي بين التراجع والصمود. **مجلة السياسة الدولية.** ع(165)، م(41)، تموز 2006، القاهرة.

الدهراوي. خضر. (1996). القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي. **مجلة الدفاع العربي،** ع(8)، أيار، السنة العشرون.

الدويكات. قاسم. (2000). إشكالية الحدود السياسية الدولية الأردنية الغربية. **مجلة أبحاث اليرموك،** ع(2).

الدويكات. قاسم. (2000). الأراضي الأردنية التي كانت تحتلها إسرائيل في وادي عربة، **المجلة الثقافية،** ع(40)، عمان-الأردن.

الزبيدي. باسم. (2016). الإنقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطالبات التخطي. مجلة **المستقبل العربي.** ع(446) لسنة 38 نيسان 2016، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

سعدالدين. نادية. (2007). اللاجئون الفلسطينيون ومقترحات إسقاط حقهم بالعودة. **المجلة البحثية لقضايا اللاجئين،** ع(4). السنة الثانية، شتاء 2007، عمان: مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، الأردن.

الشريف. محمد رشاد. (1989). إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينين: مواقف وإجراءات. **مجلة الأرض،**السنة السادسة عشر، ع(5).

فتحي. ممدوح أنيس. (1996). أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة. **مجلة السياسة الدولية.** ع(124)، السنة الثلاثون، شباط، القاهرة.

قاسم. عبدالستار. (2007). حماس والأردن: علاقة جدلية. **مجلة السياسة الدولية.** ع(170)، اكتوبر/تشرين أول 2007م.

قمحة. أحمد ناجي. (1995). الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية: رؤى وإشكاليات مختلفة. **مجلة السياسة الدولية.** ع(119)، القاهرة.

كاطو. عبدالمنعم سعيد. (1998). مستقبل القدس في مباحثات الحل النهائي. **مجلة الدفاع.** ع(149).

المجالي. عبدالله. (2014). آفاق المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح والفشل. **مجلة دراسات شرق أوسطية.** ع(68)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

محمود. أحمد ابراهيم. (1996). الأمن في ظل التسوية: اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية. **مجلة السياسة الدولية**. ع(17)، السنة التاسعة والعشرون، آذار، القاهرة.

مراد. عباس. (1973). القتال والتسوية ومواقع النظام الأردني. **مجلة شؤون فلسطينية،** ع(28)، كانون أول 1973.

مصطفى. مهند. (2008). إسرائيل والجغرافيا السياسية من الحدود الأيدولوجية إلى الحدود الأثنية. **مجلة الأرض،** ع(1)، دمشق – سوريا.

موسى. عبدالله. (2001). دور المياه في نشوء الحضارات. **مجلة النبأ**. ع(53) كانون الثاني 2001.

نمر. غسان. (2008). مستقبل القدس خلال مشاريع التسوية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل. **مجلة دراسات دولية**. ع(108)، أكتوبر/تشرين أول 2008.

نوفل. أحمد. (2000). مستقبل قضية القدس من المنظور الإسرائيلي. **مجلة دراسات مستقبلية،** ع(5)، تموز 2000.

هيئة تحرير مكتب الجيل للصحافة في غزة، 2008: 53.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

الحسامي. محمد مفلح فلاح. (2004). **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990-1999)**. إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الخلف. جميل مصطفى حسن. (1991). **الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية: 1964-1974**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

الشهوان. ثامر فواز فهد. (2014). **أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط 2011-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

الشياب. صهيب محمد فندي. (2005). **أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على المديونية الأردنية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد–الأردن.

طلافحه. عناد أحمد عبدالله. (2005). **أثر معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على التجارة الخارجية الأردنية من عام 1994–2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد– الأردن.

عمروف. رسول مولى. (2013). **أثر سياسات الأمن الإسرائيلية على العلاقات العربية الدولية.** رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.

المجالي. عبدالحميد مسلم. (2007). **القدس في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية.** إطروحة دكتوراه، الجامعة العربية، القاهرة.

محمد خير. ابتهاج محمد سعيد. (2005). **دور الجماعات الإسلامية في الصراع العربي الإسرائيلي: دراسة حالة (حركة حماس) 1980–2005.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان، السودان.

ميا. إدريس أحمد. (1998). **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

النوافله. محمد سالم. (2007). **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك–الأردن

الوزير. أمل سليم عبدالله. (2014). **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2000–2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

رابعاً: المؤتمرات والندوات:

بركات. نظام وآخرون. (2015). **الحرب على غزة 2014 وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.** ط1، (ندوات 68)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

بني هاني. كمال. (2013). **الأردن دبلوماسية عربية في العالم.** (أعمال مؤتمر)، ط1، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن.

الحمد. جواد والرشدان. عبدالفتاح. (2003). **مستقبل اللاجئين الفلسطينين وفلسطيني الشتات.** ط2، (ندوات)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

حنون. أحمد وأخرون. (2008). **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين النظرية والتطبيق.** (ندوات 52)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

سعدالدين. ابراهيم. (1995). **التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي.** (ندوة). القاهرة 23-26 ديسمبر/كانون الأول، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

مخادمة. ذياب والدويك. موسى. (2006). **الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.** (ندوة) ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

مركز الدراسات العربي-الأوروبي. (1996). **الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.** (ندوة). ورقة عمل: استراتيجيات الدفاع العربي: التجربة والخطأ والبدائل. 9-1996/1/11م، واشنطن.

يوسف. أيمن وآخرون. (2012) **الحوار الوطني الفلسطيني والمصالحة: الإشكالات والتداعيات.** ط1، (ندوات 62)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في افتتاح أعمال مؤتمر القمة الدوري الأول 2001/3/27. الموقع الإلكتروني:https://kingabdullah.jo/ar/news

مشاريع المياه في فلسطين مخططات مستمرة للتهويد. الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net تاريخ الزيارة 2017/2/28 الساعة 2:30 ظهراً.

اتفاقية الكويز QIZ. الموقع الإلكتروني: http://articles.abolkhaseb.net تاريخ الزيارة الثلاثاء 2017/3/28 الساعة 2:18

القرار رقم 242، الإنسحاب من أراض محتلة. الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/64582565-73ac-4ddf-aadc-3a0be2f94522

تاريخ الزيارة اليوم الاثنين الموافق 2016/5/30، الساعة 10:50

القرار رقم 338، الذي يدعو إلى وقف اطلاق النار على كافة جبهات القتال. الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9c0de884-dd77-4000-b4b4-173ed8cc6f0c

تاريخ الزيارة: الأربعاء 2017/3/29 الساعة 5:12

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140423-hamas-fatih-talks تاريخ الزيارة الأربعاء 2017/3/29 الساعة ..:6

المعشر. وزير الخارجية، يلقي كلمة الأردن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. الموقع الإلكتروني http://alrai.com/article/72372.html تاريخ الزيارة 2017/3/2 الساعة 7:00

عريقات، الموقع الإلكتروني: http://www.mesj.com/44.html تاريخ الزيارة 2017/3/5 الساعة 6.300

خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط 2008، الموقع الإلكتروني: https://kingabdullah.jo تاريخ الزيارة الجمعة الموافق 2017/4/28 الساعة 4:050 فجراً.

أبرز إنجازات الأردن بالأمم المتحدة خلال 60 عاماً، (مقال)، الموقع الإلكتروني: http://www.hala.jo تارخ الزيارة 2017/3/5 الساعة 6:00

الفلسطينيون يفوزون بعضوية منظمة اليونيسكو رغم معارضة أربع دول. (مقال). الموقع الإلكتروني https://www.radiosawa.com/a/22133.html تاريخ الزيارة اليوم الجمعة الموافق 2017/4/27 الساعة 4:30 فجراً.

ما قيمة حصول فلسطين على صفة مراقب بالأمم المتحدة؟ الموقع الإلكتروني: http://felesteen.ps تاريخ الزيارة 2017/4/28 الساعة 5.45

خطاب الملك عبدالله الثاني 26-9-2012 في الامم المتحدة -الملك يحذر من الاعتداء على المقدسات في القدس https://resalh.wordpress.com/2012/09/27/ تاريخ الزيارة اليوم الجمعة 2017/4/27 الساعة 4:45 فجراً.

حصول فلسطين على صفة دولة مراقب، الموقع الإلكتروني http://www.hala.jo تاريخ الزيارة الجمعة 2017/4/27 الساعة 4:15 فجراً.

مجلس الأمن يدعو إلى إنهاء حصار غزة بشكل فوري، الموقع الإلكتروني:

https://www.i24news.tv/ar

تاريخ الزيارة الخميس 2017/3/30 الساعة 2:45

العهدة العمرية: الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71822B68-1BAE-48E4-A3EC-190C1352A060

تاريخ الزيارة الخميس 2017/3/30 الساعة 1:15

نص الرسالة: وعد بلفور: الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/aac2f33b-d8c9-4e62-84eb-8530a622b51c)

تاريخ الزيارة الخميس 2017/3/30 الساعة 2:00

- **المراجع باللغة الإنجليزية:**

Santayana, George. (1993). **Theoretical Farmeworks on National Security**, Austin Peay State University Presses: Charksville, Tennessee.

Steph, G. Walter, (1987), ***Role Theory and Foreign Policy Analysis***, Duke University, Duke Press.

Steven, J. Camphei, 1991, ***Role Theory Foreign Policy Advisors and US Foreign Policy Making.*** USA Department.

Stoll, C., Daniel. (1991). ***Convernment in International Studies***, Southern California Association, Feb. 1991.

Walts. N. Kenneth, (1970). ***The Stability of a Popular Word***, in; Daved Edwards. Internationa; Political Analysis, (Holt Rinehart, and Winston, Inc; 1970).

ملحق (1)

نص العهدة العمرية

العهدة العمرية أعظم العهود: كتب الخليفة عمر بن الخطاب لأهل إيلياء (القدس) عندما فتحها المسلمون عام 638هـ كتابا أمنهم فيه على كنائسهم وممتلكاتهم، واشترط ألا يسكن أحد من اليهود معهم في المدينة. وقد اعتبرت العهدة العمرية واحدة من أهم الوثائق في تاريخ القدس وفلسطين

"بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله، عمر، أمير المؤمنين، أهل إيلياء من الأمان.. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقمها وبريئها وسائر ملتها.. أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا

ينقص منها ولا من حيِّزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضارّ أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.

وعلى أهل إيلياء أن يُعطوا الجزية كما يُعطي أهل المدائن. وعليهم أن يُخرِجوا منها الروم واللصوص. فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا أمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بِيَعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بِيَعهم وصلبهم حتى يبلغوا أمنهم. فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن شاء سار مع الروم. ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم.

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

كتب وحضر سنة خمس عشرة هجرية.

شهد على ذلك: خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان".

ملحق (2)

نص وعد بلفور

تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين. وفي ما يلي نص الرسالة:

وزارة الخارجية. في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى." وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح.

المخلص: آرثر بلفور

ملحق (3)

نص اتفاقية الوصاية والسيادة الهاشمية على القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

قال تعالى: 'سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ' سورة الإسراء، آية، 1 قال تعالى: 'إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ' سورة الصف، آية 4 .

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأطراف السامية: جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، بصفته رئيساً لدولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة:

(أ) انطلاقا من العروة الوثقى بين جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية.

(ب) وانطلاقا من المكانة الخاصة للقدس في الإسلام باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة، واستلهاما لارتباط الأماكن المقدسة في القدس في الحاضر والأزل وإلى الأبد بالمسلمين في جميع البلاد والعصور؛ ومستذكرين أهمية القدس لأهل ديانات أخرى؛

(ج) وانطلاقا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونما، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع

مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـ 'الحرم القدسي الشريف')؛

(د) وبناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام 1924، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في 11 آذار سنة 1924 من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأورثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958.

(هـ) إن رعاية ملك المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة في القدس تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)؛

(و) وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني؛

(ز) وإيمانا بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتجسد في إقامة دولة فلسطين التي يشمل إقليمها الأرض الواقع فيها المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف)؛

(ح) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر بتاريخ 31 تموز من عام 1988 عن المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، والخاص بفك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي استثنى الأماكن المقدسة في القدس من فك الارتباط.

(ط) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ 28 حزيران من عام 1994 بخصوص دورها في القدس، والذي أعاد تأكيد موقف الأردن الثابت ودوره التاريخي الحصري على الأماكن المقدسة؛ وبهدف إنشاء التزامات قانونية وتأكيد اعترافهم بالمراكز القانونية المبينة للأطراف السامية في هذه الاتفاقية، اتفقت الأطراف السامية المذكورة أعلاه على ما يلي:

المادة الأولى: تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ وتفسر معها كوحدة واحدة.

المادة الثانية: 2-1 يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل:

(أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف:

(1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله.

(د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة، (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

2-2 يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة 2-1 من هذه الاتفاقية.

2-3 تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه.

المادة الثالثة:

3-1 لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس.

3-2 يسعى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة.

تم تحرير هذه الاتفاقية باللغة العربية وتوقيعها في العاصمة الأردنية عمان هذا اليوم الواقع في 19 جمادى الأول 1434 للهجرة الموافق لـ 31 آذار 2013 ميلادية.

ملحق (4)

نص القرار رقم 194 ... العودة والتعويض

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

1- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ-القيام – بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د أ-2) الصادر في 14 مايو/ أيار سنة 1948.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية- اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

15- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.